جامـــــــــــعة الجـــــــــــزائر
كليـــــــة العـــــلوم الإجتمـــــاعية والإنسانية
قسم علم الإجتماع

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الجنائي:

البـــيـــوت القصـــديرية و علاقـــتها بجنوح الأحـــداث

دراسة ميدانية بمركزي إعادة التربية بمرج الشكير ولاية المدية و عين العلوي ولاية البويرة

إعداد الطالب:
أحمد لدرم

تحت إشراف:
الأستاذ الدكتور أحمد حويتي

2008_2007

الإهداء

أهدي ثمرة هدا الجهد المتواضع إلى الوالدين الكـــريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما واللذين لم يبخلا عليـا يومـا بـدعمهما المـادي والمعنوي طيلة المرحلة الدراسية وعبر أطوارهـا ،فـاللهم أرزقنـي طاعتهمـا ورضاهما عني.

إلى الإخوة والأخوات وجميع الأصدقاء والصديقات بدون استثناء.

كلمة شكر

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور أحمد حويتي على قبوله الإشراف على هذه الرسالة وعلى كل توجيهاته وإرشاداته النيرة التي لم يبخل بها علينا منذ بداية الدراسة إلى نهايتها .

كما نتقدم بالشكر أيضا إلى عمال مؤسستي التربية والتأهيل في كل من مرج الشكير ولاية المدية وعين العلوي ولاية البويرة على حسن إستقبالنا ومساعدتنا على إنجاز هذه الرسالة.

ونتقدم بشكر خاص إلى الأخ والزميل مداني مداني على مساعداته المعنوية طوال المرحلة الجامعية.

فهرس المحتويات

المقدمة

الفصل الأول:

الإطار المنهجي

المبحث الأول:منهجية البحث 1

أولا:أسباب إختيار الموضوع.....

ثانيا:أهداف البحث 2

ثالثا:الإشكالية 3

رابعا:الفرضيات 5

خامسا:تحديد المفاهيم 6

المبحث الثاني:الإجراءات المنهجية 12

أولا:منهج البحث .....

ثانيا:مجتمع البحث 13

ثالثا:عينة البحث .....

رابعا:أدوات جمع المعطيات .....

خامسا:مجالات البحث 14

سادسا:صعوبات الدراسة .....

الفصل الثاني:

الإطار النظري

المبحث الأول:النظريات المفسرة لجنوح الأحداث 15

أولا:النظرية الإيكولوجية .....

ثانيا: نظرية التقليد.....18

ثالثا:نظرية الإختلاط التفاضلي.....19

رابعا:نظرية اللامعيارية 21

خامسا:نظرية الضبط الإجتماعي 23

المبحث الثاني:الدراسات السابقة 29
أولا:الدراسات الغربية .....
ثانيا:الدراسات العربية 31
ثالثا:الدراسات الجزائرية 33

الفصل الثالث:

البيوت القصديرية

المبحث الأول:البيوت القصديرية في الدول الغربية 37
أولا:أسباب بروز البيوت القصديرية في الدول الغربية .....
ثانيا:مميزات البيئة الحضرية في الدول الغربية 41
المبحث الثاني:البيوت القصديرية في الدول العربية 45
أولا:أسباب بروز البيوت القصديرية في الدول العربية .....
ثانيا:مميزات البيئة الحضرية في الدول العربية 51
ثالثا:أهم الفروق بين مميزات البيئة الحضرية في الدول الغربية والعربية 54
المبحث الثالث:عوامل بروز البيوت القصديرية في الجزائر 55
أولا:العوامل الإقتصادية .....
ثانيا:العوامل الديموغرافية 60
ثالثا:أزمة السكن 63
رابعا:التفاوت في الخدمات،الصحة والتمدرس بين الريف والمدينة 66

الفصل الرابع:

جنوح الأحداث في الجزائر

المبحث الأول:أشكال الجنوح 68
أولا:العدوان .....
ثانيا:تناول المواد المخدرة والكحوليات 70
ثالثا:السرقة 73

رابعا:الهروب من البيت 76
خامسا:التشرد 78
سادسا:الإتصال الجنسي غير الشرعي 81
المبحث الثاني:نظام العدالة الجنائية للأحداث في الجزائر 83
أولا:قاضي الأحداث .....
ثانيا:الشرطة 87
ثالثا:التدابير القانونية 90

الفصل الخامس:

الدراسة الميدانية

المبحث الأول:عرض خصائص أفراد العينة.....98
المبحث الثاني:عرض وتحليل البيانات الميدانية 106
أولا:عرض وتحليل معطيات الفرضية الأولى .....
ثانيا:عرض وتحليل معطيات الفرضية الثنية 122
ثالثا:عرض وتحلل معطيات الفرضية الثالثة 138
رابعا: عرض وتحليل معطيات الفرضية الرابعة 153
- **نتائج الدراسة** 169
- **الخاتمة** 175
- **المراجع**
- **الملاحق**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	التمدن والهجرة الريفية في الجزائر 1966_1977	59
2	حجم العائلات الريفية حسب التعداد العام للسكن والسكان 1998	63
3	المنجزات السكنية 1964_1977	64
4	تطور السكن المؤقت 1966_1998	65
5	عدد الأفراد بالغرفة الواحدة على مستوى العائلات الجزائرية 66_77	66
6	توزيع المبحوثين حسب السن	99
7	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	100
8	توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن	101
9	توزيع المبحوثين حسب الحالة الدراسية	102
10	توزيع المبحوثين حسب الأمراض	103
11	توزيع المبحوثين حسب أسباب دخولهم إلى مركز إعادة التربية	104
12	توزيع المبحوثين حسب مراتبهم بين إخوتهم	106
13	توزيع المبحوثين حسب عدد الإخوة وعدد الغرف	107
14	توزيع المبحوثين حسب دخل أسرهم	108
15	توزيع المبحوثين حسب نظرتهم الإقتصادية لأسرهم	110
16	توزيع المبحوثين حسب متطلبات أسرهم ونوع المسطن	111
17	توزيع المبحوثين حسب توفير أسرهم للمتطلبات	113
18	توزيع المبحوثين حسب العمل ونوع المسكن	115
19	توزيع المبحوثين العاملين حسب دخلهم الشهري	118
20	كيفية إنفاق المبحوثين العاملين لدخلهم الشهري	119
21	توزيع المبحوثين حسب أسباب عملهم	120

22	توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن والرضا عن الحالة الإقتصادية لأسرهم	121
23	توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن وممارستهم للشعائر الدينية	123
24	توزيع المبحوثين حسب رد فعل آبائهم حين عدم قيامهم بالشعائر الدينية	125
25	توزيع المبحوثين حسب الأساليب التأديبية المتبعة من طرف أسرهم	126
26	توزيع المبحوثين حسب مطالعتهم للمجلات والجرائد	128
27	توزيع المبحوثين حسب مشاهدتهم للتلفزيون مع نوع البرامج المشاهدة	130
28	نوع الأفلام المشاهدة من طرف المبحوثين	131
29	تخصيص آباء المبحوثين وقتا لمشاهدة التلفزيون	133
30	توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن ودوريات رجال الأمن في الأحياء	134
31	توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن وقدوم رجال الأمن حين حدوث شجار في الأحياء	135
32	توزيع المبحوثين حسب خوفهم من رجال الأمن	136
33	توزيع المبحوثين حسب النزوح الريفي مع سنوات النزوح	138
34	توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن والإنتماء إلى النوادي والجعيات	140
35	توزيع المبحوثين حسب النزوح الريفي وقضاء وقت الفراغ	142
36	توزيع أفراد العينة ورضاهم عنه مع أسباب عدم الرضا	143
37	توزيع المبحوثين حسب النزوح الريفي وزيارة أسرهم لأسر قريبة منها مع نوع هذه الأسر	144
38	مدى وجود أصدقاء للمبحوثين خاج الحي مع كيفية التعرف عليهم	146
39	توزيع المبحوثين النازحين من الرف إلى المدينة حسب تكيفهم مه الحياة الحضرية	148
40	توزيع المبحوثين النازحين حسب رضاهم عن الحياة الحضرية مع أسباب عدم الرضا	150
41	رغبة النازح في العودة إلى الريف مع أسباب الرغبة في العودة	151

42	توزيع المبحوثين حسب ووفاة أحد الوالدين أو كليهما	153
43	توزيع المبحوثين حسب طلاق الوالدين	155
44	توزيع المبحوثين حسب معية العيش في حالة طلاق الوالدين أو وفاتهما	156
45	توزيع المبحوثين الذين آبائهم متوفون أو مطلقون حسب شعورهم بالراحة مع الذين يعيشون معهم	157
46	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي للوالدين	158
47	توزيع المبحوثين حسب سن الوالدين	160
48	توزيع مبحوثين حسب معاملة الوالدين	161
49	توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن والعلاقة بين الوالدين	162
50	توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن وغياب الأب مدة طويلة عن المنزل	163
51	توزيع المبحوثين حسب أسباب غياب الأب عن المنزل مدة طويلة	164
52	توزيع المبحوثين حسب المشاجرة بين الوالدين	165
53	توزيع المبحوثين حسب شعورهم بالراحة والطمأنينة في أسرهم	166

المقدمة:

يعد موضوع جنوح الأحداث من بين الموضوعات الهامة في جميع مجالات العلوم الإجتماعية بصفة عامة وعلم الإجتماع بصفة خاصة،لكونه يمس فئة عمرية جد مهمة من فئات السكان ،هذه الفئة التي سوف تلعب الدور الريادي في نهضة الأمة والمجتمع إذا منحت لها الرعاية والإهتمام الإجابيين مما يبعدها عن مهاوي الإنحراف والجريمة ،وترجم هذا الإهنمام بمشكلة جنوح الأحداث في دراسات إجتماعية ، نفسية ، إقتصادية وقانونية قام بها باحثين أو مراكز بحوث معتمدة من طرف الدولة الجزائرية لمحاولة معرفة أسباب وعوامل جنوح الأحداث في مثل هذه السن أنطلاقا من مقاربات سوسيولوجية كالنظريات البيولوجية والنفسية والإجتماعية متمثلة في نظرية الإختلاط التفاضلي أو التقليد وغيرها من النظريات، غير أن الدراسات الإيكولوجية تكاد تكون منعدمة حيث لم يدرس موضوع جنوح الأحداث مربوطا بنوع المسكن أو الحي مباشرة ،كما أن موضوع جنوح الأحداث يبقى موضوعا خصبا للباحثين في العوم الإجتماعية وغيرها من العلوم الأخرى لأن بالرغم من تطور الإنسان بفضل العلوم والتقدم الصناعي والإجتماعي الذي أحرزه الا أنه بقى متأخرا في القضاء على الجريمة وجنوح الأحداث.

مرت المدن الجزائرية بتحولات اجتماعية واقتصادية جد هامة وتزامن ذلك مع الإزدياد في عدد السكان بنسب عالية والتحولات الكبيرة لطرق ولأنماط العيش التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الإستقلال وتمثلت هده التحولات في تغييرات على مستوى الهيكل العمراني ونمط البناء الذي كان سائدا حيث ظهرت الأحياء القصديرية على هوامش المدن وأصبحت تشكل حزاما خارجيا تشوه المظهر الحضري وتؤشر على بروز ثقافات هامشية ريفية تعيش على مقربة من الثقافة الحضرية،وكل هدا بفعل الظروف الإجتماعية والإقتصادية المزرية التي عرفها الريف الجزائري على ممر الإصلاحات التي حدثت في المجتمع الجزائري إقتصاديا بفتح المراكز الصناعية الكبرى التي تتوفر على مناصب عمل واجتماعيا بفتح المراكز الإستشفائية المجانية والمؤسسات التعليمية وغيرها من المرافق العمومية، الشيئ الذي أدى إلى هجرة السكان الريف باتجاه المدن كما كان تدهور الوضع الأمي خلال سنوات التسعينيات من بين أهم عوامل الطرد بالريف حيث

أجبر السكان الريفيين على ترك مناطق اقامتهم ونزحوا نحو المدن وكنتيجة لغلاء المساكن من جهة ومحاولة تشكيل النازحين الريفيين ريف جديد على هامش المدينة للحفاظ علىعلى ثقافتهم الريفية استقر معظمهم في الأحياء القصديرية التي أصبحت تتسم في الغالب بانتشار الفقر المدقع وغياب أبسط مقومات الحياة،حيث أكوام القمامات والنفايات والقاذورات، تزاحم الأجساد البشرية المكدسة في غرفة أو غرفتين وغالبا ما تتميز الأسر القاطنة في الأحياء القصديرية بكثرة عدد أفرادها، خصوصا من الأطفال، وهي سمة غالبة على المجتمعات الفقيرة، حيث يتراوح أفراد الأسرة الواحدة بين 7 و15 شخصا، كما تتميز هذه الأحياء عادة بضيق الأزقة وفوضوية البناء، وتتكدس فيها الأسر متزاحمة، كما تنتشر فيها الجرائم المختلفة من سرقة ومخدرات ودعارة، وجنوح الأحداث ولا يتوفر فيها الماء والكهرباء، لأنها في نظر السلطات أحياء غير شرعية، وغير مشيدة على أسس عمرانية أو هندسية تسمح لها بالإستفادة من شبكات المياه والكهرباء ،كل هاته المشاكل التي تتخبط فيها الأحياء القصديرية تساهم في انتشار ظاهرة جنوح الأحداث ، ومحاولة منا لسد النقص في الدراسات الإيكولوجية التي تتناول الإنحراف حسب المنطقة أو الحي في الجزائر.وسوف نحاول دراسة الأسباب التي أدت إلى جنوح الأحداث في الأحياء القصديرية انطلاقا من النظرية الإيكولوجية وتحت عنوان (البيوت القصديرية وعلاقتها بجنوح الأحداث).

وقد قسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول أربعة فصول نظرية وفصل ميداني، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة ويضم منهجية البحث والإجراءات المنهجية،الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة وضم النظريات التي فسرت جنوح الأحداث والمتمثلة النظرية الإيكولوجية ونظرية التقليد ونظرية الإختلاط التفاضلي ونظرية اللامعيارية ونظرية الضبط الإجتماعي، كما تناولنا في هذا الفصل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث والنتئج التي توصلت إليها، كما تناولنا في الفصل الثالث عوامل ظهور البيوت القصديرية في الدول الغربية والعربية والجزائر مبرزين المميزات التي تميز الحياة الحضرية الغربية عن الحياة الحضرية العربية، أما الفصل الرابع لهاته الدراسة تناول جنوح الأحداث في الجزائر من خلال التطرق إلى أشكال

الجنوح في الجزائر بالإضافة إلى نظام العدالة الجنائية للأحداث في الجزائر بتبيان الدور الدي يقوم به كل من قاضي الأحداث، الشرطة، والتدابير القانونية.

أما الفصل الخامس تناولنا من خلاله الدراسة الميدانية والتي ضمت عرض وتحليل خائصص العينة، بالإضافة إلى عرض وتحليل البيانات الميدانية من خلال عرض وتحليل معطيات الفرضيات المتمثلة في الإوضاع الإقتصادية الأسرية، الضبط الإجتماعي، تكيف النازحين الريفيين مع الحياة الحضرية، والتفكك الأسري.وختمت هاته الدراسة بعرض النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث.

الفصل الأول:

الإطار المنـهجي

المبحث الأول:منـهجية البحث

المبحث الثاني:الإجراءات المنـهجية

الفصل الأول:

الإطار المنهجي

المبحث الأول:منهجية البحث

أولا:أسباب اختيار الموضوع:

إن أي باحث اجتماعي يرغب في دراسة ظاهرة اجتماعية ما فلا بد أن تكون له أسباب لدراستها، و تعدد الأسباب بين ذاتية و موضوعية.

1-الأسباب الذاتية:

تعود الأسباب الذاتية لإختار الموضوع إلى كوني شخصيا أسكن بالقرب من حي قصديري، حيث و من خلال الملاحظة المباشرة لهؤلاء السكان اتضح لي أنهم يعيشون في حالة مزرية من الفقر، سوء التغذية و انعدام النظافة.

إن الأطفال في تلك البيوت يقضون معظم أوقات فراغهم في الأماكن القذرة و خاصة في المز ابل،كما أن المعرفة الشخصية لهؤلاء السكان جعلتهم يصرحون لي بتنامي السلوك المنحرف للأحداث في تلك البيوت حيث لم يستطع الآباء التحكم في سلوك أبنائهم إما بحكم الغياب الطويل عن المنزل لمدة طوية بحثا عن لقمة العيش أما للعدد الكبير للأطفال.

2-الأسباب الموضوعية:

نظرا لتنامي و ازدياد البيوت القصديرية في المدن الداخلية بعدما كان الأمر متوقف على المدن الصناعية الكبرى بالإضافة إلى ازدياد حدة الإجرام و الإنحراف على حد سواء و خاصة لدى فئة الأحداث، إرتأينا دراسة جنوح الأحداث في البيوت القصديرية قصد إثراء المكتبة بهذا البحث لأن البحوث في هذا الموضوع تكاد تكون منعدمة ما عدا بعض الدراسات الوصفية المعتمدة على الإحصاءات، ولأن ظاهرة البيوت القصديرية أصبحت تشكل هاجسا أمام سلطات الدولة التي أصبحت لا تتحكم في توسع هذه البيوت على حساب مساحات المدن.

ثانيا:أهداف البحث

ليس للباحث الإجـــتماعي أي هدف أســـمى من أن يفهم فهـــما صـــحيحا معظـــم جوانب المشكلة لتي يبحث فيها و ليس للمصلح الإجتماعي أي هدف أسمى من رغبته في الحد من المشكلة الإجتـــماعية و آثارها كحظوة أولى نـــحو القضاء على العـــوام التـــي ســـاهمت في تكوينها و بذلك تكون أهداف بحثنا كما يلي:

1-جمع بيانات مباشرة من الأحداث المتواجدين في المركزين لدراسة عوامـــل جنـــوحهم والتعرف على المشاكل التي يعانون منها.

2-التعرف على الأوضاع الإقتصادية لهؤلاء الجانحين و محاولة معرفة علاقتها بالجنوح.

3-محاولة معرفة مدى تكيف النازحين الريفيين مع الحياة الحضرية و ما لسوء تكيفهم من علاقة بجنوح الأحداث.

4- إن الضبط الاجتماعي أمر هام في سوية الأفراد و لذا نحاول معرفة ما لانعدامه مـــن علاقة بجنوح الأحداث.

5_محاولة معرفة ما لتفكك الأسرة و البنية الأسرية من علاقة بجنوح الأحداث.

6_و الهدف الرئيسي لهدا البحث هو التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة بين البيـــوت القصديرية وجنوح الأحداث في المجتمع الجزائري.

ثالثا: الإشكالية:

عرفت الجزائر بعد الإستقلال تحولات سريعة، بفعل السياسة التي انتهجتها الدولة في المجلات الإقتصادية والإجتماعة من خلال إستراتيجية التصنيع عن طريق البدء بخلق قاعدة للصناعات الثقيلة، حيث جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976م بأنه يجب على الثورة الصناعية وضع الأسس لصناعة رئيسية قادرة في حد ذاتها خلق صناعات جديدة ستسمح بتنشيط الإقتصاد بصفة عامة والصناعةبصفة خاصة [1]

إثر هذه الإستراتيجية سجل أن حوالي 100.000 ريفي ينزل إلى المدن سنويا بحثا عن حياة أفضل بإيجاد عمل والإستفادة من الخدمات الإجتماعية الأخرى كالتربية والصحة المتوفرة في المدن، والتي ارتفعت إلى 211 مدينة سنة 1977م بعدما كانت 96 مدينة سنة 1966م، فالزيادة في عدد المدن وما نجم عنها من أزمة سكن وانتشلر البطالة والإنحرافات والجرائم وإصطدام النازحين بواقع يعكس ما نزحوا من أجله، ترجم في إنتشلر البيوت القصديرية التي أصبحت تشكل حزاما خارجيا للمدن وكثرت بها المشاكل الإجتماعية مثل شرب الخمر، الدعارة وجنوح الأحداث، فكتب كرندقيوم حينداك يلتحق بطالوا الريف ويستقروا في أحياء هامشية من أجل إيجاد عمل، وقد نتج عن هذا التخلخل الإجتماعي إرتفاع معدلات الجريمة، الطلاق وجنوح الأحداث[2]

كل هذه المشاكل التي سببها التصنيع فرضت على الدولة إنتهاج سياسة خاصة للحد من النزوح الريفي والقضاء على البيوت القصديرية،فعمدت إلى الثورة الزراعية، وفي هذا الإطار بنيت حوالي 147 قرية إشتراكية في نهاية 1981م قصد تحسين ظروف السكن في الأرياف وتجميع الفلاحين لتسهيل إدارتهم وامدادهم بالخدمات الإجتماعية اللازمة، غير أن تأثير هذه الثورة على العقلية التقليدية لسكان الريف وخاصة على العائلات الموسعة والمكونة من عدد كبير من الأفراد لم تكطن بالقدر الذي يحد من النزوح نحو المدن، وخاصة في عجزها عن توفير الأراضي لمئات الفلاحين الشباب، الشيئ الذي جعل البيوت القصديرية تستمر في الإنتشار خاصة في نهاية الثمانينيات وبداية

---

[1] الميثاق الوطني الجزائري، 1976، ص166..

[2] علي مانع.**جنوح الأحداث والتغير الإجتماعي في الجزائر المعاصر**ة.ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص12.

التسعينيات وذلك إثر التحولات السياسية التي شهدتها البلاد والتي أفرزت ظاهرة الإرهاب الدي صعب على السكان الإستقرار في الأرياف نتيجة الهلع والخوف الدائمين من جـــراء الإعتداءا ت الإرهابية، فاضطروا إلى النزوح بحثا عن الأمن في المدن، هذه الأخيرة التي تعجز عن تلبية الحاجيات المختلفة للمازحين خاصة فيما يخص السكن، فزاد عدد البيـــوت القصديرية في الإرتفاع فوصل إلى حوالي 400.000 بيت في سنة 2000م ثم ارتفع هذا العدد إلى 520.000 بيت سنة 2003م [1] ، حيث يبين" **كلينارد** و **واينبارغ**" بأن للعيش في البيوت القصديرية آثار معتبرة على ساكنيها وخاصة الشباب القادم من الريف لأنه أكثـــر تأثرا بالتمدن وأكثر استعدادا من الجيل القديم للتقبل الحياة الحضرية، وعليه فقد يـــضعف الضبط الإجتماعي التقليدي الممارس على الشباب من طرف العائلة أو الجماعـــة، ولهـــذا يترك الأطفال أحرارا يعملون ما يريدون تحت تأثير الحياة الحضرية وجماعات الرفـــاق وبذلك ينتهي كثير من الأحداث في مهاوي الإنحراف والجريمة.

وبناءا على ذلك يمكن طرحالإشكالية التالية: هـــل هنـــاك علاقـــة بـــين البيـــوت القصديرية وحنوج الأحداث ؟.

ومن هذا السؤال يمكننا طرح التساؤلات التالية:

1_هل لسوء الأوضاع الإقتصادية للأسرة في البيوت القصديرية علاقة بجنوح الأحداث ؟

2_هل لإنعدام الضبط الإجتماعي في البيوت القصديرية علاقة بجنوح الأحداث ؟

3_هل لعدم تكيف النازحين لريفيين مع الحياة احضرية عاقة بجنوح الأحداث في البيـــوت القصديرية ؟

4_ هل للتفكك الأسري في البيوت القصديرية علاقة بجنوح الأحداث ؟

---

[1] فضيل دليو وآخرون. **التحديات المعاصرة**. مخبر علم اجتماع الإتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص14.

رابعا: الفرضيات:

الفرضية الأولى:

_لسوء الأوضاع الإقتصادية الأسرية في البيوت القصديرية علاقة بجنوح الأحداث.

الفرضية الثانية:

_ لانعدام الضبط الإجتاعي في البيوت القصديرية علاقة بجنوح الأحداث.

الفرضية الثالثة:

_لعدم تكيف النازحين الريفيين مع الحياة الحضرية علاقة بجنوح الأحداث.

الفرضية الرابعة:

_ للتفكك الأسري في البيوت القصديرية علاقة بجنوح الأحداث.

خامسا: تحديد المفاهيم:

1_ البيوت القصديرية:

يعتبر مفهوم البيوت القصديرية من بين المفاهيم الإجتماعية التي لم تحدد إصطلاحا فى قاموس علم الإجتماع ولذا سوف تقدم بعض التعاريف الإجرائية التى قدمها بعض الباحثين فى علم الإجتماع .

فعرف وايتز البيوت القصديرية بأنها السكنات المتراكمة والمكتظة المتواجدة على هوامش المدن وتتميز بالنقص فى المصالح والتسهيلات [1]

كما أعطى **كلينارد** تعريفا اجتماعيا مفادة بأنها طريقة عيش خاصة وهى تمثل ثقافة فرعية مستقلة بذاتها ومعاييرها، وقيمها تنعكس فى ضعف وانعدام النظافة والصحة وغالبا فى نقص الإهتمام بالتعليم والسلوكات الأخرى الراجعة إلى الركود والإنطواء الإجتماعيين [2]

وعرفها والي قسنطينة *بأنها البيوت المؤقتة التي بنيت من الطوب والقصدير في مكان غير صالح للبناء والسكن[3]

إجرائيا:

البيوت لقصديرية هي تلك البيوت المبنية من الطين أوالزنك أو القصدير أو بمواد بناء غير صالحة، والتي برزت في المدن الداخلية كنتيجة للنزوح الريفي الإضطراري بفعل الوضع الأمني خلال التسعينيات وهي ذات ثقافة فرعية هامشية.

---

[1] نقلا عن علي مانع. مرجع سابق، ص94.

[2] نفس المرج، ص95.

* في تصريح له بتاريخ:09-09-1982.

[3] نقلا عن علي بوعناقة .**الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والإجتماعية**.ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص24.

2_ الضبط الإجتماعي:

إصطلاحا:

يقول **ابن خلدون**" ان الإجتماع للبشر ضروري ومعنى العمران الذي نتكلم فيه هو لا بد في الإجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه ...وحكمه بينهم تارة يكون مسندا إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه،إيمانهم بالثواب والعقاب عليه جاء به مبلغه، وتارة إلى سياسة عقلية يوجب إنقيادهم إليها ما يتلقونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم[1]

إن الضبط الإجتماعي أو الرقابة الإجتماعية كما يطلق عليها أبن خلدون أحيانا هو كافة الجهود والإجراءات التي يتخذها المجتمع أو جزء من هذا المجتمع لحمل الأفراد على السير على المستوى العادي والمألوف المصطلح عليه من الجماعة دون انحراف أو اعتداء[2]

أما" **روس**" فينحصر الضبط الإجتماعي عنده فيما يمارسه المجتمع للمحافظة على نظامه وذلك عن طريق مختلف النظم والعلاقات الإجتماعية، تلك النظم التي تثير الخروج عليها سخط الجماعة ذلك السخط الذي يندرج من مجرد السخرية والإحتقار والنبذ، ثم إلى انزال الضرر بالمخالف وايذائه، ربما ينتهي الأمر إلى حبسه أو قتله[3]

كما يرى" **زونـــدبرغ**" أن الضبط الإجتماعي هو عبارة عامة تستخدم للإشارة إلى السلوك الإجتماعي الذي يقود الأفراد أو الجماعات نحوالإمتثال إلى المعايير المقررة المرغوبة، ويذهب أيضا إلى أنماط السلوك الإجتماعي ذات الطابع العام ويعتبرها من أنواع الضبط الإجتماعي، ومن بين هذه الأنماط الحكومة في العصر الحديث، كما يشير الضبط الإجتماعي عنده إلى العادات الشعبية والعرف والرأي العام وغير ذلك من وسائل الضبط التي تصاحب عملية التغيير الإجتماعي[4]

---

(1) عبد الرحمان ابن خلدون. **المقدمة**.المكتبة التجارية، القاهرة، ب س، ص302.

(2)نقلا عن غريب سيد أحمد.**علم الإجتماع ودراسة المجتمع**.دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2000، ص275.

(3) نفس المرجع، ص278.

(4) نفس المرجع:، ص279.

إجرائيا:

الضبط الإجتماعي هو مقدار ما تقوم به أسر البيوت القصديرية والمؤسسة الأمنية من تنشئة الحدث على معايير وقيم المجتمع السوية، وذلك من خلال استعمال الأساليب التأديبية السليمة وتنظيم أوقات مشاهدة الأفلام ومطالعة المجلات الهادفة والتربية الدينية، بالإضافة إلى دوريات رجال المؤسسة الأمنية من شرطة أو درك في تلك الأحياء قصد تطبيق القوانين والحفاظ على الفرد وتوجيهه توجيها سليما وردعه إن تطلب الأمر كي يكون عضوا سويا في المجتمع الكل.

3_ التكيف الإجتماعي:

يعد "**روبرت بارك**" و"**أرنت برجس**" من الأوائل الذين درسوا التكيف وحددا مفهومه فيما يلي:"هو عملية اختراق واندماج خلالها يكتسب الأفراد والمجموعات ذاكرات ومشاعر ومواقف من مجموعات وأشخاص وذلك بمقاسمتهم تجاربهم وتاريخهم ليندمجوا معهم في حياة ثقافية مشتركة[1]، وعرفه" **أرنولد غرين**" بقوله"قد يتمكن الأفراد والمجموعات من اكتساب الذاكرات والمشاعر والمواقف من أشخاص آخرين لكن دون مشاركتهم تجاربهم ليجدوا أنفسهم وقد تخلوا عن الإندماج في حياة ثقافية مشتركة[2]

ويعرفه "**عياش محمد عوني**" بأنه يشير إلى تلك العلاقة الموجودة بين الفرد ونفسه والمحيط الذي يعيش فيه بالمكونات الخاصة، فيوجد من يفسره بحالة التوازن بين الفرد ومحيطه وهناك من يؤكد على الديناميكية والصيرورة عن طريق التجديد الذي يهدف إلى ملائمة التغيير الموجود في المحيط وبالتالي الإستقرار والبناء[3]

أما "**مصطفى فهمي**" فيعطينا بعدين للتكيف بعد اجتماعي وبعد نفسي، فأما في الأول فيقول:اننا نعيش في مجتمع تحدث فيه عملية التأثر والتأثير المتبادلة بين الأفراد، حيث ينشأ بينهم نمط ثقافي معين ومن جهة أخرى نجد العلاقات الإجتماعية وتفاعل الأفراد فيما بينهم يؤدي إلأى القطع الإجتماعي، ذلك أن هذا الأخير أمر يتطلب الإلتزام بالأوامر والأخلاقيات التي تحكم الجماعة وعلى الفرد أن يميل لها ولقواعد الضبط

---

(1) نقلا عن علي الكبير ياسين.**المهاجرون في طرابلس** :دراسة حالة التماثل.ط1، بيروت، 1982، ص13.

(2) نفس المرجع، ص16.

(3) عياش محمد عوني.**دراسات في علم الإجتماع الصناعي**. دار المعرفة الجامعية، 1987، ص11.

الإجتماعي والتي بدوها تضبط العلاقات الإجتماعية بين الأفراد والجماعات ويتعرف الفرد أثناء هذا التطبيع على القواعد ويميل لها حتى يصبح فردا من تكوينه الإجتماعي ونمطا محددا لسلوكه داخل الجماعة، كما تسهل عليه عملية التكيف، أما في الثاني فيقول: أن الفرد يجب أن يكون راضيا على نفسه غير كاره لها أو نافرا منها أو غير واثق منها، كما تتسم حياته النفسية بالخلو من التوترات والصراعات النفسية التي تقترن بمشاعر الذنب والنقص، وأن ما يعيق التكيف الشخصي هو وجود صراع انفعالي يعاني منه الفرد وينشأ هذا الصراع نتيجة وجود دوافع مختلفة توجه كل منها الفرد توجهات مختلفة [1]

إجرائيا:

نقصد بالتكيف الإجتماعي في هذه الدراسة هو إلتحاق أحداث البيوت القصديرية النازحين من الريف إلى المدينة بالنوادي الرياضية والجمعيات الثقافية، بالإضافة إلى علاقاتهم الجيدة مع جيرانهم، واتخادهم أصدقاء جدد من الوسط الحضري واندماجهم فيه.

4_ التفكك الأسري:

إصطلاحا:

يشير التفكك الأسري إلى أي هون أو سوء تكيف أو توافق يصيب الروابط التي تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر، ولا يقتصر هذا الوهن على الروبط التي تربط الزوج بالزوجة بل يشمل أيضا الوالدين بالأبناء[2]

كما أنه حالات فقدان أحد الوالدين أو كليهما بالوفاة أو الهجر أو الطلاق أو تعدد الزوجات أو غياب رب الأسرة مدة طويلة عن المنزل[3]

وعرفته "**سناء الخولي**" بأنه انهيار الوحدة الزوجية أو الأسرية وانحلال بناء الأدوار الإجتماعية المرتبطة بها، عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية[4]

---

[1] مصطفى فهمي. **التكيف النفسي**. ط4، دار مصر للطباعة، د س، ص2.

[2] محمد عاطف غيث. **المشكلات الإجتماعية والسلوك الإنحرافي**. دار المعرفة الجامعية، بيروت، ص97.

[3] نفس المرجع:، ص99.

[4] سناء الخولي. **الزواج والخلافات الزوجية**. دار النهضة العربية، بيروت، 1998، ص164

بينما يرى " **أحمد خليفة**" بأن الأسرة المفككة تحدث نتيجة وفات أحد الوالـــدين أو كليهما أو بالطلاق أو الهجر أو السجن الطويل أو المرض المزمن أو الخدمـــة العـــسكرية الممتدة أو الهجرة إلى بلد آخر.

إجرائيا:

التفكك الأسري هو تصدع الأسرة أو العلاقات الأسرية في البيوت القصديرية بأحد العوامل التالية:الطلاق بانفصال الزوجين نهائيا، هجر أحد الزوجين للآخر وعدم الإهتمام بالأطفال، وفاة أحد الوالدين أو كليهما، أو كثرة المشاجرات والمنازعات بـــين الـــزوجين لأسباب متعددة.

5_ الأوضاع الإقتصادية للأسرة:

إصطلاحا:

يقصد بالأوضاع الإقتصادية للأسرة مدى تمكنها من تلبية متطلبات أفرادها أو عدم تمكنها بالرجوع إلى: دخلها الشهري أو السنوي أو التأثيث المنزلي بالإضافة إلى مستوى الطموح المتوفر ونوع الحي والمسكن الذي تسكنه[1]

كما يحدده آخرون بأنه مجموعة من الصفات والمميزات الإقتصادية التـــي تميـــز الأسرة عن بقية الأسر الأخرى من خلال الطبقة الإجتماعية التي تنتمي إليهـــا والعـــادات والتقاليد الإقتصادية التي تتبعها إنطلاقا من نوعها نووية أو ممتدة[2]

إجرائيا:

نقصد بسوء الأوضاع الإقتصادية عند أسر البيوت القصديرية في هـــذه الدراســـة ضعف دخل الأسرة وعدم قدرتها على تلبية حاجات أبنائها وكذا انعدام التأثيـــث المنزلـــي وعدم رضا الأبناء عن الحاجات التي تقدمها الأسرة.

---

(1) حسن شحاته سعفان. **دراسات في علم الإجتماع الإقتصادي**. المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1981، ص112.

(2) بيير جاليه.**مكانة العالم الثالث في الإقتصاد العالمي**.نب م ن، 1980، ص222.

6_ جنوح الأحداث:

إصطلاحا:

يشير كل من "**مرتون**" و "**كلينارد**" إلى أن جنوح الأحداث هو ذلك السلوك الخارج بشكل واضح وجوهري عن المعايير أو الخروج عن المعايير بدرجة كافية تتجاوز حدود المجتمع، وغالبا ما يكون هؤلاء الخارجين تحت سن الرشد القانوني[1]

كما يعرفه آخرون بأنه موقف اجتماعي يخضع فيه صغير السن لعامل أو أكثر من العوامل ذات القوة السببية مما يؤدي إلى السلوك غير المتوافق مع نظام المجتمع أو يحتمل أن يؤدي إليه[2]

ويعرفه علماء النفس بأنه الشخص الذي يرتكب فعلا مخالفا لأنماط السلوك المتفق عليه للأسوياء في مثل سنه والبيئة ذاتها، نتيجة صراعات وظروف نفسية تدفعه لا إراديا لإرتكاب هذا الفعل الشاذ كالسرقة، العدوان أو الكذب....[3]

ويعرفه فقهاء القانون بأنه الشخص الذي يتعدى على حرمة القانون ويرتكب فعلا نهي عنه في سن معينة، ولو أتاه البالغ لوقع تحت طائلة العقاب سواء كان هذا الفعل مخالفة، جنحة أو جناية[4]

أما من وجهة نظر الشريعة الإسلامية فالجنوح هو الخروج عن منهج الله سبحانه وتعالى وهو دينه الذي ارتضاه للناس كافة بما يتضمنه من أوامر أو نواهي، بمعنى أخر فالجانح الصغير هو الذي يفعل ما نهى الله عنه ويترك ما أمره به في سن يكون فيها لم يبلغ الحلم[5]

إجرائيا:

إنطلاقا بالمعمول به في الجزائر فجنوح الأحداث هو خروج فئة من المجتمع لم تبلغ سن الرشد القانوني والمقدر ب 18 سنة عن عادات وقيم ومعايير وقوانين المجتمع

---

(1) جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان.**الجريمة والإنحراف من منظور الخدمة الإجتماعية**.الإسكندرية، 1991، ص15.

(2) عبد القادر السهوي وفتوح عبد الله الشادلي. **علم الإجرام والعقاب**. دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص229.

(3) جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان.مرجع سابق، ص33.

(4) نفس المرجع، ص32.

(5) نفس المرجع، صص 29_30.

الجزائري وذلك بارتكابهم أحد الجنح التالية: العدوان، تناول المواد المخـــدرة والكحـــول، السرقة، الهروب من البيت، التشرد والإتصال الجنسي غير الشرعي.

المبحث الثاني:الإجراءات المنهجية:

أولا:منهج البحث:

إن كل دراسة تحتاج إلى منهج تفرضه طبيعة الموضوع المدروس على اعتبـــاره الوسيلة الأساسية في إعداد البحوث العلمية إلى جانب تشخيص المشكلة المراد دراستها.

وبناءا على طبيعة الموضوع فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي وهو أســـلوب من أساليب التحليل المـــركز على معلومات او دقيقة او فتـــرة او فترات زمنية معلومـــة، و ذلك من اجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة[1]

كما أنه وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعيـــة أو كمية رقمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أمـــا التعبيـــر الكمـــي فيحيطنا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة إرتباطها مع الظاهرات المختلفة الأخرى[2]

وبحكم هذين التعريفين فإن هذا المنهج لا يعتمد على مجرد الوصف بل يتعداه إلى عملية لاحقة تتمثل في تفسير وتحليل البيانات المختلفة التي جمعت من ميـــدان الدراســـة وهذا بغية إستخلاص النتائج حول الظاهرة.

كما أن هذا المنهج يتناسب وطبيعة الموضوع "جنوح الأحداث" الدي يتطلـــب منـــا الوصف والإستكشاف والإستطلاع، بمعنى الوقوف على واقع جنوح الأحداث في البيـــوت القصديرية المشكلة على هوامش المدن ومعرفة عوامله ومسبباته والنتائج التي خلفها.

---

[1] رجاء وحيد الدويدي. **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العلميـــة**. ط1، دار الفكـــر، دمـــشق، 2002، ص183.

[2] نفس المرجع، ص183.

ثانيا:مجتمع البحث:

مجتمع البحث في هذه الدراسة هو عبارة عن أحداث جانحين متواجدين في مركزين لإعادة التربية والتأهيل، المركز الأول موجود بعين العلوي ولاية البويرة، والمركز الثاني موجود بمرج الشكير ولاية المدية، ولقد أختير مجتمع البحث من هذين الولايتين باعتبارهما ولايتين داخليتن عرفتا إنتشارا واسعا للبيوت القصديرية على تربيهما خلال سوات الأخيرة بفعل النزوح الريفي الراجع إلى الوضع الأمني.

_ عدد الجانحين في المركز الأول:56 جانحا.

_ عدد الجانحين في المركز الثاني:34 جانحا بمجموع 90 حدثا جانحا.

ثالثا: عينة البحث:

نظرا للعدد القليل والمحدود للجانحين في كلا المركزين، إرتأينا إتباع أسلوب المسح الشامل لجميع أفراد مجتمع البحث والبالغ عددهم 90، ومن ثم لم نعتمد أسلوب العينة في هذا البحث.

رابعا: أدوات جمع المعطيات:

إن اللجوء إلى الإستجواب في الدراسات الميدانية في حد ذاته محاولة لسد النقص في البيانات والتأكد من صحتها، ولذا إتجهنا إلى إستعمال أداة إستمارة المقابلة لكون هذه الأخيرة تتناسب وطبيعة الموضوع "جنوح الأحداث"، حيث راعينا المستوى التعليمي لهؤلاء الأحداث فمنهم من لا يجيد القراءة والكتابة، كما راعينا الجانب التفاعلي بين الباحث والمبحوث.

واشتملت إستمارة المقابلة هذه على نوعين من الأسئلة:

_ أسئلة رئيسية يتوقع أن تكون الإجابة عليها مؤشرات تقيس كل مجموعة منها فرضية من فرضيات البحث، كان مجموع هذه الأسئلة 46 سؤالا.

_ أسئلة مفتوحة أو فرعية تدعم الأسئلة الرئيسية حتى يمكن الإلمام بكل جوانب المشكلة موضوع الدراسة، وقد بلغ مجموع هذه الأسئلة 15 سؤالا. وقد استخدمنا هذه الأسئلة المفتوحة لمحاولة فتح المجال للحوار مع الأحداث لجمع مزيدا من المعلومات قصد التحليل.

وقد قسمت إستمارة المقابلة إلى خمسة محاور: المحـــور الأول خـــاص بالبيانـــات العامة الخاصة بالمبحوث، وأربعة محاور أخرى خاصة بفرضيات البحث علـــى التـــوالي الأوضاع الإقتصادية للأسرة، الضبط الإجتماعي، التكيف الإجتماعي والتفكك الأسري.

خـــامسا:مجالات البحث:

1_ المجال المكاني:

أجريت هذه الدراسة في مركزين لأعادة التربية والتأهيل للقصر

_ المركز الأول بعين العلوي ولاية البويرة.

_ المركز الثاني بمرج الشكير ولاية المدية.

2_ المجال البشري:

المجال البشري في هذه الدراسة هو مجتمع البحث المتكون من 90 حـــدث جـــانح موزعين على مركزين لإعادة التربية والتأهيل المدكورين سابقا.

3_ المجال الزماني:

وهي الفترة التي تستغرقها الدراسة الميدانية ومرحلة جمع المعطيات مـــن مجتمـــع البحث وتفريغها ، وقد قام الباحث بجمع بياناته من مجتمع البحث في شهر أوت 2007 ثم بدأ في تفريغ إستمارات المقابلة وتحليل المعطيات واستخلاص النتائج حتى الإنتهاء مـــن كتابة التقرير في بداية شهر فيفرييه 2008.

4_ صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من صعوبات تواجهها طيلة المراحل التي تمـــر عليهـــا هـــذه الدراسة، ولدا فقد واجهت الباحث بعض الصعوبات حين قيامه بهده الدراسة:

1_ صعوبة الحصول على المراجع الخاصة بالبيوت القصديرية سواءا الوطنية أو الأجنبية لإنعدام مثل هذه الدراسات أو قلتها.

2_ صعوبة القيام بالمقابلات مع الأحداث الجانحين في المركزين مكان الدراســـة نظـــرا لاستحالة القيام بالمقابلات في يوم واحد أو يومين بل وصل عدد أيام المقابلات إلى 9 أيام بين المركزين.

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول:النظريا المفسرة لجنوح الأحداث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول:النظريات المفسرة لجنوح الأحداث:

أولا: النظرية الإيكولوجية:

ظهرت النظرية الإيكولوجية نتيجة التغير السريع على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي الذي عرفته مدن المجتمع الأمريكي، حيث أكد كل من "**كليفرد شو**" و"**هنري مكاي**" على الطبيعة الإجرامية لحياة المدينة وذلك بقيامهما ببحث معمق في مدينة شيكاغو ومدن أمريكية أخرى بين سنة 1921 و 1940 محاولين دراسة أسباب المشاكل الإجتماعية بصفة عامة والجريمة وجنوح الأحداث بصفة خاصة وعلاقة ذلك بنمو المدن، وتوصلا في دراستهما الإيكولوجية هذه إلى أن المعدلات العالية لجنوح الأحداث تتواجد في المناطق المتميزة بالفقر والأمراض مثل السل وجرائم الكبار والتي تنقصها وسائل المحافظة على التنظيم الإجتماعي مثل دوريات الشرطة[1]، كما وجد أيضا أن أعلى معدل إجرامي يوجد في المنطقة المجاورة لقلب المدينة "**منطقة التحول**"والتي يقل نطاقها كلما إبتعدنا مسافة عن مركز المدينة، وبخصوص جنوح الأحداث فقد أكدا أن الأحداث كانوا سيكولوجيا أسوياء لكنهم انخرطوا في سلوكات إنحرافية تحت تأثير ظروف إجرامية في المنطقة التي يعيشون فيها بما فيها العائلة ومجموعة الأصدقاء والجيران.

فالحي الفاسد في نظر" **شو**" يشكل منطقة جناح تزود الأطفال والمراهقين والبالغين على حد سواء بظروف ومواقف تساعد على تكوين السلوك الجانح أو تقود إلى ارتكاب الجريمة، حيث أن منطقة الجناح هذه تشكل المناخ الملائم لإقامة بعض المجرمين الذين عرفوا بتاريخ إجرامي طويل، فالمجرم الجديد غالبا ما يحاول الإقتداء بمثل إجرامي ناجح.

وقد حاول تشخيص عناصر الحي الفاسد وتحديد معالمه التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتكوين السلوك الإجرامي فيما يلي:[2]

---

[1] نقلا عن علي مانع. مرجع سابق، ص39.

[2] نقلا عن عدنان الدوري. **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي**. ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص300.

1_الحي الفقير والمزدحم بسكانه وتشيع فيه الرذائل الإجتماعية.

2_ الحي الذي يعيش فيه أشخاص غير متزوجين في غرف منفردة مؤجرة.

3_ الحي الفقير جدا والذي يطغى الفقر على كل صفة أخرى، حيث تصبح السرقة البسيطة عملا مع أعمال العيش.

4_ الحي المغلق الذي تفصله عوائق عن المجتمع الكبير أو فوارق اجتماعية واضحة، فهو غالبا لا يعتبر جزاءا من المجتمع ولكنه يعيش على هامشه.

5_ حي الرذائل الذي يعتمد في معاشه على مزاولة الدعارة والقمار على نطاق واسع وغالبا ما يسكنه رجال العصابات المجرمة.

6_ الحي الريفي وهو جزء من ريف معين يلجأ إليه بعض المجرمين الهاربين من العدالة.

7_ الحي الذي لا تتوفر فيه وائل الترويح، بحيث يترك الأطفال في حالة ضياع تام لا يحسنون إستخدامه في حالات كثيرة، وغالبا ما يكون الجنوح نتيجة الإستعمال السيئ لوقت الفراغ، كما أن عدم وجود مكان ملائم لاجتماع الأطفال في الحي يجعلهم يبحثون عن بعض النوادي الرخيصة، وهذا ما يجعلهم يتصلون ويختلطون ببعض المنحرفين الذين اعتادوا مثل هذه الأماكن.

أثر الهجرة في الجريمة: يرى الإيكولوجيين أن للهجرة بعض الفوائد لانتقال أنماط ثقافية جديدة بفضلها أو إنتشار أنماط ثقافية على نطاق أوسع، ولكنها ليست كذلك في أحوال أخرى لأن الحركة المستمرة للأفراد بين الريف والمدينة أو بين مدينة وأخرى تنتج عنها مشكلات اجتماعية فهي تقلب موازين كثافة السكان بين منطقة وأخرى، كما أن عملية انصهار المهاجرين الجدد في المجتمع الجديد لا تتم بصورة بسيطة دون قيام عدد من المشكلات اللاحقة،بالإضافة إلى أن الهجرة السكانية المتواصلة تفقد المجتمع طابع الإستقرار والتوافق الإجتماعي، كما ينجم عن هذه الهجرة إنتشار الأكواخ والبيوت القصديرية على حواشي المدن الأمر الذي يؤدي إلى ترييف المدينة[1]

---

(1) Jean Etienne et Henri Mendras. **Les grande thèmes de la sociologie par les grands sociologues**. Armamd colin, Paris, 1999, p135.

كما أن عجز أبناء الريف عن التكيف مع مجتمع المدينة نتيجة الهجرة والسكن في الأكواخ والقصدير للغختلاف في القيم السائدة في المجتمعين الريفي والحضري هذا الذي يدفعهم إلى السلوك المنحرف، ويفسر الأستاذ الأمريكي (سيلين) ذلك بما حدث من صراع ثقافي في أمريكا، هذا الصراع الذي يأخذ أشكالا ثلاثة الأولى حين يحدث بين ثقافات متباينة قريبة من بعضها وتعيش كل منها على هامش الأخرى وهنا يكون الصراع بين ثقافة كبيرة واسعة تتمثل في الوسط الحضري وبين ثقافة ريفية محدودة تعيش بمقربة منها في الأحياء الكوخية الناجمة عن الهجرة ولكنها لا تدخل في أعماقها.

وأما الثانية فهي صورة الصراع الذي يقوم بين ثقافتين متباينتين وذلك نتيجة استعمار شعب لشعب آخر، في هذه الحالة تفرض الدولةالغالبة ثقافتها على ثقافة المجتمع المغلوب بالقوة، وأما الثالثة فهو الصراع الناجم عن هجرة مجموعة من الأفراد إلى مجتمع جديد وهنا يحمل المهاجرون ثقافتهم القديمة إلى مجتمعهم الجديد الذي يغاير ثقافتهم، فالصراع في الحالة الأولى يكون من خلال اتصال ثقافي مستمر بين ثقافتين منفصلتين تماما كالريف والحضر باعتبارهم مجتمع واحد، وفي الحالة الثانية يكون ثقافة غالبة والأخرى مغلوبة لكن الأولى لا تقضي على الثانية تماما، وفي الثالثة فالصراع بين ثقافتين إحداهما صغيرة ولكنها أصلية جاءت بها مجموعة مهاجرة وبين ثقافة سائدة كبيرة.

تشير أغلب الدراسات الأمريكية التي تناولت الصراع الثقافي وعدم التكيف على أن الصور الثلاثة التي ذكرت تؤدي إلى صعوبة التكيف الإجتماعي للفرد والذي يقوده إلى الإنحراف والجريمة.

وأما الجرائم التي تنجم عن الهجرة فهي نوعان: جرائم الإعتداء على الأشخاص لأن اجتماع عدد كبير من الأفراد في مكان واحد يؤدي إلى تعارض المصالح التي تنتهي غالبا بالعنف والجريمة، وجرائم الإعتداء على العرض ويرجع ذلك إلى ازدياد السكان في مدينة معينة حيث يزدحم الناس فيما بينهم فتحدث أزمة السكن، ولهذا نجد أكثر من أسرة تقطن مسكن واحد وتضم الحجرة الواحدة عدد كبير من الأفراد فيؤدي ذلك إلى زيادة الإختلاط بين الجنسين مما يحدث ارتكاب جرائم الإعتداء على العرض.

ثانيا: نظرية التقليد:(غابريال تارد)

الجريمة أو السلوك المنحرف حسب هذه النظرية ينشأ ويتكون وفق قوانين أساسية يخضع لها جميع أفراد المجتمع، وهي ما سماها "**تارد**" بقوانين التقليد، حيث تخضع الجريمة في تكوينها إلى مثل هذا القانون، إذ ينتقل السلوك الإجرامي من الأعلى إلى الأسفل، كما ترتبط الأغصان العليا للشجرة بأغصانها الدنيا ارتباطا عضويا مباشرا.

وإذا كان من الممكن تطعيم جزء من ساق الشجرة الواحدة ببرعم جديد يضيف إلى الثمرة طعما ولونا جديدين، فإن مثل هذا التطعيم يكاد يجري فيى كل جزء من اجزاء الحياة الانسانية في العلوم , الصناعة,التجارة ,اللغة و الفنون المختفة ,فجميعها يعيش على براعم جديدة تكسوها قوة و حيوية و تجديد.

ذلك هو التقليد الذي هو سبب نشوء كافة الانماط الثقافية الجديدة وهو السؤول عنتغييرها وتعديلها وفنائها وقيام أخرى محلها فكل جانب من جوانب السوك الانساني سواء كانت فكرة أوعقيدة او نشاطا جسميا يخضع لقانون التغيير وهذا جميعه يتم بالتقليد.

وحين يتسع السلوك الانساني ويشيع تقليده بين نسبة كبيرة من الافراد ترسخ جدوره في التربية الاجتماعية وعندما يصبح عرفا أو عدة إجتماعية.

فالتقليد حسب "**تارد**" يتناول كل ألوان السلوك الإجتماعي سواء كانت هذه السلوكات سوية أو انحرافية أوإجرامية شادة ووضع ثلاث قوانين للتقليد:[1]

1_الافراد يقلدون بعضهم بعضا كلما كانوا متقاربين اكثر .

2_المغلوب مولع بتقليد الغالب في أغلب الحالات .

3_في حالة تقارب النماذج و الأدوار فان الفرد يقلد الحديث منها .

فالسلوك الإجرامي عند "**تارد**" قائم على تقليد الأفراد لبعض المجرمين في الميدان بغية الشهرة أو الإنتقام أو غير ذلك من الأهداف التي يسيطرها الفرد و يعمل بكل قوة على تحقسيقها .ويستدل "**تارد**" على أفكاره هذه حول تقليد بنبلاء القرون القديمة ,بممارستهم للجريمة بكل أشكالها ,فالجريمة في تلك العصور كانت جزءا متمما للنظام الحاكم السائد في البلاد، كما كانت الحكومة سائدة كسلطة حاكمة تعمل على الاستمرار .

---

[1] عدنان الدوري. مرجع سابق، ص233.

فالجريمة بهذا المعنى لم تكن ظاهرة إجتماعية حصيلة ثقافة المجتمع، بل أصبحت حرفة أو مهنة، بحيث أصبح المجرمين يشكلون مجموعة بشرية تنتمي إلى مهنة أو حرفة واحدة ولهذا أصبح على المجرم للإنتماء إلى هذه المجموعة أن يكون على علم بمتطلبات الحرفة (وهو ما يسمى اليوم باحتراف اللإجرام)، ومن هنا يصبح لهؤلاء المجرمين ظميرا جمعيا يربطهم لإجتماعهم على أهداف مشتركة أبرزها أنهم جميعا ينتظرهم مصيرا مشتركا واحدا.

كما أن كل مجرم مبتدئ يسعى وراء مثل أعلى يقتدي به، وهذا طبيعي بالنسبة للفرد الذي يعيش في ظروف إجتماعية وإقتصادية وثقافية ذات أبعاد خاصة، لا تترك كثيرا من الإختيار في تحديد الأهداف بالنسبة للفرد الذي يعيش في نطاق ضيق من المجتمع الكبير، كالعيش وسط أسرة أفرادها مجرمين أو حي فاسد كالأكواخ والبيوت القصديرية الهامسية التي تكثر بها العصابات المجرمة، بالإضافة إلى أن الأفراد يقومون بالقتل تقليدا بالمبارزة التي كانت مشروعة قديما والتي تدل على الشجاعة، القوة والغلبة.

ويعطي "**تارد**" نموذجا آخر للتقليد يتمثل في تقليد الرعية للطبقات الأرستوقراطية الحاكمة في تناول الكحول واستهلاك التبغ بكثرة، وإذا لم يكن التبغ جريمة بين أصحاب الطبقات الأرستوقراطية، فإنه أصبح جريمة بين الطبقات الفقيرة، حيث وضع "**جيمس الأول**" ضريبة على تناول التبغ لحرمان هذه الفئة من تناوله بحجة تلويث الجو وفساد التربية وتساويهم مع الطبقات العليا للمجتمع.

ثالثا:نظرية الإختلاط التفاضلي (سوذلاند إدوين):

إن الأستاذ الأمريكي "**سوذلاند**" أكثر دقة في تحديد كيفية انتقال السلوك الإجرامي عن طريق التقليد، لقد بنى نظرية إجتماعية سماها بالإختلاط التفاضلي وهي محاولة عملية لتشخيص تلك العمليات الضرورية التي تسهم في تكوين تطور السلوك المنحرف والمجرم، وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات:[1]

1_ السلوك الإجرامي غير موروث وإنما هو مكتسب.

---

[1] نقلا عن مصباح عامر. **التنشئة الإجتماعية والسلوك الإنحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية**. ط1،شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص271.

2_ يتعلم الفرد السلوك الإنحرافي عن طريق عملية التفاعل.

3_ عملية تعلم السلوك الإنحرافي تتم عبر العلاقات الشخصية الحميميةبين الأفراد.

4_ إن انتقال السلوك الإجرامي يتم حين ترجحه كافة التعريفات الإجتماعية المشجعة على مخالفة القانون على تلك التي تدعو إلى إحترام القانون.

5_ إن عملية تعلم السلوك الإنحرافي لا تتم فقط عن طريق التقليد وتلقي المبادئ، وإنما كذلك عن طريق التجارب والخبرات الشخصية التي يتلقاها الفرد حين تعرضه لموقف من المواقف.

إنطلاقا من هذه الفرضيات فإن الإختلاط التفاضلي بين الأفراد لا يجري بالنسبة للأنماط السلوكية الإجرامية فقط وإنما يتضمن أيضا الأنماط السلوكية غير الإجرامية، ومع ذلك فإن تأثير هذه الأنماط السلوكية على الأفراد يختلف باختلاف مدى ومدة تكرارها، فحين يتعرض الفرد لمواقف وظروف بصورة متكررة ولمدة طويلة، فإنه يستجيب لها ويعمل على تقليدها، كما أن هذه الأنماط السلوكية تختلف حسب أولويتها في حياة الفرد، أي بمرحلة زمنية تترك آثارها في حياة الفرد وسلوكه، فتعلم الطفل سلوكا في مرحلة مبكرة من حياته يظل راسخا، بمعنى أنه يتعلم حب القانون وإحترامه على أساس أنه مواطن صالح، فهو إذن يخشى القانون ويحترمه طيلة حياته، ويحدث عكس ذلك في الأكواخ التي يسميها "**مواطن الجنوح**" حيث يختلط الأطفال بالمجرمين الكبار الذين يهربون في الغالب إلى تلك الأكواخ من قبضة القانون وبغرض التخطيط لإرتكاب جرائم أخرى، فالطفل يتعلم مخالفة القانون منذ صغره وبالتالي حين يكبر يكون قد ترعرع على كره القانون ونبذه[1]

كما تتوقف أهمية السلوك محل التقليد على مصدر هذا السلوك، أي على أهمية الشخص الذي يصدر عنه السلوك، فقد يصدر السلوك عن شخص يحترمه الفرد ويتعاطف معه، ففي هذه الحالة يكون لهذا السلوك بعض القوة التي قد تجعل منه نموذجا يتبعه الفرد أو يقلده عن حب ورغبة، خاصة إذا كان الشخص من محيط الأسرة وهذا ينطبق على كل أنواع السلوك البشري الإجرامي منه وغير الإجرامي.

---

[1] عدنان الدوري. مرجع سابق، صص 250_251.

وحلل "**سوذلاند**" عملية اتعلم هذه بتوضيحه أن مثل هذه العملية لا تكاد تختلف عن أية عمليت تعلم أخرى، فهي تتضمن العناصر أو الأساسية التي تتكون منهـا أي عمليـة يتعلم بها الفرد عن غيره، وعليه فإن التقليد وحده لا يكفي لتعلم الفرد وإنما قد يتعلم بأيـة وسيلة أخرى تصلح لهذا الغرض، فالفرد قد يتعلم من خبرة قاسية مر بها فـي ظـروف معينة كتعرضه مثلا لعملية نصب أو سرقة، فهنا قد يتعلم درسا لن ينساه رغم أن تعلمـه هذا لم ينشأ عن تقليد معين.

وينتهي "**سوذلاند**" بالقول أن الإنسان يتجه نحو الجريمـة إذا تغلبـت الإتجاهـات الدافعة للإجرام على العوامل المانعة له، ويحدث ذلك للفرد عنـدما إتـصاله دائـم مـع المجرمين فيأخذ من خلال إختلاطه بهم الأنماط السلوكية الإجرامية، كما يكتـسب القـيم والإتجاهات والعادات واللغة، ويرجع "سوذلاند" ذلك إلى التنـشئة الإجتماعيـة وتكـوين الإتجات لدى الفرد منذ صغره والمحيط الذي يتفاعل معه، حيث أن من ضمن ما يتعلمـه الفرد حين انضمامه للمجموعة المجرمة هي الأسـاليب التخطيطيـة لإرتكـاب الجـرائم وإختيار وسائل تنفيذها التي تكون كبيرة التعقيد في بعض الأحيان وبـسيطة فـي أحيـان أخرى، كما تزيد خطورة المجرم كلما زاد تكراره للجرائم.

رابعا:نظرية اللامعيارية (إميل دوركايم):

صاغ "**دوركايم**" قضية عامة تعبر عن وجود علاقة بـين الأزمـات الإقتـصادية وإحدى صور الإنحراف وهو الإنتحار، حين أشار إلى أن الأزمات الإقتصادية لها تـأثير واضح على الميل إلى الإنتحار، وأكد صحة ذلك بالرجوع إلى: الأمثلة الإمبريقيـة مثـل الأزمة المالية التي وقعت في فيينا سنة 1873م ووصلت ذروتهـا سـنة 1874م، حيـث صاحبها إرتفاع معدلات الإنتحار من 141 حاة سنة 1872م إلى 153 حالة سـنة 1873م إلى 216 حالة سنة 1874م بزيادة قدرها ّ53% سنة 1872م مما يؤكد علاقـة الأزمـة الإقتصادية بارتفاع معدل معدل إنتحار، بالإضافة إلى أزمات إقتصادية أخـرى كأزمـة" فرانكفورت" وأزمة باريس سنة 1882م، حيث أن آثارها امتدت إلى أرجاء فرنـسا وزاد معدل الإنتحار. [1]

[1] سامية محمد جابر. **الإنحراف الإجتماعي**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص21.

بناءا على هذا يطرح "**دوركايم**" سؤالا: من أجل ماذا تحدث هذه الأزمات تأثيرها ؟

1_ هل لأنها تزيد نسبة الفقر بواسطة جعل الثروة العامة متقلبة ؟

2_ وهل الإقبال على الإنتحار يكون عندما تزيد الحياة صعوبة ؟

في هذا الصدد أجاب " **دوركايم**" بأنه إذا كان الإنتحار يزداد حيث تصعب الحياة فإنه بالضرورة ينخفض في حالات الرخاء الإقتصادي.

لكنه وجد أن حالات الرخاء الإقتصادي المفاجئ من بين عوامل المساهمة في إرتفاع معدل الإنتحار، ويستدل على ذلك بقيام الوحدة الإيطالية، حيث لقيت التجارة حينها وتيرة متسارعة، وتطورت الصناعة بشكل مذهل مما أدى إلى الزيادة في الأجور، فزاد معدل الإنتحار، واستنتج "دوركايم" من ذلك أن معدل الإنتحار يزيد في كلا الحالتين وأكد على أن هذه الزيادة كانت نتيجة أزمة مفاجئة سواء بطابعها السلبي أو الإيجابي، حيث يقول: " إن كل اضطراب في التوازن، النشاط العام وكلما أتاحت الحاجة إلى إعادة التوافق هذه مترتبة على نمو مفاجئ أو على أزمة غير متوقعة"[1]

لكن هل من الممكن أن يكون شيئ يعمل على تحسين الظروف الإقتصادية للأفراد قادر على دفعهم إلى الإنتحار ؟

هنا يرى "**دوركايم**" أن الوظائف المختلفة تتدرج في إطار الرأي العام ويكون هناك مؤشر معين للوجود الفاضل، يشير إلى كل من هذه الوظائف ويحددها طبقا لوضعها في التسلسل الهرمي الإجتماعي، وعليه تحدد طريق حياة العامل والمستوى الذي ينبغي أن يعيش فيه والحد الأعلى الذي يتعين عليه أن لا يتجاوزه، ومن ذلك يظهر نظام أو حكم أصيل يحدد الحد الأعلى أو الأقصى لمستوى المعيشة الذي يمكن لكل طبقة إجتماعية أن تطمح إليه، مع إنعدام مقياس ثابت لهذه الحدود لتغيرها تبعا لزيادة العائد الجمعي أو نقصانه، بالإضافة إلى تغيير أفكار المجتمع الأخلاقية، فبتحرر القوى الإجتماعية من المقاييس القديمة ينهار التوازن القائم وتضيع القيم وهنا يفتقد كل نظام لفترة زمنية، وتصبح الحدود بين المعقول والمستحيل غير معروفة، ويجهل الفرد الممنوع والمسموح، وتكون النتيجة عدم وجود قيد عل الأعمال، وعدم وجود مستوى للطموح.

---

[1] سامية محمد جابر. نفس المرجع، ص23.

وكلما فقدت القواعد التقليدية سلطتها أصبحت الشهوات مسيطرة وغير قابلة للسيطرة، وعليه تصل اللامعيارية الإقتصادية إلى ذروتها بواسطة تلك الأهواء التي أصبحت غير قابلة للإمتثال، وهنا يكون الصراع أكثر عنفا وتشتد المنافسة وتكون أعمق، وتتميز هذه الحالة بالمنافسة بين الطبقات الإجتماعية لعدم وجود تصنيف معترف به لكل شيئ، ويصبح كل جهد أقل فعالية وإنتاجية، مما يؤدي إلى الإنحراف والجريمة في أحيان كثيرة وإلى الإنتحار في أحيان أخرى[1]

إن اللامعيارية الإقتصادية تكون في حالة مزمنة من دائرة واحدة من دوائر الحياة الإجتماعية وهي دائرة التجارة والصناعة، ويرجع ذلك إلى التقدم الإقتصادي الذي حدث وانصب على تحديد العلاقات الصناعية من كل قاعدة وتحكم، حيث كانت ممارسة الحكم وتشريع القواعد من وظائف القوى الإخلاقية في المجتمع، حيث كان تأثير الدين يمارس على العمال وأصحاب العمل وعلى الفقير والغني، فأكد الطبيعة المقدسة للنظام الإجتماعي وعلم الأفراد بأن الطبقة الإجتماعية حددت من طرف الخالق.

إذن اللامعيارية حسب "**دوركايم**" تعني انهيار المعايير الإجتماعية المسؤولة عن تنظيم علاقات الأفراد بعضهم ببعض في إطار النظام الواحد، فهي تعبر عن غياب القيم والمعايير الإجتماعية المتحكمة في السلوك الإجتماعي للأفراد، بحيث لا يستطيعون التفريق بين المشروع وغير المشروع وبين الجائز وغير الجائز، وبذلك ينجرف الأفراد نحو الإنحراف وإشباع الحاجات دون ضابط أو قيد أخلاقي.

خامسا:نظرية الضبط الإجتماعي:

إن المجتمع إذا أراد أن يوقف شخص ما على إتيان أفعاله فإنه يسلط عليه رفضه أو غضبه عن طريق أفراده بنوع من السخط أو الرفض، وسياسته في ذلك هي الرفض الأخلاقي، فبالإمكان تلخيص القوى التي بواسطتها يستطيع المجتمع الحفاظ على توازنه في الشعور الجمعي الذي يثير التعاطف والشعور بالعدل الذي يساعد الفرد على ضبط سلوكه، ومن ناحية أخرى يصبح الشعور بمثابة الرقيب الأساسي على سلوك الفرد واتفاق ذلك مع معايير الجماعة.

---

[1] سامية محمد جابر. نفس المرجع، ص24.

انطلاقا من هذه الأفكار يذهب"**روس**" إلى أن مكونات الضبط الإجتمـــاعي تتغيـــر بتغير الزمان وكذلك مع اختلاف المجتمعات، كما تتغير أيضا تبعا لتغير مستويات القوانين والمستويات الأخلاقية السائدة في المجتمع بهدف تحقيق الرفاهية الإجتماعيـــة والتـــوازن والبناء الإجتماعيين، ولذلك فثمة تنظيم دائم لأدوات الضبط الإجتماعي حتى يرفع من قيمة تلك الأدوات، كما تحاول كل من الأوامر الأخلاقية والقوانين تحقيق هذه الغاية باعتبارهما جزءا من الأدوات، كما يعتبر صراع الأفراد بمثابة إختبار للقوانين وقدرتها في حكمهـــم، ويلعب الشعور الجمعي دورا كبيرا في إبراز أهمية القانون [1]

ويختلف الضبط الإجتماعي باختلاف حجم أعضاء المجتمع، وغالبا ما يسود عندما يكون عدد الأفراد قليل سواءا في المجتمع الريفي أو المجتمع الحضري الصغير نـــسبيا أو بداية تكون المدينة، وكلما ازداد حجم المجتمع من ناحية عدد أفراده قلت القدرة على خلق التوافق الجاد والإمتثال لمعايير المجتمع، كما أن وسائل الضبط الإجتماعي بمثابة عمليـــة اطرادية متحكمة في واحد أو أكثر من الأفراد، حيث تتحكم في تصرفاتهم، وخروجهم عن الدور المتوقع، وتعمل هذه الوسائل كقـــوى تجبـــر الأفـــراد علـــى الخـــضوع للأوامـــر الإجتماعية[2]

1_ التنشئة الإجتماعية:

وهي عملية إدماج الطفل في الإطار الثقافي العام عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه، وتوريثه إياه توريثا معتمدا، بتعليمه نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الـــذي ينتسب إليه، وتدريبه على طرق التفكير السائدة فيه وغرس المعتقدات الشائعة في نفسه[3]

الأسرة هي أول محيط يحتضن الطفل ويتعامل معه، فالطفل في بداية حياته يكـــون مادة قابلة للتشكيل على أي شكل أو نموذج، وعليه فما تقدمه الأسرة للطفل هو الذي يضع شخصسته الأولى، وبذلك تكون الأسرة الجماعة الأولية التي تكسب الطفـــل الخـــصائص الإجتماعية والنفسية والمعرفية للمجتمع، "فهي تكسبه المعايير العامة التي تفرضها أنمـــاط

---

[1] غريب سيد أحمد. مرجع سابق، ص285.

[2] نفس المرجع، ص289.

[3] سامية حسن الساعاتي. **الثقافة والشخصية**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص244.

الثقافة العامة التي تفرضها هي عليه، وبذلك تكون مؤسسة الأسرة مؤسسة المجتمع الأساسية في الحفاظ على الطفل وتراثه الثقافي والحضاري"[1]

إلا أن جنوح الأسرة عن مسؤوليتها الإجتماعية في الضبط الإجتماعي، وتبنيها الأساليب الخاطئة في التطبيع الإجتماعي، يؤدي بكثير من الأطفال إلى السلوك المنحرف، حيث أن كثير من الجرائم التي ترتكب في حق المجتمعات آتية من فشل الأسرة في مهامها التربوية وفي الضبط الإجتماعي لأفرادها، وإلقاء هذه المهمة على الشارع ووسائل الإعلام وجماعات الرفاق المنحرفة، ويعود فشل هذه المؤسسة الهامة في مهمتها إلى التفكك الذي يحصل على نطاقها " **التفكك الأسري**".

ويحمل التفكك الأسري شكلين إثنين وهما التفكك الكلي والتفكك الجزئي، حيث في الأول يتم إنهاء الرابطة الزوجية "الطلاق" نتيجة لفشل أحد الزوجين أو كليهما في مواجهة متطلبات الحياة المشتركة، أو نتيجة تفاقم الخلافات الزوجين لدرجة لا يمكن إدراكها[2]

وأما الثاني يكون نتيجة الإنفصال والهجر المتقطعين، حيث يعاود الزوجان بصفة متقطعة الحياة الزوجية ولكن تبقى مهددة من وقت لآخر بالإنفصال أو الهجر وقد يكون بطرق أخرى كانفصال الأبناء لمدة طويلة ولكن ليس بصفة دائمة نتيجة لمشاكل عائلية تؤدي بهم إلى الهروب من المشاكل لتحقيق الإستقرار الذاتي، ويكون لهذا الشكل ثلاثة أوجه:

أ_ الإنفصال: حيث يترك الزوج أو الزوجة الحياة الزوجية على اتفاق مسبق، كهروب الزوجة إلى بيت أهلها وتعود بعد الصلح[3]

ب_ الهجر: حيث يترك الزوجين البيت بدون إتفاق مسبق مع ابقاء الرابطة الزوجية دون هدف من الهجر أو الهجر في الفراش (المعاشرة الزوجية) أو الفترة الزمنية المخصصة للطلاق أو بموت أحد الزوجين[4]

---

[1] عامر مصباح. مرجع سابق، ص110.

[2] مسعودة كسال. **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص15.

[3] مصطفى الخشاب. **دراسات في علم الإجتماع العائلي**. دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص234.

[4] محمد حسن. **مقدمة إلى الرعاية الإجتماعية**. مكتبة القاهرة الحديثة، 1976، ص305.

ج_ والوجه الأخير هو العائلة التي تسودها النزاعات المستمرة وخاصة بين الزوجين نتيجة الإدمان على المخدرات أو لعب القمار وإهمال طرف ما لأسرته، وهنا يكون الزوجين تحت سقف واحد ولكن واحد منهما يهجر الآخر[1]

ويترتب على هذا التفكك الأسري عدة آثار على الأبناء أهمها:

_ حرمان الطفل من الرعاية الأبوية، مما يسبب له اختلال في النمو الجسمي والنفسي.

_ انفصال الطفل عن الرعاية الأسرية يدفع به إلى إظهار نوع من السلوك المنحرف.

_ غياب الوالدين يدفع الطفل إلى التشرد والتسول والإعتداء على ممتلكات الغير.

_ الصراع والتوتر داخل الأسرة يدفع بالطفل إلى الهروب من الجو الأسري المتوتر.

_ غياب الرقابة الوالدية يؤدي بالبنات إلى الإحتكاك بالزمر المنحرفة، مما يؤدي إلى إنحرافهن وارتكابهن للجريمة أو تعرضهن للإغتصاب.

_ حرمان الطفل من الدعم المادي قد يحرمه من مواصلة تعلمه، فيميل للسرقة لتلبية متطلباته.

2_ المدرسة:

يمكن حوصلة أهمية المدرسة في الضبط الإجتماعي فيما يلي:[2]

_ تمثل المدرسة المجتمع المحلي للطفل الذي يحس فيه بذاته ووجوده وشخصيته من خلال شغله المقعد البيداغوجي في القسم وأمره بالقيام بواجباته المنزلية الدراسية ومعاقبته عليها.

_ محيط المدرسة هو الذي تنصهر فيه تفاعلات التلاميذ ونزعاتهم الشخصية وخصائصهم الفردية ودوافعهم النفسية، ومن خلال هذا التفاعل يتم تعديل سلوك التلميذ ليتكيف مع المحيط الإجتماعي.

_ توجيه فكر الكفل وتكوين شخصيته وتوجيه نموه الإجتماعي الوجهة التي يحبذها المجتمع.

_يتعلم الطفل في المدرسة قواعد السلوك والآداب التي تقوم على مبادئ المجتمع السامية.

_ تلقي الطفل التراث الفكري والثقافي باختصار الزمن وبشكل منسجم في أحداثه وقيمه .

---

(1) جعفر الأمين ياسين. **أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث**. ماجستير في علم الإجتماع، بيروت، 1980، ص26.

(2) أحمد مهدي عبد الحليم. **مناهج التعليم الإبتدائي في الدول العربية**. دار الكتب القطرية، 1992، ص21.

كما تقوم المدرسة ببسط إيديولوجية الدولة وتوجهها الفكـــري والقـــومي وتـــشرح وتفسر أهميتها حتى تتمكن أجيال المجتمع من تبنيها والدفاع عنهـــا، لكـــن المدرســـة إذا خرجت عن المهمة المنوطة بها من تقويم سلوك الفرد وتنشئته تنشئة سليمة علـــى تقاليـــد ومعايير وقوانين المجتمع، فإنها بذلك تكون قد دفعت الطفل إلى تبني الأفكار الشاذة التـــي لا يحبذها المجتمع، ومن هنا يبدأ الطفل في الإنحراف عن هذه المعايير الضابطة للمجتمع وينتهي في الجريمة والإنحراف.

3_ الديـــن:

يعتبر الدين عنصرا هاما في الضبط الإجتماعي للأفراد، فهو ذو إتجاه قوي وعميق النمو في جذور النفس الإنسانية، وهو ذو أبعاد تتسع لتشمل كافة جوانب السلوك الإنساني طيلة حياة الإنسان وهذا يعني أن بذور الإيمان الديني وحقائق العقيدة الدينيـــة وكـــل مـــا يتصل بهما من تعاليم وشعائر دينية معينة تزرع في تربية النفس الإنسانية في أول مراحل حياة الطفل، الأمر الذي يكسبها صلابة ويزيدها قوة تفوق أية قوة إجتماعية أخرى.

ويذكر "دوركايم" أن روح الدين إنما تبدوا في تقسيم الأشياء و ظواهر إلى قسمين: مقدس ودنيوي، والتعاليم الدينية بوجه عام هي مجموعة الأوامر والنواهي التـــي تحـــض الناس على طاعتها، كما يهدف إلى الإبقاء على نظام المجتمع، وكلما كان المجتمـــع أشـــد تماسكا كان أقوى سلطانا على الأفراد[1]

وحين كان للدين في المجتمعات القديمة دور أساسي كامل، يتناول كافـــة جوانـــب الحياة للفرد، كان الضبط الإجتماعي في أوجه، وحينما ظهرت العلمانيـــة فـــي العـــصر الحديث ومن مبادئها فصل ادين عن الدولة، بحيث أصبح سلطة روحية فردية نابعة مـــن تنشئة الفرد في أسرته وفقط، اختل النظام الإجتماعي وأصـــبح الأفـــراد يتجهـــون نحـــو الإنحراف والجريمة.

كما أن عدم كفاءة أجهزة الشرطة أو فساد ظمائرها ورجالاتها أو قسوتهم في تنفيذ القانون، حيث لا يشعر الأفراد بالعدالة وهذا الشعور الجمعي يقود إلى مزيد مـــن خـــرق القانون وبالتالي الإنحراف والجريمة.

---

[1] غريب سيد أحمد. مرجع سابق، ص301.

وعندما ينطوي القانون على جميع الميكانيزمات التي تؤهله لمنع الإنحراف وعقاب المنحرف، فإنه ينطوي بالضرورة على مراكز من شأنهاالتحري عن المنحرفين والحكم عليهم وعقابهم، وكلما زادت قواعد القانون دقة زادت ضرورة التخصص فيه لمواجهة كل أنواع الإنحراف والمنحرفين.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات الغربية:

الدراسة الاولى:دراسة " **تريشر و شوو مكاي" 1929و**[1]

بينا من خلالها أن السلوك الإجرامي متمركز في الأكواخ، حيث وجدا ما يقارب 50% من كل توقيفات الشرطة، 45 % من الجرائم الرئيسية المبلغ عنها و55% من قضايا جنوح الأحداث المبلغ نعها وقعت في الأكواخ التي تضم 20% من سكان مدينة أمريكية.

الدراسة الثانية: ل"**مايس**" 1954م[2]

قام من خلالها بدراسة مجموعات تتكون من 80 طفلا منحرفا يسكنون في أكواخ "**ليفربول**"، وتوصل إلى أنهم كانوا نتاج التأثيرات الإجرامية للمنطقة، وأكد "**مايس**" على أن جنوح الأحداث أصبح تقريبا عادة إجتماعية في المناطق الفقيرة في انجترا، حيث أن قلة قليلة من الصغار تنمو في هذه المناطق دون إرتكاب سلوكات غير قانونية.

الدراسة الثالثة: دراسة "**وينبارغ**"1976م[3]

قام بهذه الدراسة في أكرا بعينة تقوامها 99 جانحا فوجد أن هناك 94 %"منهم قادمون من بيوت قصديرية، بعضهم كانوا متأثرين بزملاء جانحين، وكانت هذه السكنات تتصف بإنعدام النظافة، إنتشار السلوكات غير السوية كالدعارة، المخدرات وكثرة المجرمين بها نظرا لوقوعها على هوامش المدن، حيث يهرب إليها المجرمون خوفا من قبضة الشرطة.

---

(1) نقلا عن علي مانع. مرجع سابق، ص44.
(2) نفس المرجع، ص45.
(3) نفس المرجع، ص99.

الدراسة الرابعة: ل "**روبرت أندري**" [1]

أجراها على مجموعة من الأحداث المودوعين في مؤسسات إعادة التربيـــة، وقـــد وجد أن هناك ظروفا إجتماعية معينة ساهمت في خلق مشكلة الإنحـــراف أو الشخـــصية المنحرفة وأهمها:

_ انعدام الحب المتبادل بين الحدث ووالديه.

_ المسكن الضيق المتمثل في الأكواخ والبيوت القصديرية.

_ الرفقة السيئة للأفراد وخاصة الأحداث.

_ البطالة والفقر وما ينجم عنهما من أمراض سوء التغذية.

الدراسة الخامسة:ل "**هيئة الوقاية لإدارة الشباب**" [2]

قامت بهذه الدراسة الإدارة بولاية " **كليفورنيـــا**" لمدة 4 سنوات، واتضح من خلالها بأن نحو 6.2% من الجانحين هم من سكان الأحيـــاء القـــصديرية، 56% مـــن هـــؤلاء الجانحين من أسر متصدعة نتيجة الطلاق، الهجر أو الوفاة.

ثانيا:الدراســـات العـــربيـــة:

الدراسة الأولى: دراسة " **أنور محمد الشرقاوي**" تحت عنوان (إنحـــراف الأحـــداث فـــي مصر)[3]

أظهر فيها أن ظاهرة الإنحراف ظاهرة خطيرة، ومن بين العوامل المساهمة فـــي الإنحراف: الطباع، المستوى التعليمي، الأسرة والـــسكن غيـــر اللائـــق، ويؤكـــد علـــى الإتجاهات المنظرة للإنحراف ويقول أن الإتجاه الواحد في تفسير الإنحراف هـــو تفـــسير غير واقعي تماما لأن الإنحراف هو سوء التوافق الذي يعانيه الشباب وينشأ عـــن مـــنهج متفاعل من الأسباب الحيوية والنفسية والإجتماعية، كما يركز على أثر التنشئة الإجتماعية ومراحل النمو الإجتماعي في تكوين الذات لدى المنحرف، والفرد المنحرف عنده هو الذي تعرض لمؤثرات بيئية من نوع ما يترتب عليها إكتساب مجموعة من العادات والإتجاهات غير السوية.

---

[1] نقلا عن محمد طلعت عيسى. **الرعاية الإجتماعية للمنحرفين**. ط1، دار الثقافة للنشر، 1963، ص76.

[2] نقلا عن سع مغربي. **إنحراف الأحداث**. دار الثقافة، بيروت، 1963، ص35.

[3] أنور محمد الشرقاوي. **انحراف الأحداث في مصر**. دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1977.

في دراسته الميدانية اشتملت عينة بحثه على 30 فردا من المنحرفين و30 فردا من غير المنحرفين ذكورا وإناثا وتوصل إلى النتائج التالية:

1_ نظرة المنحرف لنفسه هي أدنى من نظرة الطفل العادي وبالتالي فإنه يشعر بعدم الرغبة فيه.

2_ وأنه منبوذ مما يساهم في تشكيل العناد الحاد لاوالسلبية لديه.

3_ يتميز المنحرفون بعدم المثابرة وعدم النضج الإنفعالي، عدم المبالاة بمطالب الجماعة، الكسل والضعف، كما يتصفون بالكذب، السرقة، تدمير ممتلكات الغير والخروج عن القانون.

4_ يفضل أغلبهم الخروج إلى الشارع على البقاء في المنزل.

5_ كما أثبت أيضا وجود ارتباط بين أبعاد مفهوم الذات وبعض العوامل الشخصية الأخرى مثل العلاقات الأسرية والإجتماعية وعدم تقبل المعايير الخلقية للجماعة.

الدراسة الثانية: ل "**مصطفى حجازي**" تحت عنوان الأحداث الجانحون[1]

وهي دراسة تتألف من بحوث ثلاثة، في البحث الأول تناول عدد من النظريات المفسرة للإنحراف واعتبرها رائدة في هذا المجال، حيث شرح بعض النظريات التي تركز على العوامل الداخلية الحيوية والنفسية في الإنحراف.

كما تناول أيضا نظريات تنطلق من الإنحراف كظاهرة إجتماعية ذات عوامل خارجية، وتوقف الباحث عند نظرية "**ميلاني كلاني**"، حيث يقوم الباحث بجمع الإحصائيات حول السلوك الجانح ثم يحللها محاولا بناء إرتباط بين متغيرات الحالة التعليمية، الصحية، السكن، مدى تماسك الأسرة ويركز الباحث في دراسته هذه على السكن ويلخص قوله بأن مصدر العلة هو الحي نفسه وليس الفرد، لأن الذي يسكن في هذه الأحياء لن يجد مخرجا أمامه سوى الإنحراف حتي ولو استطاعت الأسرة الصمود أمام الهزات فإن المتطلبات الحياتية تمنعها من تقديم الرعاية الكافية لأبنائها، ووصف هذه الأحياء بأنها مرض إجتماعي، فالفرد المريض يساهم في خلق محيط مضطرب.

---

[1] مصطفى حجازي. **الأحداث الجانحون:دراسة اجتماعية نفسية**. دار الحقيقة، بيروت، 1975.

فيما يخص الجانب الميداني لهذه الدراسة، فقد اشتملت عينة بحثه على 11 شخصا من الذين يتعاملون مع الأحداث في ميادين الأبحاث والإحصاءات الإجتماعية والتربوية المتخصصة في مؤسسات الإصلاح، جمع من خلال هذه الدراسة معطيات غنية عن واقع الإنحراف في لبنان إجتماعيا وإقتصاديا، ثم قام ببحث عيادي قسم الجانحين من خلاله إلى عارضين بالصدفة ومغامرين وتوصل إلى النتائج التالية:

1_ عدم توفر فرص التعليم يؤدي إلى الإنحراف والجريمة.

2_ يؤدي النزوح الريف إلى الإجتماع في الأحياء الفوضوية التي تصبح أوكارا للإنحراف.

3_ ظاهرة الإنحراف تتمركز في الضواحي المحيطة بالمدن التي يتواجد بها إزدحام سكاني هامشي، وتتجلى شدة هذا الإنحراف في تصرفات إنتقامية هامشية مثل بيع العلكة والأكياس والتسول...الخ، يمكن القول أن هذه الدراسة وثائقية لإنها اعتمدت على خبرة العاملين والإحصاءات المقدمة من الجهات المختصة، وافتقدت إلى التفاعل بين الباحث والمبحوث الذي يكشف بواسطته عن بعض الجوانب الخفية التي لم يصل إليها غيره.

الدراسة الثالثة: ل " **جعفر الأمين ياسين**" وهي دراسة ماجستير في علم الإجتماع تحت عنوان أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث.[1]

حيث توصل من خلال دراسته هذه إلى أن عوامل جنوح الأحداث تعود إلى تفكك الأسرة بسبب موت أحد الوالدين أو كليهما أو نتيجة الطلاق أو الهجر، كما بين أن للمسكن دور هام في بناء وتكوين شخصية الحدث، ويقول أن من بين الأسباب التي تؤدي إلى جنوح الأحداث المسكن غير المهيأ جيدا وبخاصة تلك البيوت التي لا تتوفر على أدنى شروط الراحة كالمساكن الضيقة والمساكن التي ليست بها تهوئة في إشارة منه إلى أحياء الصفيح.

[1] جعفر الأمين ياسين. مرجع سابق.

ثالثا: الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى: دراسة "**علي بوعناقة**" سنة 1979 تحت عنوان العمران غير المخطط في قسنطينة[1]

توصل من خلالها إلى أن الأحياء الشعبية في قسنطينة تكونت عبر مراحل تاريخية، ابتدأت بقيام الثورة التحريرية الجزائرية 1954م، حيث كان العامل الأهم في الهجرة إلى هذه الأحياء هو النظام الإجتماعي والإقتصادي التي كانت تتميز به الحياة في الريف، فنزح الآلاف إلى المدن طالبين الحماية وباحثين عن عمل، وكانوا يقيمون في مساكن حول المدن في مناطق لا تتوفر على شروط الحياة الكريمة مما تنج عنها مشاكل عديدة أهمها:

1_ نقص فرص العمل والتعليم.

2_ إزدحام هذه المساكن بشكل كبير.

3_ معدل أفراد الأسرة بين 10 و 12 فردا في غرفة وادة.

4_ انتشار الأمراض مثل الحمى، السعال الحاد، الزكام، الأمراض الجلدية وقد توصل إلى هذه النتائج بطرح أسئلة على عينة صغيرة من أفراد هذه الأحياء.

الدراسة الثانية: قام بها مجموعة من الطلبة بجامعة قسنطينة تحت عنوان الأحياء القصديرية عوامل نشوئها والآثار المترتبة عليها سنة 1980م[2]

ميدان الدراسة الحي الروماني، حسب هؤلاء الطلبة المدن الصناعية هي المصدر الرئيسي لإفراز ظاهرة الأحياء القصديرية، وعوامل نشوئها في الجزائر تعود إلى نشوء الصناعات في المدن، الفقر والإستعمار، كما أشاروا من خلال هذه الدراسة إلى أن هذه الأحياء في طريقها إلى التعقيد أكثر فأكثر لانتشار الأمراض المعدية بها وسوء التكيف وانحراف الأحداث والشباب.

---

[1] علي بوعناقة. **العمران غير المخطط:دراسة ميدانية للأحياء الشعبية بقسنطينة**. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1979.

[2] سمير ألثو رمضان وآخرون. **الأحياء القصديرية عوامل نشوئها والآثار المترتبة عنها**.مذكرة ليسانس،جامعة قسنطينة، 1980.

الدراسة الثالثة: قام بها مجموعة من الطابة تحت عنوان دراسة إجتماعية إقتصادية سنة 1980[1]

تناولت هذه الدراسة الصحة والتعاون، وهي محاولة استسقاء الظروف التي يعيشها أصحاب الأحياء القصديرية من خلال إستمارة وزعت على 70 فردا من هؤلاء السكان، وتبين من خلالها أن نسبة كبيرة من هؤلاء السكان لا يملكون الكهرباء، الماء، المراحيض وأطفالهم يعانون من الإسهال والزكام.

الدراسة الرابعة:ل "**لمصطفى بوتفنوشة**" عنوانها أزمة المجتمع المتحول[2]

بعدما بين الباحث الجهل بالمفاهيم الإجتماعية، تعرض بالتحليل والمناقشة للنشاط الإقتصادي والإجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري في مرحلة تغيره السريع تحت تأثير حركة التصنيع بتحول السكان من النشاط الفلاحي إلى النشاط الصناعي الإقتصادي، حيث أدى هذا التحول إلى التغيير كما وكيفا نتيجة هجرة أغلبية سكان الأرياف إلى المدن الصناعية، الشيء الذي أدى إلى هزات اجتماعية في العلاقات الإجتماعية والطباع النفسية، كما بين أيضا أن الأزمة في التسيير أفرزت زيادة طلب الأفراد للحاجيات المختلفة، كازدياد الطلب على التعليم وظهور الأحياء القصديرية غير المخططة بسبب تضخم عدد السكان، ازدياد نسبة جنوح الأحداث والطلاق، وأرجع ذلك إلى أزمة السكن التي تزداد حدة يوما بعد يوم، كما أورد أيضا الإحصائيات الخاصة بالإنحرافات التي تدل بوضوح على إرتفاعها بصورة كبيرة.

خلص الباحث من خلال دراسته هذه إلى عدة نتائج أهمها:

1_ إنحراف الأحداث في المدن الكبرى.

2_ سوء التسيير.

3_ السرقة والدعارة والمخدرات تميز هذه الأحياء القصديرية.

كما قدم الباحث بعض الإقتراحات منها دراسة المشاكل الإجتماعية دراسة إجتماعية وإقتصادية.

---

(1) رفيق محمد فوزي وآخرون.**دراسة إجتماعية إقتصادية:دراسة ميدانية بحي بلعيد بلقاسم**. مذكرة ليسانس، جامعة عنابة،1980.

(2) نقلا عن علي بوعناقة. **الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والإجتماعية على الشباب**.مرجع سابق، ص34.

الدراسة الخامسة:ل "**فاروق بن عطية**" عنوانها الأحياء غير المخططة مثل حي ديار السعادة ودراسته هذه حول الحراش في الجزائر العاصمة[1]

اشتملت عينة بحثه على 900 شخص من أسر يبلغ عدد أفرادها حوالي 25000 نسمة، يعمل أفراد هذه العينة في الحراسة، البناء وتوزيع البضاعة في الموانيء، كشف الباحث بأن أفراد عينته ليسوا راضين عن السكن في البيوت القصديرية وليسوا راضين عن المستقبل، وفي النهاية لخص المشاكل التي يعاني منها هؤلاء السكان كما يلي:

1_ تنتشر في تلك الأحياء أمراض مختلفة خاصة بين الأطفال.

2_ يتجول الأطفال طوال النهار في الشوارع ما يجعلهم يحتكون برفقاء السوء مع فقدان العلاقة بينهم وبين أسرهم.

3_ 3/1 الأطفال البالغين سن التمدرس لم يلتحقوا بالمدارس.

4_ انتشار البطالة لضعف التأهيل المهني.

الدراسة السادسة:ل "علي بوعناقة" تحت عنوان الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية الإجتماعية على الشباب[2]

بين في بداية دراسته الأبعاد الإجتماعية للمشكلة وقام بقياس الإنحراف وعلاقته بالمساكن من خلال النظريات المحضرة لذلك، وتوصل من خلال دراسته الميدانية التي قام بها على مجموعة من الشباب القاطن في أحياء قصديرية إلى نتائج أهمها:

1_ شباب تلك الأحياء ليس له ارتباط فيما بينه م، مما يجعله يندفع إلى أن يقضي معضم وقته خارج البيت.

2_ انتشار الحرف اليدوية بسبب وجود عدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل.

3_ ارتفاع معدل المشادات، يحصل الشاب على حصة الأسد في شكل شتائم وضرب.....

4_ الإحتقان السكني في تلك الأحياء والأوضاع الإجتماعية المضطربة.

5_ السكن القصديري يؤدي إلى التوتر النفسي وييسر سبل الإنحراف.

6_ يعاني الشباب من ضيق المسكن،حيث يبلغ معدل الأفراد في الغرفة الواحدة 8 أفراد.

---

[1] نقلا عن علي بوعناقة.نفس المرجع، ص35.

[2] نفس المرجع.

الفصل الثالث

البيوت القصديرية

المبحث الأول: البيوت القصديرية في الدول الغربية.

المبحث الثاني:البيوت القصديرية في الدول العربية.

المبحث الثالث:عوامل بروز البيوت القصديرية في الجزائر.

الفصل الثالث

البيوت القصديرية

المبحث الأول: البيوت القصديرية في الدول العربية:

أولا: عوامل و أسباب بروز البيوت القصديرية في الدول الغربية:

يرجع غالبية علماء الإجتماع أسباب وعوامل انتشار البيوت القصديرية إلى عامل الهجرة الريفية اتجاه المدن [1]، حيث تميزت الثورة الصناعية التي قامت في أوربا بحدوث تطور هائل في وسائل الإنتاج نتيجة الإختراعات التكنولوجية فظهرت مصانع كبيرة تمركزت في المدن فاضطر معظم سكان الريف هجر منازلهم والإنتقال إلى المدن، وقد أدى هذا التطور الذي حصل في أوربا إلى نتائج خطيرة منها: القضاء على الصناعات اليدوية بجمع السكان حول المصانع الكبيرة في أماكن تكاد تخلو من السكان وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول الصناعية الكبرى لتحسين المرافق في تلك الأحياء القصديرية فإنه ما تزال معظم مدن إنجلترا على سبيل المثال تحتوي على أحياء قصديرية (أحياء الصفيح) تتميز بضيق طرقها كثرة سكينيها سوء إنارتها .

وهذا النمو السريع الذي شهدته أوربا خاصة يعود إلى عوامل الطرد بالريف وعوامل الجذب بالمدينة، هذا الريف الذي يتميز بقلة المؤسسات التعليمية، فرص العمل المرافق الصحية وإنتشار الأمراض بشكل واسع و ضعف دخل العامل، بالإضافة إلى توفر هذه المرافق المذكورة في المدينة [2]

كما كتب تقرير الأمم المتحدة حول الهجرة الريفية نحو المدن ببياناته من تعدادات السكان لسنوات الستينيات والسبعينيات أن البيوت القصديرية عرفت انتشارا واسع النطاق بفعل الهجرة الريفية التى عرفتها الدول الصناعية، حيث أن ثلث سكان الريف المضافة في أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية إبتلعتها الهجرة نحو المدن، و إستقر معظم هؤلاء النازحين في بيوت قصديرية (أحياء الصفيح)، ففي عام 1950م كان 29 شخص فقط من كل 100 شخص يعيشون في المدن، ولم تكن المناطق الحضرية في العالم كله تضم سوي

---

[1] حسين كامل. **تاريخ أوروبا الإقتصادي**. دار النشر الثقافية، الإسكندرية، 1958، ص183.

[2] جير الدبريس. **المدينة ونموها بتأثير الهجرة**. ترجمة: مظفر الجابر، مكتبة الأندلس، بغداد، د س، ص18.

734 مليون ساكن، وكانـــت مدينتان فقط هما لندن ونيويـــورك تضم كل واحدة منهما 08 ملايين شـــخص، وبحلول عام 1990م زاد عدد سكان الحضر إلى أكثر مـــن ثلاثـــة إضعاف فوصل إلى 2390 مليون، وأصبح 45 شـــــخص من كل 100 شخص يعيشون في المدن، ومعدل هذه الزيادة كـــــان سببها المباشر قوافل المهاجرين الريفيين صـــوب المدن، بسبب تفاقم الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والصحية في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية التى صعبت على سكان الريف الإستقرار في ظل التطور الهائل خاصـــة في المجال الصناعي الذي خلق مناصب الشغل و تحـــسن مستوى المعيشة للسكان خاصة في الدول الأوربية التي عـــــرفت قفزة نوعية نتـــــيجة للثورة الصناعية التي أخرجـــت هذه الدول من الأوضاع المزرية. [1]

فاتخذت الهجرة الريفية في الدول الأوربية منحنا متصاعدا، فسجلت بعض الـــدول زيادات في أعداد سكان المدن على حـــــساب استقرار أو تناقـــص سكان الريف، ففـــي ألمانيا هاجر نحو 2 مليـــــون شخص بين المناطق الفلاحـــــية الفقيرة بالسهل الـــشمالي ليستقروا في منطقة ّ Rhénane ّ في الأحـــــياء القصديرية حـــيث تتواجـــد المنـــاجم وكذالك في منطقتي ّبرلين ّ و َبراندبورغ وذلك بين سنتي 1840 و 1925 م [2]

وفي لندن و فرنسا تضاعف عدد سكانها بسبع مرات أو ثماني مرات سنة 1800 م إلى1900م، كما عرفت مدينة نيويورك زيادة سكانية بـــفعل الهجرة الداخـــــلية و الريفية فقفزت بعدد السكان من 63000 ساكن سنة 1800م إلى أكثـــر مـــن 4 ملايـــين ســـاكن سنة1900م، كما يضاف إلى الهجرة الريفية في هذه الدول الـــصناعية التـــي زادت مـــن عـــدد السكان في المدن الهجرة الخارجية • من إفريقيا وآسيا بفعل تـــــوفر فرص العمل في المجال الصناعي وخاصة من الدول التي كانت تحت اســـــتعمارهـــذه الدول، وبذالك أصبحت هذه الدول تواجه مشاكل كبيرة في تلبية متطلبات الوافدين إليـــها وهذا ما جعـــل البيوت القصديرية تعرف انتشارا واسعـــا في ضواحـــي المدن إلتي تتوفر علـــى فرص

---

[1] تقرير الأمم المتحدة، "**وضع السكان في العالم**"، صندوق الأمم المتحدة لسكان، 1992، ص16.

[2] http/www Yahoo.fr.ngclopèdie.voir**: les migration contemporaines**.

• يقصد بالهجرة الخارجية انتقال الأفراد من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى.

عمل الشئ الذي صعب على هذه الدول التحكم في الوضع القائم نتيجة انتشار عدة ثقافات تعيش على هامش الثقافات الرئيسية حيث أدى هذا التعدد في الثقافات إلى ترييف المدن من جهة وتداخل الثقافات الأجنبية مع ثقافات تلك الدول من جهة أخرى. الشيء الذي أحدث تصادم ثقافي ما أدى إلى ظهور سلوكات منحرفة وإجرامية [1]

حيث أن في فرنسا اضطر أغلبية المهاجرين إليها إلى الإستقرار في أحياء الصفيح، فحسب إحصائيات 1968 م كان المهاجرين الذين يقيمون في هذه الأحياء كما يلي [2]

_42% منهم م ن شمال إفريقيا

_20.60% من البرتغال

7.8% من الفرنسيين

5.5% من الأسبان

24.1% من بلدان أخرى

وتؤكد إحصاءات مجلة (لوبوان) في عدد ديسمبر1984 أن نسبة 63% من العرب المهاجرين إلى فرنسا كانت ظروف سكنهم سيئة [3]

و بفعل الهجرة الريفية و النمو الطبيعي للسكان سجل أن خمسة ملايين أسرة من أمريكا اللاتينية تسكن في الأحياء المتخلفة، و هذا ما نجده في نيجيريا و خاصة في مدينة لاهوس حيث يصل معدل الأفراد في الغرفة الواحدة مابين 16 إلى 20 فرد بين المهاجرين إلى هذه المدينة [4]

وبعد الحرب العالمية الثانية انتقلت ظاهرة التمركز السكاني بعدما كانت هذه الظاهرة من مميزات الدول الصناعية لوحدها مدة طويلة إلى مدن بلدان الدول المستعمرة أو التي أخذت استقلالها، فقد أصبح يوجد في آسيا ما لايقل عن 50 مدينة تضم

---

[1] IBD

[2] عمار بحوش. "الهجرة تقييم عام للقضية" **مجلة الثقافة**.وزارة الإعلام والثقافة الجزائريةإ ع17، أكتوبر_ نوفمبر 1973، ص5.

[3] مصطفى لطفي فرحات."مسألة الهجرة وتقدم الوطن العربي"**مجلة الوحدة**، ع8، 1985، ص59.

[4] محمد الجوهري وآخرون. **دراسات في علم الإجتماع الريفي والحضري**.ط3، دار الكتاب، القاهرة، 1979، ص130.

أكثر من مليون ساكن، وكذالك الشأن بالنسبة للدول الأفـريقية، حيث قدر عدد الأكـواخ (البيوت القصديرية) فيّ كالكوتا ّ في سـنة 1961 م حـوالي 2.2 مليـــون سـاكن بنسبة33% من مجموع السكان. وفي" داكار " كان هناك حوالي 30% من السكان يعشون في بيـــوت قصدبرية سنة 1969م، وفي" نيروبي " سجل سنة 1965م أن 5/1 سـكانها يعيشون في بيوت قصديرية ثم إرتفع إلى 3/2 السكان خـــلال سـنوات الـسبعـينيات، وفـي مدينة " غواتيمالا" كان حوالي 7% يعيشون في بيـوت قـصديرية سـنة 1964 م بـــعدما ارتفع عـدد سكانها مـن 294000 سنة 1950 م إلى 577000 سـاكن سـنة 1965 م [1]

كما ارتفع عدد سكان " مكسيكو" من 22 مليون نـسمة 1950 م إلـى 33 مليـون نسمةسنة 1967 م ، وعدد سـكان " الـسلفادور " مـن 162000 نـسمة سـنة 1956 إلى317000نسمة سنة 1966م مما أدى إلى ازدياد عدد الأكواخ (البيوت القصديرية) بها ،وارجع أحد المخططين ذالك إلى أن حجم السكنات المتوفرة لا يلبـي النمـو الـسريع للسـكان الناتج عن ازدياد الطبيعي و الهجرة الريفية، وعلى ضوء غـلاء الـسكن و مـواد البناء فإن الدولة لا تستطيع توفير السكن بنفس الوتيرة التـي ينمـو بهـا عـدد السكان، ونـظرا لغلاء المساكن فإن الطبقات الفقيرة لا تستطيع الحصول عليه، ممـا يؤدي إلى بناء البيوت القصديرية، كما ارتفع عدد سكان " كرا كاس" مـن 49500 سـنة 1956م الـى107 مليون سنة 1966م وبلغ عدد السكان الـذين يعيـشون فـي البيـوت القصديرية نـحو 10% من مجموع السكان [2]

وبدورها سجلت مدينة " بيوس إيرس " ارتفاعا في عـدد سكانها من 5.3 مليـون ساكن سنة 1956م إلى 11.5 مليون سنة 1990م، و سـبب هذه الزيادة يعود للهجـرة الريفية و النمو الطبيعي للسكان، وبذلك سجل أن 31% مـن هؤلاء السكان يعيشون فـي أحياء غير لائقة منهم 20% يعيشون في بيوت قصديرية (الأكواخ).[3]

---

[1] علي مانع. مرجع سابق، ص95.

[2] Peter,c.w.guhind. **urbananth ropologg vagorcum**.. Etcomps ASSEN, the Netherlands, 1974, p35.

[3] Htt/www**.les migration contemporaines**.op,cit.

ثانيا: مميزات البيئة الحضرية في الدول الغربية:

عرفت الحياة الحضرية في الدول الغربية تغيرا جذريا بعد تدفق الأعداد الكبيرة من المهاجرين الرفيين و الأجانب إلى مدنها طلبا للعمل وتحسينا لظروف معيشتهم، ويمكننا حصر هذه المميزات فيما يلي:

1_ الحركية السكانية:

إن السكان في المدينة يتميزون بنوعين هامين من الحركية أولها أفقية و الأخرى عمودية، فالحركة الأفقية تتمثل في تغيير الإقامة من منطقة إلى أخرى وقد تكون في المنطقة نفسها، والعمودية تتمثل في تغير الشغل والمركز الإجتماعي، ونظرا لتطور المواصلات أصبح من اليسير اتصال الأفراد مع بعضهم البعض وبسرعة، هذه الحركية السكانية تكون لها نتائج غير مرضية، فهي تعمل على ضعف الصلات بين الفرد وعشيرته، وتزيد الصلات مع المجموعات الثانوية، وبذلك يضعف الضبط الإجتماعي الممارس على الفرد من طرف عشيرته.كما يقصد أيضا بالحركية السكانية فقدان الروابط بين الأقارب و الجيران، فمن ذلك ضروريا على شاب أن يحصل على أصدقاء جدد ومعايير جديدة و يغير أدواره الإجتماعية، وبذالك يجد نفسه في صراع بين الجديد والقديم، وهنا تثور مشاكل التكيف، حيث تبين الدراسات بأن المهاجرين إلى " نيويورك" هم أكثر عرضة للأمراض العقلية من غير المهاجرين (جاكو 1960) [1]

2_ ضعف العلاقات الشخصية و الودية:

إن الصلات الشخصية بين الأفراد تقل في المدينة بسبب كثافة السكان وحركتهم لأن هذه الأخيرة تحد إمكانيات كل فرد من معرفة الأخر شخصيا فسكان المدينة لهم فرصا أكبر للقاء مع كثير من الناس مقارنة بسكان الريف، لكن دون معرفة هؤلاء الأشخاص معرفية شخصية، فالإعتماد على النفس صفة تميز سكان المدينة، حيث أن المدينة تتميز بالإتصالات الثانوية أكثر من الإتصالات الأولية فالإتصالات غير شخصية، إصطناعية وإنتقالية.

---

[1] علي مانع. مرجع سابق، ص34.

فهذه العلاقات القائمة على الضعف تقود إلى ضعف الضبط الإجـتماعي التقليـدي في الوسط الحضري، فجاء في تقرير للأمم المتحدة أن سلوك الإنـــسان الذي يعيش في الريف أو المدينة الصغيرة هو أكتر وضوحا للعيان وخاصة تحت رقابة الجمهور حيث أن الرجل الحضري هو عـادة أقل وضوحا إجتماعيا وأكتر عزلة من عـشيرته و بالتـالي تكون الرقابة قليلة عليه، وله فرص كبيرة للإنحراف، وخاصة إذا كان يقل فيـه الـضبط الإجتماعي للأحياء الكوخية (الصفيح).

إن الروابط العائلية تأثرت بفعل الحداثة و الحركة السكانية وأدى هذين الأخيـرين إلـى العلمانية فجاء في تقرير حول بريطانيا مايلي : " أن التغيـر الكثيـر للعمـل قـد أضـعف الروابط العشائرية و السيارة أحدثـت ثورة فـي الترفيه، كما أن كثـيرا من الأهداف الإجتماعية التقليدية للكنيسة أصبحت من اختصاص هيئات أخرى، وعليـه حوالي 7% فقط من السكان يذهبون إلى الكنيسة يوم الأحد، فالإنحراف عن الكنيسة هـو ظـاهرة مدنية أكثرمنها ريفية "[1]

3_صراع الدوار و القواعد الاجتماعية:

فمن مميزات سكان الحضر الإخـتلاف في السن و الجنس، الشغل، الإهتمامات، المواقف و القيـم، كما تتميز الحياة الحضـرية بتباين الثروة و البنية الإجتماعية وينتج عن ذلك اختلاف في القيم و القواعد الإجتماعية وصراع الأدوار الإجتماعية.

فمشكل الصراع الثقافي يواجهه المهاجرون أو النازحـون من الريـف، بفعـل اختلاف طريقة عيشهم عن طريقة عيش الحضر، وتـؤدي بهـم نحـو سـوء التكيـف الإجتماعي مع حياة المدنية، فقد أشار " ترستان سالين " في دراسته الصـراع الثقـافي و الجريمة حول الهجرة و علاقتها بالجريمة بأن المخلوقات الإنسانية ولدت في وسط ثقافات مختلفة التي تعطي بدورها معني للسلوك و قد جادل بأن الصـراع بين الثقافات هو حتمي عند اتصال الثقافات بعضها ببعض ويمكن أن تتأثر هذه الصراعات في الحالات التالية:[2]

-عند هجرة أفراد مجموعة معينة إلى مجموعة أخرى

---

[1] تقرير الأمم المتحدة "**الهجرة الريفية والتمدن**"، 1967، ص10.

[2] علي مانع. مرجع سابق، ص35.

– عند توسيع قوانيين ثقافة مجموعة ما لتشمل أراضـــي مجموعة أخرى كما فـــي حالـــة استعمار دولة أخرى وتقارب ثقافة المجموعات مع بعضها البعض.

1-التغير الثقافي السريع:

إن التصنيع ووسائل الإعلام جعلا من الحياة الحضرية تتميـــز بـــالتغير الثقـــافي والإجتماعي السريعين لأن الأفكار الجديدة مقبولة إجتماعيا في المدن أكثر مـــن الريـــف، حيث وصف " بيكر " المجتمع الحضري بالمـــجتمع الـــــذي فيه مقاومة إتجـــاه الغيـــر قليلة، أو أن التغير في كثير من مظاهر الحياة مقبول، كما أن صغر حجم العائلة العصرية و مفهـــوم المساواة في الزواج أحـــدث صرعا معتبرا في المفهوم الريـــــفي لدور العائلة و صـــراعا للأفكار، هذا ما يلاحظ عادة في المناطق الحـــــضرية بـــين جيلـــي الكبـــار والصـــغار و الذي يؤدي إلى إضعاف الضبط الإجتماعي التقليدي، و بالتالي يساهم فـــي ارتفاع جنوح الأحداث [1]

النزعة الفردية:

كذلك من بين أهم مميزات الحياة في المـــدينة ظهور ما يسمى بالنزعـــة الفرديـــة ذلك أن الأنانية حلت محل التعاون الذي تتمـــيز به الحياة الريفية لأن الهدف الرئيسي في العلاقات الإجتماعية وغيرها بالنـــسبة لسكان المدينة هو مصالحهم الفردية أو الخاصـــة، إن هذه الأنانية تقود إلى تنافس الطبقات المكونة للمجتمع فيما بينها، اقترح "مرنـــون "أنـــه يمكن إن تؤدي إلى إستعمال الطرق الغير شرعية من طرف الذين ليست لهـــم الوســـائل القانونية لتحقق أهدافهم، ففشل بعض الناس فـــي تحقيق أهدافهم فـــي مجتمـــع حـــضري متنافس يمكن أن يؤثر على حالتهم العقلية، كما أشار إلي ذلك طبيب في الأمراض العقلية من أن أسباب بعض حالات الإنهيار العصبي هي راجعة إلى نوع المجتمع الذي يعيش فيه الفرد فمجتمع النفاق الحاد حيث الرابحون قليلون و الخاسرون كثيرون، كل واحـــد فـــي تنافس مع الأخر لا مـــن أجل الربح فقط بل من أجل الإعـــــتبار، الحـــب الإحتـــرام و الإعتراف " [2]

---

[1] علي مانع. نفس المرجع، ص ص 37/36.

[2] نفس المرجع، ص38.

ومنه فالنزعة الفردية الحادة بالإضافة إلى التنافس في المجتمع الحضري تفسر إلى مدى كبير بانتشار اللاتجانس و اللاستقرار في المجتمع.

6_المادية:

إن المادية في المجتمع الحضري الغربي ناجمة عن الفرديـــــة و التـــنافس حيث أن السكان في المدينة يقيمون بعضـــــهم البعض علـــــى أساس حجم ثروتهم وممتلكاتهم المادية، حيث نوع اللباس و نوع المسكن و تأثيثه و نوع السيارة هي معايير جـــد مهمـــة لكسب مركز إجتماعي محترم بنسبة للأخريين، وهذا التركيز المهم على مكانـــة الـــدراهم والممتلكات المادية تؤدي إلى سلوكـــات غير شرعية من أجل الحـــصول عليهـــا وبـــذلك تكون القنوات القانونية لكسبها غير قانونية[1]

و من ذلك مشكلة السكن فبعض المهاجرين إلى المدن في الـــــعالم المتقدم نتـــيجة التصنيع (الثورة الصناعية) وجـــدوا أنفسهم غير قادريين على شراء مساكن محترمـــة فلجأوا إلى بناء بيوت قصديرية (أكواخ) أو قاموا بشـــراء مساكن على أطراف المـــدن في أحياء فقيرة لا تتـــــوفر على أدنى شروط الحياة السعيدة، الوضع الذي يفتح المجـــال نحوى ظواهر وآفات إجتماعية خطيرة مثل الدعارة، الشذوذ الجنـــسي، شـــرب الخمـــر، وجنوح الأحداث بسبب تعايش الثقافتين الريفيـــة والحضرية جنبا إلـــى جنب ممـــا يجعل المدينة تتجه نحو الترييف وذلك بالتخلي عن وضائفها الخدماتية والتجارية والـــصنـــاعية وتتحول إلى مدينة غير منتجة وطفيلية[2]

المبحث الثاني: البيوت القصديرية في الدول العربية:

أولا: عوامل وأسباب ظهور البيوت القصديرية في الدول العربية:

لم تعرف البلدان العربية قديما انتشارا للبيوت القصديرية في مـــدنها، لأن طبيعـــة الإقتصاد الحضري المتمثل في الصناعة الحرفية و التجارة لم تكن بحاجة إلـــى المزيـــد مـــن الأيدي العاملة ولكن الإحتكاك الإقتصادي و الإستعمار في بداية القـــرن العـــشرين بـــــين الدول العربية و الدول الأوروبية قد أدى إلى تغيرات حضرية مهمة أبرزها توسع

---

(1) Serge Moscovici et autres.**psycologie social**. Presse Universitaires de France,1990,p155.

(2)Jean Pierre Garnier.**une ville une révolution**.la havane édition Anthropos,paris,1973,p101.

حجم المدن وانتشار البيوت القصديرية بسبب نمو التجارة وبداية حركة التصنيع باستخدام التكنولوجية الغربية حيث بدأت المدن الرئيسية تشهد بداية زيادة تدريجية في أعداد السكان، وتزامن ذلك مع بداية نيل الدول العربية لإستقلالها، فقوي تيار الهجرة الريفية نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة وعدم وجود سياسة زراعية قادرة على خلق الإستقرار للسكان الريفيين، الشيء الذي دفعهم إلى النزوح باتجاه المدن واستقرار نسب كبيرة في أحياء الصفيح (البيوت القصديرية).

1 – مصر:

تبين الاحصائيات أن حركة الهجرة الريفية لمدينة القاهرة جعلت عدد سكان هذه المدينة يتضاعف ثماني مرات بين 1907 و 1966وظهرت أحياء الصفيح لضعف القدرة الإستيعابية لمدينة القاهرة على توفير المساكن التي ارتفع ثمنها نتيجة زيادة الطلب عليها ، فلم يجد النازحون الريفيون أمامهم سوى الإستقرار في أحياء بنيت بمواد بناء بسيطة أوعن طريق الصفيح ، وتبين الإحصائيات أن أكبر نسبة من هذه الأحياء ظهرت في مدينة القاهرة بنسبة 60% مقارنة ببقية المحافضات الأخرى و خاصة التي تعد في التعداد الرسمي محافضات حضرية كالاسكندرية الإسماعلية و بور سعيد التي كانت حصتها من الأحياء القصديرية 30% من مجموع الأحياء القصديرية المتواجدة في مصر [1]

وهذا ما يفسر بأن الأعداد الكبيرة من النازحين الريفيين كانت تتوجه إلى مدينة القاهرة بفعل البرامج الصناعية التي تجذب المهاجرين، حيث أن معدل الهجرة الريفية الصافي إلى مدينة القاهرة بلغ 28%من ثلاث تعدادات هي: 1927 ’ 1947’ 1966’ وهذا ما يدل على أن البيوت القصديرية بدأ ظهورها في مصر منذ سنة 1927، وفي السبعينيات بلغ عدد سكان الأحياء القصديرية(الصفيح) نحو 4/1 السكان في القاهرة بسبب تدفق المهاجرين الرفيين الذي بلغ مليون مهاجر، كما شهدت مدينة بور سعيد انتشارا لهذه الأحياء بها حيث أن 5% من السكان في هذه المدينة يعيشون في أحياء

[1] محمد صمي عبد الكريم.**الهجرة إلى القاهرة**. تقرير مقدم إلى اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى،المركز الديموغرافي، القاهرة، 1962، ص14.

الصفيح وذلك بفعل النزوح الريفي الذي وصلت نسبته 12% من المجموع الكلي لمصر[1] ،كما أن محافضات القاهرة، الجيزة ،الإسماعلية، بور سعيد و أسوان تعتبر مناطق الإستقبال الرئيسية في حركت الهجرة الريفية، وهذا ما جعل أحياء الصفيح تتواجد في هذه المدن مقارنة بغيرها من المحافضات الأخرى.

2_الأردن:

تعتبر مدينة عمان مدينة ناشئة بفعل الهجرة، حيت لم تكن سوي قرية صغيرة من قري الستركس، فقد بقي عدد سكانها 1800 نسمة حتى سنة 1948 م. ثم وفد إيها الهاشميون من الجزيرة العربية وجعلوها عاصمة لأمارتهم في الشرق، وفي الثلاثينيات بقي حجمها صغيرا بحيث لم يتجوز عدد سكانها 20 ألف نسمة، وقفز هذا الرقم إلي ربع مليون في سنوات الستينيات، وازداد حجم المدينة بين 1967 م و 1975م إلي أكثر من 600ألف نسمة، وجاءت هذه الزيادة نتيجة نكسة 1967م وتدفق المهاجرين بالألاف إلي العاصمة، وبدأت الأحياء الهامشية(الصفيح) قي الظهور خلال هذه السنوات إذ بلغ عدد القاطنين قي هذه الأحياء نحو 4%من المجموع 1 لكلم العدد سكان هذه المدينة [2]

إن ما يقارب 70% من الزيادة السكانية في مدينة عمان كان بفضل الهجرة، وتعتبر مناطق الضفة الغربية وخاصة محا فضة القدس الخليل ونابلس اكبر مصدر للمهاجرين، حيث استقر هؤلاء المهاجرين قي أ حياء الصفيح أو بما يسمي مخيمات اللاجئين الفلسطنين نتيجة الظروف الإجتماعية والأمنية التي صعبت علي السكان الاستقرار في مناطقهم، وتميزت هذه الأحياء (المخيمات) بتدني المستوي المعيشي وظهور الأمراض المعدية، بالإضافة إلي السلوك المنحرف كنتيجة للاكتضاض والفقر، ولم تكن مدينة عمان وحدها قي الأردن إلي انتشرت بها أحياء الصفيح (البيوت القصديرية)، فمدينة الزرقاء عرفت إنتشارا واسعا لهذه الأحياء نتيجة الهجرة إليها بحيث تزايدت نسبة الهجرة فيها أكبر من مدينة عمان، فكان معدل الهجرة الصافي السنوي إليها

---

[1] ميشال فؤاد جوردي. **الهجرة من الريف إلى المدينة في جمهورية مصر العربية**. منضمة المدن العربية، الكويت، 1977، ص29.

[2] عبد الإله أبو عباس. **مدينة عمان دراسة في الهجرة الداخلية والتضخم الحضري**. منضمة الدول العربية،الكويت،1976، ص15.

9.5% وبلغ عدد القاطنين في أحياء الصفيح حوالي 11% من مجموع سكانها، كما بلغ عدد القاطنين في هذه الأحياء في مدينة الرصفية 9% من مجموع سكانها وكان سبب تدفق المهاجرين إلى هذين المدينتين البرامج الصناعية، حيث بلغ معدل الهجرةإلى مدينة الرصفية 30% نظرا لتوفر فرص العمل بها[1]

كما تمركز المهاجرين إلى الأردن بصفة كبيرة في الضفة الشرقية و قد تميزت هذه الضفة بظهور أحياء الصفيح التي أفرزت عدة مشاكل اجتماعية تتمثل في الشعور بالعزلة و الإفتقار إلى المعارف ظهور وأنواع الإنحرافات، كالدعارة، الإدمان على المخدرات و الإعتداءات على الأفراد و الممتلكات تتميز هذه الأحياء بانعدام النظافة و كثرة العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى الإكتظاظ السكني بحيث يبلغ معدل الأفراد في الغرفة الواحدة 7 أفراد مما يؤثر تأثيرا سلبيا على نمو شخصية الحدث[2]

3_سوريا:

إن الأحياء القصديرية أو الأحياء غير مخططة تعد بالنسبة لسوريا قديمة في مدينة دمشق على الخصوص، لأن ظاهرة الهجرة الريفية أو الداخلية قديمة باتجاه دمشق، بحيث غالبا كان يتوجه هؤلاء المهاجرين إلى الأحياء التي سبقهم إياها أبناء منطقتهم وعشائرهم، ينتج عن ذلك تجمعات إقليمية يمكن أن تتبين ملامحها من أسماء بعض الأحياء التي استقر بها هؤلاء المهاجرين فحملت أسماء قبائلهم من زمن بعيد ومن بين تلك الأحياء أحياء الصفيح [3]

وتبين لنا المعطيات الإحصائية أن عدد المهاجرين إلى مدينة دمشق بلغ 92031 نسمة حسب تعداد سنة 1960 م وهؤلاء يمثلون 17.4% من مجموع السكان في دمشق ، فإذا أضفنا عد المهاجرين من الخارج ارتفعت إلى 28.4% من مجموع السكان في دمشق، وهذا يعني أن 10/3 سكان المدينة ليسوا من مواليدها، وبذلك بلغ

---

[1] عبد الإله أبو عباس. نفس المرجع،ص27.

[2] محمد عبده محجوب.**الإتجاه السوسيو أترويولوجي في دراسة المجتمع**.وكالة المطبوعات، الكويت، د س، ص80.

[3] ف_كوستيلو. **التحضر السريع في الشرق الأوسط**.ترجمة:رمضان عربي خلف الله،ط1،المنشآة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، طرابلس،1984،ص30.

عدد السكان في أحياء الصفيح نحو 62% من مجموع السكان في دمشق لوحدها، كما بلغ معدل الساكنين في هذه الأحياء في مدينة حلب 05% من مجموع السكان تزامنا مع بلوغ نسبة الهجرة إلى هذه المدينة 17.4% سنة 1960م [1]

وهذا ما يفسر أن أحياء الصفيح في هذه المدينة تشكلت بفعل الهجرة نتيجة لتوفر فرص العمل في المجال الصناعي في المصانع و المناجم وازدهار التجارة و النشاط العلمي و الفكري في القطر السوري، ويضاف إلى كل الأحياء القصديرية الموجودة في سوريا مخيمات اللاجئين الفلسطنين في حدود السورية الفلسطينية التي تزامنت مع حملات التهجير المتكررة من طرف إسرائيل، حيث يجد المهجر نفسه مجبر على السكن في مثل هذه الأحياء، التي غالبا ماتقوم الدولة المستقبلة لهؤلاء اللاجئين بتخصيص رقعة ترابية محدودة وتحاط بجدارهذه المساحة التي لا تتسع بالقدر الكافي الذي يلبي الطلب، حيث يكون نصيب الأسرة اللاجئة غالبا غرفة أو غرفتين فقط [2]

إن هذا الاكتظاظ السكني و النظرة الهامشية لهؤلاء اللاجئين بقدر ما يزيد في التلاحم بناء المصير الواحد باعتبارهم أصحاب قضية واحدة، فإنها من جانب آخر تؤدي إلى كثرة المنازعات و المشاجرات نتيجة للظروف السكنية غير اللائقة التي انتشرت فيها عدة أمراض معدية نظرا للظروف المعيشية المتدنية التي تعتمد في غالبها على المساعدات الإنسانية التي يقدمها الأمم المتحدة و التي توزع بطرق غير شرعية.الشيء الذي ترجم في انتشار عدة سلوكات منحرفة، كالدعارة، السرقة، و العمران خاصة عند الأحداث الذين ينقطعون عن مواصلة الدراسة في سن مبكر بفعل الظروف الاقتصادية للأسرة أو عدم توفر مراكز التعليم في بعض المخيمات[3]

4_ لبنان:

عرفت دولة لبنان العديد من الأحياء القصديرية على مدنها فمنطقة الكريتينا بمدينة بيروت انتشرت بها هذه الأحياء بفعل الهجرة الريفية أو الداخلية بصفة عامة ، وتكون هذه الأحياء قبلة للمهاجرين نظرا لتدني التأجير بها أو الشراء و هي

---

(1) ف_كوستيلو .نفس المرجع،ص35.
(2) نفس المرجع، ص41.
(3) نفس المرجع، ص44.

أحيـــــاء مهدمة،متخلفة في المدينة و هذه الأحياء تنشأ عنها مشكلات صـــحية وغذائيـــة فضـــلا عن مشكلات الفـــــقر، و قوة ظروف المعيشية، فتكشف درجة مـــن الإنحـــلال الشخصي كمظهر من مظاهر الإنحلال الإجتماعي، ويضاف إلى هذه الأحيـــاة الموجـــودة فـــــي منطقة بيروت أحياء صفيح أخرى توجد في جنوب لبنـــــان، وخاصـــــة المـــدن التي تتوفر بها الصناعة حيث اضطر أغلبية سكان الأرياف إلى التوجه نحوا المدن للعمل في الصناعة و استقروا في أحياء الصفيح، أو بـــسبب الظـــروف الأمنيـــة مـــن جـــراء الإعتداءات الإسرائيلـــــية المتكررة على الجنوب اللبناني، كما توجد أيـــضا فـــي لبنـــان مراكز اللاجئين الفلـــسطينيين التي بنيت إمـــا بمواد بناء رخيصة لا تمنع دخول الرطوبة أو بالصفيح (الزنك) و تتـــــميز هذه المراكز في لبنان بضيق أزقتها و كثرة ســـكينيها فضلا عن كثرة العاطلين عن العمل و بروز سلوكات المنحرفة نظرا للظروف المعيـــشية المزرية ، كما تنتشر في هذه المخيمات الأمراض المعدية وسوء تغذية الأطفـــال إذ يبلـــغ معدل الأفراد في الغرفة الواحدة نحو 9 أشخاص[1]

5_ العراق :

يعتبر العراق من بين أهم الدول العربية التي اتخذت من الـــصناعة اســـتراتيجية اقتصادية واجتماعية للدفع بالمستوى المعيشي للسكان نحو التحسن وبذلك خلقـــت عـــــدة مصـــــانع مختلفة أو بالأحرى مـــراكز صناعية ضخمة، علـــى إثر هذه الإســـتراتيجية نزح عدد كبير من سكان الأرياف وبعض المدن نحو المـــدن التي تتواجد بهـــا المراكـــز الصناعية، حيث انتشرت البيوت القصديرية علـــى أطراف هذه المراكز نظـــرا لإرتفـــاع سعر السكن بفعل كثرة الطلب عليه و ضعف القدرة الإستيعابية للمدن فسجل أن نحو15% من سكان مدن العراق الصناعية في أحياء قصديرية لا تتـــــوفر فيها شروط الحيـــاة [2] حيث كثرة الأمـــــراض التنفسية كالربو نتيجة للمواد الكيمياويـــة التـــي تفرزهـــا تلـــك المصانع و قرب هذه الأحياء منها.

---

[1] عبد الإله أبو عياش. مرجع سابق، ص202.

[2] جورج بيتر ميردوك.كيف تتبدل الحضارة في الإنسان والمجتمع. ترجمة:عبد الكريم محفوظ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1978، ص ص 125_126.

أن الظروف المعيشية في أحـــياء الصـــفيح العراقية كانـــت متوســـطة علـــى العموم لكـــون أغلب سكانها يعملون في الصناعة إلا أن معدل الأفـــراد فـــي الغرفـــة الواحدة بلغ 9 الأمـــر الذي أدى إلى عدة مشاكل اجتماعية و خاصة الإنحـــراف منهـــا تدني مستوى التعليمي لأطفالهم سواء الحضر منهم أو الريفيين، كمـــا كانـــت علاقـــتهم أغلبها شخصية[1]

ثانيا: مميزات البيئة الحضرية في الدول العربية:

ظهرت طريقة عيش جديد في الدول العربية تختلف عن طريقة العيش في مناطقها الريفية ، وتشبه الطريقة الحضرية في الدول الغربية الصناعية لأنها ســـائرة في التبعيـــة لما يفرض عليها من سياسات تنموية أو سياسيـــة، خاصة و أن هذه البلدان جديدة العهـــد بالإستقلال و السيادة.

لقد لخص تقرير الأمم المتحدة مميزات الحياة الحضرية في الدول العربية جاء فيه "إن مميزات الحياة الحضرية في الدول العربية تتضمن كل أنواع التغـــــيير في أنمـــاط توزيع السكان وفي تقاليد العمل، السكن، الترفيه و فرص ارتكاب الجـــريمة، كمـــــا تتميز هذه الحياة بتعقدها و سطحية العلاقات فيها نتيجة عدم التجانس، و ظهـــور الثقافـــة الفرعية وعدم مراقبة السلوكات، حيث فرص ارتكاب الجريمة كبيرة مع قلة الخبرة فـــي كشفها [2]

1_ **سطحية العلاقات الاجتماعية وعدم التجانس:** فالحياة الحضرية أصـــبحت تتميز بعدم التجانس نتيجة تعرضها لمعايير جديدة و قيم عصرية ناشـــئة عـــن تطـــور وسائـــــل الإتصال كالراديو، التلفزة، الجرائد السينما، ففي وصفة حالة عدم التجانس في إفـــــريقيا ذكر "**فاتيكانيد**".1960 م أن العلاقات السطحية و العابرة انتشرت في دول شـــمال إفريقيـــا والتي لا تشعر الأفراد بطمأنينة و راحة البال، ولذلك فإن سكان الحضر يجبرون عـــــلى الدخول في علاقات غير شخصية مع أناس مختلفين لا يعرفون بعضهم البعض [3]

---

(1) عبد الكريم عبد السادة النصار.**التصنيع وأثره في حفز التغير الإجتماعي**. وزارة الإعلام، العراق، 1977،ص23.

(2) تقرير الأمم المتحدة."**التمدن في الدول العربية**".1970،ص25.

(3) فيليب هاوزر ."التحضر السريع ومشكلاته"،ترجمة ميرفت أمين سيف الدين.**مجلة عالم الفكر**.ع3، أكتوبر، فوفمبر، ديسمبر، 1971، ص52.

بالإضافة إلى ذلك فإن التصنيع في أغلب البلدان العربية أثـر علـى دور البنيـة العائلية في المناطق الحضرية، بحيث أن من نتائج التصنيع ظهور العائلات النووية التـي تـتكون من الأب و الأم و الأبناء، و بذلك تكون العلاقات عـابرة و يـضعف الـضبط الإجتماعي.

2_**عدم التكيف المهاجر الريفي مع البيئة الحضرية:** فالنازحين مـن الريـف إلـى المدن في الدول العربية يواجهون عديدا من المشاكل في تكيفهم تتمثل في التكيف المـادي مع السكن حيث يلجأ معظم النازحين إلى بناء بيوت فوضوية أو قصديرية على هـامش العمران الحضري مما يجعلهم يشكلون ثقافات فرعية ريفية تحول دون إندمـاجهم فـي الحياة الحضرية، بالإضافة إلى تغير نمط العمل حيث يجد النازح نفسه مجبرا على تعلـم حرفة الكسب معاشة في حين كان يعتمد إعتمادا كليا على الزراعة طوال السنة، الأمـر الذي يدخله في مواجهة عدة عراقيل تمنعه من تعلم حرفة للكسب نظرا لتـدني المـستوى التعليمي بين غالبية النازحين الريفيين، كـما يكون عامل عدم الإستقرار الأسري فـي التجمعات الحضرية حيث تكثر الأسر النووية الزوجية، و التي تتميز بكثير من المنازعات والمشاجرات حيث تحصل مشكلات كبيرة في نمو شخـصية الأطفال نظـرا لتعـارض أفكارالآباء مع المحيط الذي ولد فيه الأبناء[1]

3 _ ظهور أزمة السكن: فتدفق المـهاجرين الرفيين باتجاه المدن نتيجة انتهاج معظـم الدول العربية سياسات التصنيع في المدن الكبرى على وجـه الخصوص جعل الطلـب كبير على المساكن الشئ الذي زاد من سعـرها فصعب على النازحين الرفيين شـرائها واتجه إلى بناء بيوت قصديرية على أطراف المدن حيث أن البنية العمـرانية للمـدن تغيرت وظهر ما يسمى ترييف المدينة و عشوائية العمران، حيث أصبحت المدن الكبـرى في لوطن العربي تفتقر للمقاييس العالمية للمدينة. بالإضافة إلى أن كثرة الأفراد في السر العربية حال دون خلق استراتيجية للقاء على أزمة السـكن حيث أن معـدل الزيـادة الطبيعية للسكان في الدول العربية بلغ نحو 15% سنة 1999م، الأمـر الذي يـصعب

---

(1) Djilali Benamrane.**Agruculture et dévloppement en Algérie**. Société national d'édition et diffusion, Alger,1980,p18.

التحكم في العمران العشوائي خاصة و أن الأوضاع المعيشية للسكان في الدول العربية متدنية جدا نتيجة فشل أغلب السياسات التنموية للدول العربية و خاصة التي تفتقر للبترول، ويضاف إلى كل هذا نمط العمران الذي تتجزه غالبية الدول العربية الذي لا يتجاوز في غالب الأحيان أربع غرف مقارنة بحجم الأسرة العربية التي في أغلبها ممتدة و تتكون من عدد كبير من الأفراد، الأمر الذي لا يلبي حاجياتها و تكون دائمة الطلب على السكن، حيث أن طلبات السكن في الدول العربية تعرقل أي سياسة سكنية تقوم على تطوير العمران من جهة و تحسين مستوى معيشة السكان من جهة أخرى [1]

4_ **انتشار الجريمة و الإنحراف:** فمع تضاعف عدد سكان الدول العربية وعلى الخصوص في مدنها الكبرى، تضاعف ووصل إلى حد الإنفجار الديموغرافي، الذي خلف عدة مشاكل اجتماعية كالبطالة و سوء السكن و انتشار الأمراض بفعل تدني مستوى معيشة السكان نتيجة عدم توازن التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية مع النمو الطبيعي للسكان و الهجرة الريفية، حيث برزت عدة انحرافات كانتشار الدعارة بشكل كبير في مصر، و تشغيل الأطفال في سن مبكرة و قطعهم عن الدراسة، حيث وصل معدل الأمية لدى القصر نحو 23% في الوطن الغربي سنة 1990، كما زادت حدة السرقة و انتقلت من طابعها البسيط إلى عالم الإحترافية و التخطيط، بالإضافة إلى جنوح الأحداث الذي أصبح يشكل هاجسا حقيقيا أمام سلطات الدول العربية بحيث تصدر المؤسسات الأمنية كل سنة أرقام تدل بوضوح على تضاعف أعداد جنوح الأحداث في الدول العربية التي يصل معدل دخل الفرد فيها 7 دولار يوميا.

كما يعود انتشار هذه الجرائم و الإنحرافات إلى غياب السياسات التخطيطية في مجال رعاية الأحداث و التي تعتمد على بحوث علمية دقيقة لإبراز دور العوامل المساهمة فعلا في انتشار هذه السلوكات دون غرها من العوامل الأخرى بالإضافة إلى انعدام التنسيق بين البرامج الوقائية و العلاجية مع البرامج التنموية[2]

---

[1] جلال أمين."كيف ندرك الوجه الإنساني للتنمية". مجلة العربي.ع513، وزارة الإعلام، الكويت، جانفي، 2003، ص ص 16_17.

[2] نفس المرجع، ص27_28.

ثالثا: أهم الفروق بين مميزات البيئة الحضرية الغربية و العربية:

بالرغم من وجود مدن كبرى في الدول العربية يرجع زمنها إلى ما قبل التـــاريخ، إلا أنه يمكن إعتبار أن أغلب المدن الموجدة حاليا في الوطن العربي هي مدن حديثة حيث أن المدن القديمة كانت تسمى مدن ما قبل الثورة الصناعية لعدم توفرهـــا علـــى وســـائل المواصلات و الإتصالات المتطورة، ومنه كان سكان هذه البلدان العربية قليلو التحرك.

_ التمدن الحديث في الدول العربية لم يبلغ نظام التمدن في الدول الغربية الصناعية ويعود سبب ذلك إلى الوضعية الحالية للعالم، و العصر الذي خاضت فيه الدول الغربية تجربـــة التحولات الصناعية و الحضرية، كما كانت حالة التكنولوجيا الصـــناعية والفلاحيـــة فـــي القرن 18م و ق19م.مختلفة عن القرن العشرين.

_ إن بعض الإختلافات في مميزات الحياة الجارية في الدول العربية و الغربية راجعة إلى أن التنمية في أغلب البلدان العربية كان سببها أو نتيجة الإستعمار، و هـــي بذلك تعكـــس إلى حد كبير الظروف غير الملائمة التي صاحبت مراحل ما قبل الحرب أو الإســـتقلال، كما أن معدل النمو الإقتصادي في البلدان العربية لا يوازي معدل نموها في المدن عكـــس المدن في الدول الغربية الصناعية التي يوازي معدل نموها الإقتـــصادي مع نمو تمدنها.[1]

_ سرعة وتيرة التمدن في الدول العربية تختلف عن الدول الغـــــربية خاصـــــة الـــدول الصناعية، حيث سكان الحضر في البلدان العربية ترتفع مرتين أكثر من سكان الحـــضر في الدول الصناعية و هذا ماتبينه الإحصائيات التالية:

أ_سكان المدن بها 100.000 ساكن ارتفعت بنسبة 83% في الدول العـــربية مـــابين 1950–1970م مقارنة ب 35% في الدول الصناعية الغربية في نفس الفترة.

ب_سكان المدن التي بها 1000.000 ساكن ارتفعت بنســـبة 47% في الدول العربية مقارنة ب 36% في الدول الغربية الصناعية في نفس الفترة المذكورة.

_ إن عدم التوازن بين معدل النمو الإقتصادي و الإجتماعي من جهة و التمـــــــدن مـــن جهة أخرى خلق مشاكل فعلية مثل البطالة وســـــوء السكن و المصـــــالح الإجتماعيـــة في البلدان العربية، حيث يلاحظ أن الجانب المادي للمدينة يتميز بوجود نسبة كبيرة مـــن

[1] علي مانع. مرجع سابق، ص70.

البيوت القصديرية أكثر من البلدان الغربية التي تتواجد أيضا فيها مثل هذه الأحياء، كما أن نقص وسائل الترفيه و التعليم و عدم فعالية المصالح التجارية و السوقية من مميزات الحياة الحضرية في الدول العربية مقارنة بوجود هما بشكل أقل في الدول الغربية الصناعية.

– كما يرجع النمو الديموغرافي الكبير في الدول العربية إلى تعاليم الدين الإسلامي الذي يحرم تحديد النسل، مقارنة بالسياسة التي انتهجتها الدول الغربية في تحديد النسل لمحاولة خلق نوع من الإكتفاء الذاتي في تحقيق متطلبات السكان و الحفاظ على الهيكل العام للعمران خاصة في المدن الكبرى.

المبحث الثالث: عوامل بروز البيوت القصديرية في الجزائر:

إن الأحياء القصديرية في الجزائر راجعة إلى عامل الهجرة الريفية [1] و لذا سوف نتطرق إلى عوامل الهجرة الريفية و التي تعتبر عوامل تكون هذه الأحياء في الجزائر.

أولا: العوامل الاقتصادية:

إن تباين العوامل الإقتصادية بين مناطق من بين أهم دوافع الطرد والجذب السكاني نحو المدن، حيث أن من بين أهم عوامل الطرد حدة قلت فرص العمل و ارتفاع معدل البطالة وقلت الإستثمارات وانعدامها في بعض المناطق الريفية، فقد كان الوسط الريفي منذ الإستقلال مصرحا لتدخلات عمومية قامت بها السلطات في إطار برامج التنمية المحلية مع اتجاه قوي نحو التجهيز لفك العزلة عن السكان وتحسين ظروف معيشتهم، أوفي إطار سياسات قطاعية توحي هي الأخرى إلى تحقيق الهياكل الأساسية لاستقرار السكان في الريف، فيتضح جليا أن التعارض بين الطابعين الإقتصادي و الإجتماعي للتدخلات العمومية في الوسط الريفي، خاصة أننا نجد أن كل الوضعيات لم ترافق فيها ملكية الأراضي الزراعية و إنجاز التجهيزات العمومية، والبنية الأساسية بعمليات الترقية و الدعم لإنجاز أنشطة اقتصادية كفيلة بتوليد دخل مقبول لسكان الأرياف خاصة الشباب منهم، وتخلق لهم الإستقرار بالإضافة إلى تحسين دخل الفلاحين.

---

[1] التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2005، ص215.

كما أن السياسات القطاعية الأخرى ليست لها أبعاد اقتصادية قوية بشكل كاف وعندما يكون الأمر كذلك فإنها لا تكون مكيفة مع السكان الريفيين، لأن تلك السياسات صممت بناءا على تفكير قائم على أساس المناطق الحضرية و توضح التدابير المخصصة لدعم إنشاء المؤسسات أو المؤسسات الصغيرة أو لدعم االتشغيل هذا الواقع [2]

وبالرغم من أن القطاع الفلاحي تعرض لإصلاح عميق في ظل إعادة هيكلة القطاع العمومي المنتج و هيئات و مصالح الدعم الفلاحي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات فإنه ظل يواجه ضغوطا كعدم كفاية الإستثمارات وتأخر في تحديد نظم الإنتاج و عدم الإحتياط المسبق بإنشاء هياكل الإسناد الفلاحي لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية، و الإنتاج الحيواني نتيجة لعدم انتضام الأمطار حسب المناطق و الفصول وضعف تعبئة المواد الأولية ووضع هياكل أساسية لدى استكمال إعادة تنظيم هذه الخدمات من طرف الدولة لتحسين الإسناد الفلاحي وتكوين وتسيير و التحكم في القروض و التأمين، قصور جهاز مكافحة المخاطر وصيرورة تدهور الموارد الطبيعية الناجمة عن الضغط عن الأرض و ذلك بزرعها كل سنة، كما أن الإنتاج الفلاح الجزائري واقع أساسا في مناخ جاف أو شبه جاف بحيث 3 % من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة مخصصة للمساحات الزراعية المسقية كثيفة الإنتاج إذ بلغ عدد مجموع الأراضي الزراعية سنة 2003م 8228690هكتار بنسبة 3.5 % من مجموع المساحة العامة، منها 7546510 هكتار أراضي زراعية مطرية بنسبة91.7 % من مجموع الأراضي الزراعية، في حين 682180 هكتار فقط مروية بنسبة 8.3% من مجموع الأراضي الزراعية، وأن حصة الفرد من الأرض الصالحة للزراعة تتناقص باستمرار من0.75 % هكتار سنة 1962 إلى 0.52% هكتار حاليا، وذلك راجع إلى النمو الديمغرافي السريع الذي قضى على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بالإضافة إلى عامل انجراف التربة كما يتركز القسم الأكثر إنتاجية من هذه المساحات في السهول الساحلية والداخلية بحوالي 4.1مليون هكتار لكنها تتعرض للتبديد المتواصل الناتج عن الضعف

[2] نفس المرجع، ص217.

فـــي العنـــاية بشبكات المياه ونقص مكافحة صعود الأملاح وتوسع المنـــاطق الـــصناعية السكنـــية بفعل النزوح للمدن.

ويبين "**انجلز**" أن الدول الغربية كانت سبـــبا في إضـــاعة قـــيم الإنـــسانية نتيجـــة الصناعة ومن بين تلك الروابط التي تحكم العلاقـــات الإنـــسانية والأســـــرية وتـــشـــكل الأســـرة ذاتها لمدينة مكتضة مثل لندن تحيط بـــــها بيوت قصديرية لا تتوفر على أدنى الـــشـــروط السكنية و الصحية تقتل مئات المواهب وتعمق روح الأنـــانية فلا يـــصـــبح الجار مباليا بجـــاره.

لقد صعدت الثورة الصـــناعية حـــسب تحليل "**انجلز**"نسبة الهجرة فبفعلها هـــاجر عـــدد كبير من سكان الريف إلى المدن ونسبة كبيرة منهم استقرت في بيوت قصديرية.[1]

كما أن التركيبة العائلية لأصحاب هـــذه الأحياء قد تتعرض إلـــى التغير بالإنتقـــال من المجتمع الفلاحي إلى المجتمع الصناعي كـــما لاحـــظ ذلـــك "**بارســـونز**" معتبـــرا أن عـــمليات التصنيع تؤدي إلى قيام البيوت لقصديرية و تعـــزل هذه الأســـر عن شـــبكتها القرابية في مرحلة أولى، ثم تقلص حجم المجموعات العائلية إلى عائلات نووية وتتحـــول المجمـــوعة إلى وحدة سكنية استهلاكية لأنها فقدت وضيفتها الإنتاجية، ولم يبقى لها مـــن دور ســـوى التنشئة الإجتماعية للأطفال و تحقيق التوازن النفسي للكبار.[2]

وفي الجزائر أبرز سبب منذ 1966م في خلق البيوت القصديرية هو خلق فرص للعمل في المدن وخاصة في المجال الصناعي والتي تمركزت في الشريط الساحلي.[3]

وبالرغم من أن الجزائر تعتبر من بين البلـــدان العـــربية القليلة التـــي لهـــا مـــن الأراضي الخصبة، فإنه بفعل ارتكاز سياسة التنمية على الصناعة فقد أهملت الأراضـــي وهـــجرها أصحابها واتجهوا إلى عمال أجراء في المعامل و المصانع الجديدة في المـــدن الصناعية الشيء الذي أفرز انتشار البيوت القصديرية.[4]

---

(1) نقلا عن عبد العزيز رأس المال. **كيف يتحرك المجتمع**. ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص439.

(2) Martine Segalon. **Sociologie de la famille.** Armand colin,1996, p90.

(3) **مجلة الشؤون الإجتماعية**.ع66، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، 200، ص14.

(4) ندوة جامعة الدول العربية."الهجرة الداخلية والتنمية الريفية". المعهد العربي للتخطيط، (13_15)ديسمبر، 1998،ص243.

الجدول رقم (1)
التمدن و الهجرة الريفية في الجزائر 1966_1977م

السكـــــــــــان	1966	1973	1977
السكان الحضريون	3.9	5.7	07.1
النسبة المئوية	33	39	42
السكان الريفيون	7.9	9	9.9
النسبة المئوية	67	61	58
مجموع السكان	11.8	14.7	16.9

المصدر:ابن اشنهو، 1979، ص10.

يتبين من خلال الجدول رقم(1) أنه بفعل البرامج الصـــناعية لفترة 1966-1977م وقعت هجرة ريفية إلـــى المناطق الحضرية هذه الهجـــرة وقـــت دون تـــوفير الخـــدمات الإجتماعية كالعمل والسكن الشيء الذي أحدث تضخما كبيرا و ضغوطا مرتفعـــة علـــى المصالح العامـــــة في المدن، وزيادة علـــى الـــضغوط الـــسيكولوجية التـــي واجههـــا النازحون الريفيين في تكيفهم مع الحياة الحضـــرية، كل هذه المشاكل أدت إلـــى ظهـــور الأحـــــياء القصديرية التي تتواجد بـــــها كثير مـــن المشاكل الإجتماعية مثـــل شـــرب الخمر الدعارة و جنوح الأحداث.[1]

وتقع هذه الأحياء في ضواحي المدن أو تكـــــون مجـــاورة للمراكـــز التجاريـــة والصناعة المركزية، كما يمكن ربـــط هذه الأحياء بالتنميـــة الإقتـــصادية والإجتماعيـــة والسياسية التي مرت بها البلاد منذ الإستقلال وخاصة بين 1966و1977 حيث خلال هذه الفترة جذبت برامج التصنيع و التنمية الإقتصادية أعدادا كبيرة من النازحين، فهناك 250 وحدة صناعية أسست ما بين 1967_1973 و350 وحدة أخـــرى خطـــط إنـــشائها بعـــد 1974م عـــبر كامل التراب الجزائري بالإضافة إلـــى ظهـــور كثيـــر مـــن المـــــناطق الحضـــرية بعد إعادة التقسيم الإداري 1974م وهذا تلبية لاحتياجات السكان.[2]

أما الأوضاع الإقتصادية في المجتمع الجزائري فابتداءا من الثمـــانينيات و بـــسبب تناقص الإستثمـــــارات في القطاعات الإنتاجية توسعت مظاهر الحرمان و الفقر بشكـــل

---

(1) جريدة المجاهد، 20_10_1981.

(2) وزارة التخطيط الوطني الجزائرية. **التنمية الإقتصادية والإجتماعية**. 1979، ص25.

عالي نتيجة تعرض الإقتصاد الوطني لاختلالات هيكلية في ظل التحول السريع والمفاجئ من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظام تحكمه قواعد اقتصاد السوق حيث تبين الإحصائيات الرسمية أن:[1]

_14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم عن المواد الأساسية ابتداءا من افر يل 1992.

_سجل دليل التنمية البشرية المعدل من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1996م بخصوص الحرمان البشري و التهميش ان نصف مليون جزائري بدون خدمات صحية سنتي1985-1995م.

_بلغت الأمية بالنسبة للبالغين سن 15 سنة 6.6 مليون نسمة سنة 1995 م.

_تسرب 534 ألف طفل من المدارس الإبتدائية سنة 1992 م.

_334 ألف طفل في الفترة 1985 -1995يعانون من سوء التغذية.

-50 ألف طفل يموتون دون سن الخامسة سنة 1994 م.

-تفشي الأمراض المعدية والإنحرافات السلوكية والعنف.

_ بلغ معدل البطالة 29.5 %، و7.5% مليون جزائري يعيشون فقرا وحرمان كبيرين و4.83 مليون شخص لا يتوفرون على أي دخل معين سنة 1999.

_10%الأكثر غنى فيى الجزائر يستهلكون 32 من الدخل الوطني في حين 40 من الجزائريين يستهلكون 6 %من الدخل الوطني.

كما تبين احصائيات وزارة الحماية الإجتماعية ما يلي:[2]

_مليون جزائري لا يتجاوز دخلهم اليومي 01 دولار.

_1.9 مليون جزائري محتاجون منهم 370 فقط يستفيدون من الحماية الإجتماعية.

_3.7 مليون بطال يضاف إليهم سنويا 250 ألف من خرجي الجامعات.

_أكثر من 18% من الجزائريين لا يستفيدون من الرعاية الصحية.

---

[1] نقلا عن فضيل دليو ويخرون. **التحديات المعاصرة**. مخبرعلم الإجتماع الغتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص65.

[2] نفس المرجع، ص ص 67_69.

-20% من الجزائريين لا يستفيدون من أي تغطية للضمان الإجتماعي.

-تسجيل 169 ألف بيت قصديري عبر كامل التراب الوطني.

إن كل هذه الأرقام تدل بوضوح على الوضع الإقتصادي السيئ الذي ساعد كعامل مباشر ورئيسي على ظهور البيوت القصديرية في الجزائر، خاصة و أن هذا الوضع الإقتصادي السيئ كان دوره فعالا في هجرة سكان الأرياف نحو المدن و استقرار معظمهم في الأحياء القصديرية نظرا للمشاكل الإجتماعية التي تتخبط فيها المدن الجزائرية منها أزمة السكن.

ثانيا العوامل الديمغرافية:

تعتبر العوامل الديمغرافية من بين أهم العوامل التي أدت إلى قيام البيوت القصديرية في ظل ظاهرة التمدن والتحديث، فلقد قدم "**محمد السويدي**" تحليلا سوسيولوجيا لأهم مظاهرالتغيرالإجتماعيى في الجزائر وهو منظور يسعى من خلاله لفهم عوامل التغير الإجتماعي إعتمادا على المعايشة الشخصية و الوثائق الرسمية، هذه الأخيرة قد لا تعكس الواقع المعاش.

يرجع "**السويدي**" كل التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري إلى الثورة التحريرية باعتبارها أهم عامل للتغير في المجتمع الجزائري، حيث احتوت هذه الدراسة على علاقات التبعية و الإرتباط بين الثورة التحريرية وعدد من الظواهر منها الثقافة ،الشخصية ،الشباب و التنمية إضافة إلى ظواهر الهجرة الريفية و التحضر و ظهور الأحياء الهامشية.

فبعض تعرض الدراسة إلى مسار الهجرة الريفية في اتجاه المدن بشكل منحنى متصاعد، ركزت على ملاحظة هامة ودقيقة تتمثل في التضخم السكاني في أهم المدن الجزائرية مثل الجزائر ،وهران و قسنطينة ابتدءا من سنة 1948، يقابله في ذلك تناقص مستمر لعد سكان الأرياف ويبين ذلك في قوله أنه في النصف الأول من القرن 19 لم يكن القطاع الحضري يضم سوى 5 أو 6 % من مجموع السكان الذي قدر عددهم سنة 1930 بحوالي ثلاثة ملايين نسمة أما النسبة الباقية تمثل سكان الأرياف ،ومن ذلك مدينة الجزائر العاصمة لم تكن انذاك أكثر من 30 ألف نسمة و أقل منها

بقليل مدينة قسنطينة ب 12 ألف نسمة و تليها مدينة تلمسان ب 14 ألف نسمة ثم مدينة معسكر ب 10 آلاف نسمة.[1]

و منذ السنة الأولى للإحتلال الفرنسي للجزائر إلى غاية 1948 م إرتفع عدد سكان المدن ليبلغ 3،1 مليون شخص أو ما يعادل 20% من سكان الجزائر، وواصل الإرتفاع ليصل إلى 30% سنة196.[2]

وتبين لنا معطيات التعداد السكاني لسنة 1977 م أن الإتجاه العام للهجرة من الريف إلى المدينة عن المراكز الحضرية كالتالي:[3]

بلغ عدد المراكز الحضرية 130 مركز ،وارتفع عدد السكان الحضر من 37000.000 نسمة إلى 7095000 نسمة أي منإلى 41 % من مجموع السكان الكلي.

وفي ستة 1998م وصل عدد السكان إلى 29272343 نسمة بعد أن كان العدد لا يتجاوز 22714320 نسمة سنة 1989م وبلغت نسبة سكان المدن 80 %من مجموع السكان متدرجة في الارتفاع المتواصل من 56.1 % إلى 61.2 ثم 70.8 %خلال سنوات 1966_1977-1987على التوالي.

هدا النمو الديموغرافي السريع لسكن الجزائر افرز عدة مشاكل اجتماعية منها انتشار الأحياء الفوضوية نتيجة ارتفاع معدل التحضر وضعف استيعاب المدن.

---

(1) محمد السويدي. مقدمة في **دراسة المجتمع الجزائري:تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير الإجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص80.

O N S.Collections statistiques N8**:recensement général de la popilation et de habitat**.1998, (2) Alger,1999, p5.

Abdhani Guend. **La popilation de l'Algérie:évolution passé et perspective d'av**enir. OPU, (3)Alger, 1994, p6.

الجدول رقم (2)

حجم العائلات الريفية حسب التعداد العام للسكن و السكان.

حجم العائلات	عدد السكان حسب التعداد العام للسكن و السكان 1998م	النسبة %
2_1	2411830	2
4_3	1104765	9
6_5	22297393	18
8_7	3192537	25
10_9	3108402	24
11 فأكثر	2858907	22
المجموع	12803834	100

يتضح من خلال الجدول بأن 81 % من مجموع العائلات الريفية يتجاوز حجمها 05 أشخاص وهذا يمكن رده إلى محافظة المجتمع الريفي على بناءه ولإستغلالهم في الفلاحة التي تتطلب جهد كبير،لكن عدد الأفراد الكبير يدفع بالفرد الريفي إلى مغادرة مكان إقامته والتوجه إلى المدينة نتيجة المشاكل الأسرية التي تسببها الأسر الممتدة.[1]

كما أن حجم العائلات الريفية الكبير يعمل على كثرة المشاجرات والمنازعات على الأراضي الزراعية وملكيتها مما يتسبب في هجرة عدد من الشباب إلى المدينة للإستقرار والبحث عن العمل بعيدا عن تلك المناوشات لكن هذه الأماني قليلا ما تتحقق فيجد النازح الشاب نفسه مجبرا على السكن في الأحياء القصديرية التي لا تتوفر على أدنى الشروط للحياة الكريمة. [2]

ثالثا:أزمة السكن:

خلال حرب التحرير هدمت الآلاف من البيوت و أكثر من مليونين شخص نقلوا ووضعوا في مراكز تجمعات الشيء الذي خلق عدة مشاكل للسلطات الجزائرية بعد الإستقلال فيما يخص أزمة السكن التي زادت حدة بفعل الهجرة الريفية

(1) CENEAP.**tendence des migrations internes en Algérie**.Mai 2001,p53.
(2) M'hamed Boukhabza.**monde rural:contraintes et mutation**. OPU,Alger,1989,p23.

نحو المدن التي أنتجت البيوت القصديرية حيث لم يعط للسكن الأولوية في برامج الحكومة التنموية لاعتماد الدولة على سياسة التصنيع فأعطت 5% من الإستثمارات لقطاع السكن من المجموع العام للاستثمارات خلال المخطط الرباعي الأول و8 % خلال المخطط الرباعي الثاني(**1974_1977**)[1] ، كما أنها لم تعالج مشكل السكن إلا بداية من الثمانينيات.

الجدول رقم (3)

المنجزات السكنية 1964_1977

السنة	المساكن المنجزة	المساكن المخطط إنجازها و لم تنجز
1964	2.655	34.269
1965	2.191	30.898
1966	4.156	28.035
1967	2.777	25.206
1977	160.000	240.000
المجموع	171.781	358.399

المصدر:مجلة الثورة الإفريقية، 21_27ديسمبر، 1979م،ص28.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن أكثر من3/2 المشاريع السكنية المخططة خلال1964 ،1977 لم تتحقق ،بحيث يمكن ربط هذا البطء في التسيير السيئ وعدم فعالية مقاولي البناء من جهة ونقص وسائل البناء، مثل الإسمنت من جهة أخرى، حيث أن الطلب الوطني من الإسمنت لم يلب إلا نسبة32% من الطلب الكلي.[2]

كما أن ظروف السكن كانت سيئة بصفة عامة في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية و بالتالي هاجر الكثير من الريفيين إلى المدن ففي ملتقى عقد سنة 1981م حول الديموغرافيا و التنمية الإقتصادية في الجزائر أشير إلى أن نسبة 8%من السكان يعيشون في بيوت قصديرية و54% من كل المساكن لا تتوفر على وسائل النظافة50% منها بدون كهرباء.[3]

---

(1) جريدة المجاهد، ماي 1981.

(2) **مجلة الجيش**. ع204، 1981، ص16.

(3) نفس المرجع، ص166.

لذا توجب على الدولة انتهاج سياسة خاصة حيث عمدت خلال المخطط الخماسي الأول (1980 _ 1984) التنمية الريفية و السكن لإقامة مشروع بناء حوالي 580 ألف سكن جديد مع الأخذ بعين الإعتبار المشاكل التي يمكن أن تصاحب النمو الديموغرافي.

الجدول رقم (4)
جدول يبين تطور السكن المؤقت في الجزائر.

تطور السكن المؤقت من 1966_1998				
1966	1977	1987	1992	1998
10.3	09.3	06.4	06.1	06.95

المصدر: الاحصائات العامة للسكن و السكان (1966، 1987 ،1998)

ويمثل السكن المؤقت عدة أشكال، الأحياء القصديرية، الأحياء غير المجهزة التي أنجزت تدريجيا بمواد البناء لكن دون هياكل قاعدية (مياه الشرب، التطهير)حيث تصدر هذه السكنات ب 400 ألف سكن منها 120ألف في شكل أحياء قصديرية، ويصل عدد الأفراد في المسكن الواحد ب 7.2 لكل سكن كما أن هذه السكنات تحتوي على أقل من غرفتين بنسبة 58% و 82% منها أقل من ثلاث غرف، كما أن 58% من هذه السكنات مزودة بالكهرباء غير أنه يتم التزويد بمياه الشرب في غالب الأحيان من الحنفيات العمومية، وبالنسبة للتطهير نجد 40% من هذه السكنات موصولة بشبكة المجاري، 26%موصولة بخنادق و 32% منها متروكة في العراء، و هذا يضاف إلى عدم تحكم الدولة في الوسط الحضري.[1] فبفعل هذا السكن المؤقت يلجا أصحاب هذه السكنات إلى بناء البيوت بغرض الحصول على سكن اجتماعي من طرف الدولة في إطار القضاء على البيوت القصديرية.

كما تتميز المساكن في الجزائر بالإكتضاض، حيث أصبح المعدل الوطني لعدد الأفراد بالغرفة الواحدة 3.12 سنة 1977م بعدما كان 2.62 في سنة1966.

[1] مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 2000، ص161.

الجدول رقم (5)

عدد الأفراد بالغرفة الواحدة 1966_1977

السنة	الريف(المعدل)	الحضر(المعدل)	المعدل الوطني بالغرفة الواحدة
1966	2.86	2.39	2.62
1977	3.33	2.91	3.12

المصدر:مجلة الجيش، العدد208، 1981م، ص17.

ويرجع الإكتضاض في السكن إلى العدد المحدود للغرف في معظم المنازل الجزائرية، حيث تبين إحصائيات 1977 بأن 83% من السكان يتراوح حجم منازلهم من غرفة إلى 3غرف، 26% منهم يعيشون في غرفة واحدة. [1]

ويمكن أن يكون الإكتضاض سببا لكثير من المشاكل الإجتماعية والعائلية، فهو يؤثر على الحياة الصحية والجسمية والعقلية للأفراد وخاصة لسلوك الطفل، كما أنه يدفع كثير من الأسر إلى بناء بيوت قصديرية قصد توسيع المنازل وزيادة عدد الغرف، وقد أشار عالم الإجتماع بن عطية إلى الآثار السلبية للإكتضاض السكني"فالمراهقون المنحرفون هم ضحية عدم توازن ناتج عن مشاكل عائلية سببها مشكل السكن، وكنتيجة لذلك نجد كثيرا من الأطفال يتسكعون في الشوارع كما أصبح كثير منهم منحرفين عن طريق تبني ثقافات فرعية منحرفة وعلية فالعلاقات بين الأطفال وآبائهم فوضوية وتجعل الحياة الفردية والجماعية منحلة.[2]

رابعا:التفاوت بين الريف و المدينة في الخدمات الصحة و التمدرس:

وفقا للتقرير الوطني حول التنمية البشرية و التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات و التحاليل أن هناك صعوبات كبيرة في المناطق الريفية المعزولة والسكان الريفيين المعزولون ويمكن حصرها فيما يلي:

1_الولادة في البيت دون إسعاف ما زالت قائمة عند غالبية سكان الأرياف في الجزائر.

2_صعوبة الحصول على العلاج المتخصص وذلك بسبب إقامة المراكز الصحية والإستشفائية في الجهات السكنية ذات الأحجام المتوسطة.

---

[1] علي مانع. مرجع سابق، ص162.

[2] نفس المرجع، ص163.

3_سوء التغذية مازالت قائمة في الريف الجزائري بنسبة7.8% مقارنة بالوسط الحضري الذي تبلغ نسبة سوء التغذية به 5.2 % من السكان.

4_استمرار معدل التمدرس الضعيف بنسبة 65 %في مناطق الإقامة المتفرقة الريفية، في حين كان معدل التمدرس جيد بالنسبة للتجمعات السكنية حيث بلـــغت النسبة 81.9 %.

5_معدل الأمية مرتفع في مناطق السكن المتفرقة بنسبة 55.1% وأقل منـــه في مناطق التجمعات السكانية الثانوية بنسبة34.9 %.

6_المسافات المتوسطة للبعد عن المدرسة ومركز الصحة محصورة بين 1كلم و06كلم.

كما أن فرص العمل بالريف قليلة فالطبيعة الموسمية للعمل في الزراعة تتـــطوي على فترة فراغ بين زراعة المحاصيل وجنيها ما يتـيح فرصـــة الهجـــرة إلـــى المدينـــة التـــيتعاني في كل المجتمعات العربية من أزمات السكن، فيلجأ النازحون إلـــى الـــسكن في أحياء الصفيح(الأحياء القصديرية) [1]

كما أن ضعف الموارد الطبيعية في الريف ينتج عنه حرمان عندما يدرك الـــريفيين أن هناك مناطق حضرية أفضل للعيش من مناطقهم فيندفعون باتجاه المـــدن رغبة مـــنهم في الحصول على عمل ومسكن والإستفادة من الخدمات المتوفرة، لكن هذه الأماني غالبـــا ما لا تتحقق ومع ذلك تبقى المدينة وجهة مفضلة للفارين من ظـــروف الحرمـــان فـــي الريف الجزائري..[2]

كما أن المدينة تتوفر على الفرص الإقتصادية، الإختراعات الحديثة وســـرعةالنمو الصناعي، ازدهار الثقافة والتعليم،بالإضافة إلى تأثير الأقارب والأصدقاء في جلب غيرهم إلى المدينة نتيجة المعـــلومات التـــي تروج عـــن المدينة من توفر مزايا معينة بـــصرف النظر عن فرص الوصول إلى الاستفادة من تلك المزايا حيث يجد النازح نفسه مقيم فـــي بيوت قصديرية لا تتوفر على أدنى الشروط السكنية السليمة[3]

---

[1] محمد الجوهري وعلياء شكري.**علم الإجتمـــاع الريفـــي والحـــضري**. دار المعـــارف، القـــاهرة، 1980، ص ص 429_430.

[2] حسين خريف.**المدخل إلى الإتصال والتكيف الإجتماعي**. مخبر علم اجتماع الإتصال، جامعة منتـــوري، قـــسنطينة، 2005، ص116.

[3] عبد الرزاق الهلوبي. **الهجرة من الريف إلى المدينة في العراق**. مطبعة النجاح، بغداد، 1958، ص38.

يضاف إلى كل ظروف الحرمان التي يعاني منها الريف الجزائري نتيجة تـــدهور الوضع الأمني خلال سنوات التسعينيات الذي أحدث هجرة جماعية اضـــطرارية لـــسكان الأرياف نتيجة المجازر الجماعية التي قامت بها الجماعات الإرهابية التـــي خلقت هلـــــع وخوف كبيرين عند السكان، حيث وقعت سنة 1997م عدة مجازر منها[1]:

عدد الضحايا بالفئات	الولايات
15-	غليزان،معسكر،الاغواط،شلف،البويرة،تسمسيلت،وهران
10_6	تيارت،المسيلة،سيدي بلعباس،سعيدة.
20_11	عين الدفلى،الجلفة،الجزائر،تلمسان.
أكثر من 20	المدية،البليدة.

المجازر التي قامت بها الجماعات الإرهابيـــة صـــعبت علـــى ســـكان الأريـــاف الاستقرار، حيث تحولت هذه الأرياف إلى مناطق طاردة للسكان الدين نزحوا نحـــو المدن واستقر عدد كبير منهم في بيوت قصديرية نتيجة لعدم توفر الأموال لـــشـــــراء مـــساكن وارتفاع سعر السكنات بسبب كثرة الطلب عليها.

[1] المعطيات الإحصائية نقلا عن إلياس بوكراع.**الجزائر اللهـــب المقـــدس**.ترجمـــة: خليـــل أحمـــد خليـــل، ط3، دار الفرابي،2003، ص280.

الفصل الرابع

جنوح الأحداث في الجزائر

المبحث الأول:أشكال جنوح الأحداث في الجزائر

المبحث الثاني:نظام العدالة الجنائية في الجزائر.

الفصل الرابع

جنوح الأحداث في الجزائر

المبحث الأول:أشكال جنوح الأحداث في الجزائر:

تتعدد أشكال جنوح الأحداث في الجزائر، ولذا بناءا على الإحصائيات التي أصدرتها مديرية الأمن الوطني الجزائري لسنة 2005م تم تحديدها كما يلي:[1]

أولا:العدوان:

ولهذا الشكل تعاريف عدة أهمها لخصها "**عبد الرحمان عويني**" فيما يلي:يعرفه "**ألفرد أدلرز**" بأنه تعبير عن إرادة القوة، ويعرفه "**هيلغارد فيشر**" بأنه سلوك شعوري ناتج عن غريزة الموت، أو أنه كل نشل يقوم به الفرد لإلحاق الأذى بشخص آخر عن طريق الجرح الحقيقي أو عن طريق الإستهزاء، السخرية أو الضحك.[2]

فالعدوان إذن هو كل سلوك جانح يمس به الحدث الآخرين في الجوانب المادية كالضرب والتكسير والمعنوية كالسب والسخرية.

وعليه فقد أحصت مديرية الأمن ما يلي:

_ توقيف 2728 قاصر بتهمة العدوان على الأشخاص، 7 من هذه الإعتداءات أدت إلى الوفاة.

_ توقيف 124 قاصرا بتهمة الإعتداء على الأقارب.

_ توقيف 25 قاصرا بتهمة القتل العمدي.

_ توقيف 324 قاصرا بتهمة تكوين مجموعة أشرار وال'تداء على الآخرين.

ويرجع سبب هذا العدوان الذي ينتهجه الطفل إلى عوامل وأسباب متعددة، فقد يكون نتيجة الإحباط، فالطفل حين يتعرض لنوع من القسوة في التعامل معه، فأهدافه توصد الأبواب أمامها والمكافئات التي يستحقها لا تصله، ورغباته تظل دون تحقيق أو إشباع مما يدفعه إلى مسالك أخرى تحت غطاء العدوان قصد الإشباع والتحقيق، الشيء

---

[1] " مصالح الأمن تدق ناقوس الخطر"، **جريدة الخبر**، ع4634، 22فيفرييه، 2005.

[2] عبد الرحمان محمد عويني. **تكنولوجية جنوح الأحداث**. منشآت المعارف، د س، ص74.

الذي أكه "ميلي دوب" في دراسته حيث بين أن السلوك العدواني هو الإستجابة النموذجية للإحباط.[1]

إن العلاقة بين الطفل وأبيه تؤكد وجود رابطة بين سلوك الطفل العدواني وبين عقاب الأب على هذا السلوك، فعندما يقوم الطفل بالسلوك العدواني فهو يشعر بالرضا وهذا يقوده إلى مزيد من السلوك العدواني، كما وجدت بعض الدراسات أن الأطفال العدوانيين في المدراس ينالون كثيرا من العقاب من ظرف آبائهم في المنزل، ويبدو أن العقاب لا يمنع هؤلاء من اتيان السلوك العدواني، والمعروف أن الطفل يعتمد إتمادا كبيرا على والده، وعندما يحبط في هذا الإعتماد فإن السلوك العدواني سرعان ما يأخذ في الظهور.[2]

وفي دراسة حول الأطفال الجانحين وجد أن العدوان يتصل بنزعة أحد الوالدين في نبذ أو طرد الطفل نفسيا أو انفعاليا، أما بالنسبة لاتخاذ الأب كمثال أو كنموذج للطفل وأثر ذلك في السلوك العدواني، فإن الطفل يتخذ والده مثلا يقتدي به ويقلد سلوكه.[3]

كما أن السلوك العدواني يزيد كلما كان هذا السلوك مسموح به، وقد أظهرت إحدى الدراسات أن السلوك العدواني يزيد تدريجيا في سلسلة من المواقف التي يزيد فيها التسامح في العدوان على الدمى وأدوات اللعب، وفي حالة التسامح يقل شعور الطفل من العقاب ويقلل شعوره بالذنب وبالتالي يقل منعه للسلوك العدواني ويعتبره الطفل اتجاها للتسامح، والقبول من الكبار ضمان للإذن والسماح له بغظهار العدوان، ومن الغريب أن العدوان كان ازداد في حالة وجود شخص كبير مع الطفل يسمح بالعدوان عما يقره الطفل من عدوانية في حالة وجوده بمفرده حيث يبدو أنه يمارس نوعا من الضبط الذاتي، ولقد لوحظ وجود علاقة بين العدوان وبين الجو الديموقراطي السائد في المنزل، فالآباء الديموقراطيون يسمحون من مظاهر الحرية وبالحركة والنشاط للطفل، ومن بينها العدوان والشجار.[4]

---

(1) نقلا عن مأمون سلامة."إجرام العنف".**مجلة القانون والإقتصاد**. ع2، القاهرة، 1977، ص271.

(2) نقلا عن عبد الرحمان محمد العيساوي. **سيكولوجية الإنحراف والجنوح والجريمة**. ط1، دار الراتب الجامعية، بيروت، 2001، ص97.

(3) نفس المرجع، ص99.

(4) نفس المرجع، ص101.

وعليه فإن العدوان الزائد دليل على وجود سوء تكيف نفسي أساسه في الشخصية، ويلعب التعزيز دورا مهما في تكوين عادات العدوان، فالسلوك الذي يلقى التعزيز من المحيط الإجتماعي عامة يميل إلى أن يثبت ويتكرر في خبرة الطفل.

كما يذهب علماء الإجتماع إلى أن في مرحلة المراهقة والتي غالبا ما تكون بين سن الثانية عشر و الثامنة عشر تظهر تغيرات عضوية ونفسيةللطفل، فقدرته البدنية تزداد زيادة كبيرة، وتزداد إفرازات الغدة الدرقية التي تؤثر على رغبة الإنسان في الإعتداء على الآخرين، وخاصة الإعتداء البدني، ويرجع الطفل إلى مثل هذا النوع من السلوك تأكيدا لقوته البدنية الجديدة.[1]

وقد يكون العدوان من قبل الحدث نتيجة لظاهرة الرفض الإجتماعي من قبل الجماعة للفرد، عندئذ يلجأ الفرد المنبوذ إلى إرتكاب إعتداءات على زملائه، كالكلام البذيء أو تحطيم أغراضهم أو ضربهم أو الإيقاع بهم، فالأفراد المنبوذين يكونون أكثر عدوانية تحت تأثير الرغبة في الإنتقام ورد الإعتبار والتنفيس عن الدوافع المكبوته، كما قد ترجع عدوانية الحدث إلى الحصول على الشهرة والشعبية بين زملائه خاصة عند المراهقين، فالكثير من المراهقين يبدون سلوكا عدوانيا إزاء المدرسين في المدارس، لحب الظهور أمام زملائهم بمظهر الشجاعة والقوة وخاصة أمام الجنس الآخر، ويكون السلوك العدواني نتيجة لطبيعة جماعة الرفاق وجنوحها، فهي تجعل من الحدث يتجاوز القيم والنظام الإجتماعييين القائمين.[2]

ثانيا: المخدرات والكحوليات:

المخدرات تجمع أو تصنع من نباتات خاصة لهذا الغرض، كالقات في اليمن والحبشة، والقنب الهندي الذي تختلف أسماؤه باختلاف المناطق، فإسمه في الهند "تشاراس" و "بهانغ" و "جانغاها"، وفي إفريقيا الجنوبية "داغا"، وفي إيران "بنع"، وفي لبنان والدول العربية المجاورة "حشيشة الكيف"، وفي المغرب "كيف"، وفي الجزائر "اكيف أو الزطلة"، وفي الولايات المتحدة الأمريكية "الماريجوانا، ومن النباتات التي تزرع وتصنع منها المخدرات "الكوكا" التي تزرع في بيروت ويستخرج منها " الكوكايين" والخشخاش الذي

[1] عبد المنعم يوسف السنهوري. **الخدمة الإجتماعية في مجال الإنحراف الإجتماعي**. كفر الشيخ، 1995، ص130.
[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص 232_233.

يستخرج منه الأفيون وتشتق منه ثلاث مخدرات تؤخذ عن طريق الحق وهي: "المورفين" ، "الهيروين" و"الأمفيتامين"، وتنتشر زراعة الأفيون في الصين، إيران، اليونان، بلغاريا ويوغسلافيا، بالإضافة إلى الخمور التي تصنع من العنب وغيره والأقراص الكيماوية المستحضرة من أحماض مختلفة ممنوعة عن متناول الجميع إلا بوصفة طبية.[1]

وبناءا على ذلك فإن المعمول به في الجزائر هو كل العقاقير الممنوعة قانونيا بما في ذلك الخمور، ومنه فقد تم توقيف 301 قاصرا بتهمة حيازة مواد مخدرة وكحوليات سنة 2005.[2]

ويرجع "فرويد" إدمان المخدرات إلى تجارب وخبرات غير سوية في مرحلة الطفولة، كالقسوة والإهمال والتواكل مما يؤدي إلى نمو شخصية تواكلية[3]، وفي هذا الصدد وجد "روسنفيلد" في بحوث حول الإدمان أن جميع المدمنين هم أفراد ممزقون نفسيا، كما أن الأفراد المستعدين للإدمان يعانون من الضعف والإنهيار النفسي، كما قد يرجع سبب تعاطي المخدرات إلى تعاطي أحد أفراد الأسرة لها ونتشارها في الحي الذي يسكنه الفرد وكذا جماعة الرفاق.[4]

ومن جهة أخرى فإن تعاطي المخدرات يعود إلى عرض أفلام المخدرات في وسائل الإعلام المرئية، والإنفتاح الإقتصادي وثراء الطبقات الإجتماعية غير المثقفة، وحالات التوتر والقلق التي يعاني منها الشباب، وسهولة الحصول على المخدرات بكل أصنافها، خاصة في ظل الفراغ القاتل (البطالة).[5]

كما أن نقص وسائل الترفيه في الأحياء من بين أهم العوامل في تعاطي الأحداث للمخدرات والخمور، حيث أنه كلما كانت المنطقة متوفرة على الوسائل الترفيهية والتربوية كان أحداثها أقل سقوطا في الجريمة بتعدد أشكالها.

وفي الجزائر فإن الوسائل الترفيهية مشكل يعاني منه الأحداث، وخاصة في المناطق الحضرية، وهذا راجع إلى المشاكل الجدية واجهتها الدولة بعد خروجها من

---

(1) سامية حسن الساعاتي. مرجع سابق، ص152.

(2) **جريدة الخبر**. مرجع سابق، ص24.

(3) نقلا عن سامية محمد جابر. **الإنحراف والمجتمع**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص74.

(4) نفس المرجع، ص75.

(5) أمنيل فهمي حنا شنودة.(مشكلة الإدمان بين الطلبة).**مجلة كلية التربية**.ع10، ج2، 1989، ص11.

الإستعمار، حيث أعتبر مشكل النشاطات الترفيهية من بين الوسائل الثانوية، وأهملت أهمية وسائل ترفيه الشباب كعنصر مهم في السياسة السكانية، وحتى الآن وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة للإهتمام بهذا الجانب إلا أنه يبقى محدود الإنتشار عبر التراب الوطني ولا يلبي إلا حاجة فئة قليلة من الشباب الجزائري، فكثير من الأحياء السكنية تبنى محرومة من وسائل الرياضة والمساحات الخضراء، فبسبب الإكتضاظ في البيت يهرب كثير من الأطفال إلى الشوارع لجعلها أرضية ملاعب أو لقضاء أوقات فراغهم، حيث فرص الجنوح كثيرة ومنها التوجه إلى المخدرات عن طريق إغوائهم من طرف الأصدقاء، ويبدأ الحدث في بادئ الأمر حبا للإطلاع لما توصف له بأنها متعة ومن ثمة يبدأ التكرار حتى يصبح مدمنا على مخدر ما، وهذا الإدمان يقود الحدث إلى انحرافات أخرى، وقد يعود سبب تعاطيها أيضا إلى الضغط الدي يمارس على الأحداث من طرف أصدقائهم المعتادين على التعاطي إما بتعييرهم بالجبن وعدم النضج وتارة بتهديدهم بالقطيعة والنبذ ما داموا يرفضون مشاركتهم في المخدرات والإنتقال وإياهم إلى صفاء النفس والنعيم الحسي والنشوة الروحية، ذلك الجو الذي يصفونه ويتفننون في وصف ما يبدو من صور الإبداع.[1]

ومن بين أهم العوامل المساهمة أيضا في تعاطي الأحداث للمخدرات هو توزيع بعض تجار المخدرات لسلعهم بواسطة الأحداث، على أساس أن القانون يفرق بينهم وبين البالغين من حيث مقاضاتهم ومعاقبتهم وذلك باعتبار أنهم ضحية الإهمال والإستغلال، ويتم إستغلال الأحداث في التوزيع نظرا للغلاء الكبير للمخدرات، فالحدث حين قيامه بعملية كبيرة يأخذ ربحا وفيرا، إلا أن عمل الحدث وسط هذا العالم المليئ بالمخاطر يجعل الحدث يتعود على تناول مواد مخدرة خاصة لدفع الخوف، الشيئ الذي يجعله مدمنا فيما بعد.[2]

يضاف إلى هذا كله إشارة كثير من الدراسات إلى انتشار تناول المواد المخدرة والكحوليات في الوسط المدرسي الثانوي الجزائري ومنها دراسة "طارق فدان" والتي بينت أن تحقيقا أجري على سبعة أقسام من المدرسة الثانوية اتضح من خلاله أن 20% من

(1) أمنيل فهمي حنا شنودة. نفس المرجع، ص221.
(2) نفس المرجع، ص210.

التلاميذ قد تعاطوا المخدرات داخل الثانوية، و70% منهم أجابوا بالنفي، وأن 47% منهم قد تعاطوا هذه المواد خارج الثانوية، وأنه يوجد بين هذه النسبة 13 % قد تعاطوا المخدرات يوميا، و17% قد تعاطوها أحيانا، وتبي أن 30% من المتعاطين للمخدرات يدخنون سجائر "الشيرة والحشيش"، و30% منهم يتناولون الأقراص المخدرة، وأرجع الباحث ذلك إلى مرحلة المراهقة التي ينعدم فيها الضبط أحيانا، والتي تدفع الطفل إلى تناول هذه الممنوعات بدافع الإفتخار والرجولية والتميز عن بقية الآخرين بفعل خروجه عن المألوف وهذا ما يفسر تناولها علنا في ساحات الثانوية وفي إقسام.[1]

ثالثا: السرقـــــــة:

السرقة هي أخذ مال أو حاجيات الغير مهما اختلفت خفية دون رضاه[2]، وعرف المشرع الجزائري السرقة بأنها اختلاس شيئ غير مملوك للفرد[3]، وتنقسم السرقة إلى قسمين: **سرقة بسيطة** وهي سرقة أثياء الغير دون رضاه، و**السرقة الموصوفة** تعتمد على وسائل خاصة للقيام بها كالسلاح والتخطيط المسبق.[4]

وبناءا عليه فقد تم توقيف 4739 حدث بتهمة السرقة من طرف قوات الأمن الوطني الجزائري سنة 2005، بعدما كانت قد أوقفت 3439 حدث بتهمة السرقة سنة 2004 أي بزيادة قدرها 4%، وتصدرت الريادة من بين الجرائم الأخرى.

وتتعدد أسباب وعوامل السرقة، حيث أثبتت بعض الإختبارات أن السلوك الجانح يرجع إلى عدم إشباع حاجات الحدث النفسية في مرحلته الاولى، فالسرقة تولد من عدم إشباع الوالدين لحاجات الطفل من حب باعتبار أن المال في أعماق عقله الباطن رمز غير شعوري للحب والحنان، فإن لسان حاله يحدثه من الأعماق حيث يسرق بإنه غير آثم إنما يسترد ما أخذ منه من بضاعة ظلما من حب وحنان.[5]

---

(1) نقلا عن مصطفى عشوي.(دراسة أولية للإدمان بالوسط المدرسي).**المجلة الجزائرية لعلم النفس**.ع6، 1995/1994،ص13.

(2) ترانيس هيرسشي. **أسباب جنوح الأحداث**. ترجمة:محمد سلامة ومحمد غباري، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1987، ص ص84-85.

(3) المادة 350 من قانون العقوبات الجزائري.

(4) حددت هذه السرقة في المادتين 351و354 من قانون العقوبات الجزائري.

(5) طه أبو الخير ومنير العصرة.**إنحراف الأحداث في التشريع العربي والمقارن**.ط1، منشآة المعارف، 1961، ص119.

كما أن في مرحلة المراهقة تطغى على الحدث رغبات كثيرة ومطالب عديدة يسعى إلى تحقيقها، وإذا لم يجد المال الكافي لتلبيتها يتجه إلى السرقة لأنها لا تتطلب إلا المغامرة والجرأة، أما بالنسبة لجرائم الإحتيال فلا توجد بين الأحداث لأنها تتطلب الخبث والدهاء والتخطيط، كما أن جرائم السرقة دائما تحتل المراتب الأولى من بين الجرائم عند الأحداث.[1]

والجدول لتالي يؤكد صحة هذه الدراسة في الجزائر:

الجدول رقم (6)

يبين تطور جنوح الأحداث في الجزائر وجنحة السرقة:

السنة	عدد الجانحين	جنحة السرقة
1971	1271	–
1972	3779	2896
1973	3485	–
1979	8818	4606
1980	9558	5445
2004	10965	3439
2005	11000	4739

يتبن من خلال هذا الجدول بأن السرقة كانت خلال سنوات السبعينيات مرتفعة جدا، وتمثل دائما أعلى نسبة عند الأحداث، ولكنها انخفضت خلال سنوات 2004–2005 نظرا لتحسن مستوى المعيشة نسبيا، إلا أن جنوح الأحداث عامة كان في زيادة مستمرة عبر السنوات المذكورة، وهذا يمكن رده إلى النمو الديموغرافي الذي شهدته الجزائر نتيجة ارتفاع عدد السكان إرتفاعا مذهلا حيث وصل إلى 32 مليون نسمة.

[1] مصطفى حجازي. مرجع سابق، ص ص 107_108.

كما يطي " **مصطفى حجازي**" نموذجا خاصا من السرقة وهي السرقة المرضية، وهي السرقة الإندفاعية النزوية التي لم يخطط لها ولم تنفذ بمهارة أو تلك التي لا يحتاط الحدث السارق خلالها لحماية نفسه من الملاحقة، وكذلك تلك التي يبدو عليه وكأنه يلفت النظر إليه ويثير الشكوك من حوله، وهذا يدل على اضطراب أكيد عند الحدث، فقد يحدث أن يسرق الحدث من مكان ما ثم يظل يتجول في نفس المنطقة بشكل يثير الشكوك فيقبض عليه وسرعان ما يعترف، أو ذلك الذي يسرق ثم ينام في مكان السرقة إذا داهمه النعاس، وهذا يدل على تخلف عقلي أو اضطراب نفسي لديه، كما يتوقف هذا النوع من السرقة على طبيعة الشيئ المسروق، فسرقة أشياء غير مفيدة أو التي لا يمكن استعمالها أو بيعها تدل على سرقة ذات طابع طفيلي عبثي عصابي، مثلها الأشياء القديمة التي لا تتناسب قيمتها المالية مع الأخطار التي يتعرض لها السارق.

ومن أهم الدلائل للتفريق بين السرقة المرضية والسرقة العادية هو مصير المتاع المسروق، فالأشياء التي تسرق وتجمع وتحطم أو توزع على الأصدقاء أو تؤكل كلها تدل على مظاهر مرضية، بالإضافة إلى كل هذا فشخصية الضحية تعطينا دلاله على أخرى على نوع السرقة، فسرقة سيدة عجوز قد تدل على إزاحة الصراع النفسي(التعويض والإنتقام) من الوالدين أو من يمثلهما، وكذلك الحدث الذي اعتاد نشل السيدات المتبرجات المتعاليات كن يثرن في نفسه مشاعر الحقد والرغبة في الإنتقام منهن وإذلالهن، فهذا صراع أوديبي حاد يدور حول الأم الذي يئس من الحصول على حبها.[1]

ويرجع علماء الإجتماع إتجاه الحدث نحو السرقة إلى فشل مؤسسات التنشئة الإجتماعية في أداء دورها وخاصة الأسرة، فالطفل في بداية حياته يبدأ بأخذ أشياء ليست له، ولكن إذا قوبلت بالرضا من طرف الوالدين أو المحيط الأسري للطفل، فإنه يعتبرها عادة عادية قام بها، كما أن بعض الوالدين يشجعون أطفالهم على مثل هذه السلوكات بوصفها بالحنكة والإثارة، بالإضافة إلى ما تعرضه وسائل الأعلام وخاصة التلفزيون وما يعرضه من أفلام تتعلق بالسرقة، فهي تصور لهم المجرمين بأسلوب يكشف عن عمق فلسفتهم الإجرامية، وتجعل من السرقة حرفة أو تجارة ذات كسب مضمون، وتبرز

---

[1] مصطفى حجازي. نفس المرجع، ص ص 304_305.

جوانب السرقة البطولية، وعرض أساليب إرتكابها بعرض فني دقيق تتناول كل جوانب التحضير والتخطيط والتنفيذ، وهي أيضا تعلم الأطفال كيف يخالفون القانون دون أن ينالهم العقاب، وكيف تعيش جماعات السرقة في مجتمعهم السفلي، كل هذا خاصة في غياب دور الأسرة في تنظيم مشاهدة الأفلام للأطفال، فقد بينت دراسة أجريت على عينة من الجانحين ذكورا وإناثا بمجموع 261 حدث تبين من خلالها أن 10% من أفراد العينة أعربوا عن تأثرهم المباشر بالسنما، وأن 49% من الذكور الجانحين أرجعوا رغبتهم في حمل السلاح إلى التأثر بالسنما، 28% تعلموا السرقة من الأفلام السينمائية والتلفزيونية، و20% منهم نعلموا كيف يهربون من قبضة الشرطة.[1]

رابعا:الهروب من البيت:

وهو هروب الحدث من بيت والديه أو من يتكفل بتربيته بدون معرفتهم وبدون إخبارهم عن ترك البيت، كما أنه هروب الحدث من نموذج سلوكي معين أو معيشي أو انسلاخ الحدث من ارتباطات اجتماعية كالمعايير والقيم لسببين:إما أنه يجد نفسه ضعيفا أمامها وإما أنه يريد إشباع حاجاته وغرائزه خارج محيط الأسرة.[2]، ومنه فقد تم توقيف 140 حدث بتهمة الهروب من البيت من طرف قوات الأمن الوطني الجزائري سنة 2005.

وتتعدد أسباب الهروب ولعل أهم عامل ركز عليه علماء الإجتماع في هذا الشكل من الجنوح هو الأوضاع الإجتماعية الخاصة، ويقصد بالأوضاع الإجتماعية الخاصة البيئة المحصورة النطاق التي تتضمن أهم المجموعات ذات الأثر الفعال في تطبيع الفرد وهي الأسرة، ولقد ساد اعتقاد أن الأسرة المفككة بالطلاق أو الوفاة أو الهجر من أهم العوامل الأساسية في هروب الأحداث من البيوت، وهذه الحالة تكون واسعة الإنتشار عند البنات أكثر منها عند الذكور.[3]

---

[1] محمد سلامة ومحمد غبارة.**مدخل علاجي جديد لإنحراف الأحداث**. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص55.

[2] عامر مصباح. مرجع سابق، ص21.

[3] سامية حسن الساعاتي. مرجع سابق، ص154.

فالأسرة المفككة التي تسود فيها الخلافات والمنازعات بين الزوجين وخاصة الضرب والسب تنعكس مشاكلها على نفوس الأطفال فيحسون بعدم الإستقرار الوجداني الناجم عن عدم شعورهم بالأمان في علاقاتهم بوالديهم، وحيرتهم الوجدانية بينهما وخاصة عندما ينقسم الأطفال إلى قسمين قسم مع الأب والقسم الآخر مع الأم، مما يشكل جماعات غير رسمية قائمة على الصراع، ويزيد هذا التفرق سوءا إظهار كل من الوالدين حبه إلى فئة معينة من أطفالهم والكره إلى الفئة الأخرى، وهنا كثيرا ما يكون الجنوح هروبيا (الهروب من البيت) من هذه البيئة المضطربة وما تحدثه من صراع نفسي فيحاول الحدث البحث عن الرضا الوجداني والإشباع العاطفي والراحة النفسية، وكثيرا ما يجد الحدث ذلك في النشاط الخارج عن القانون الذي يشبع رغباته ويشعره بالطمأنينة المؤقته، فيكون بذلك هروب لفترة زمنية معينة إلى هروب متقطع كلما زاد الخلاف في الأسرة.[1]

كما أن كثرة الأطفال وضيق المسكن حيث ينعدم الضبط بسبب غياب الأب عن المنزل للبحث عن لقمة العيش، نتيجة الفقر والضغوط الإقتصادية الشديدين، فضلا عن مركز الطفل بين إخوته فقد يكون عضو غير مرغوب فيه نتيجة وجود عاهة أو نقص أو مرض مزمن، كل هذه الأسباب تجعل الحدث يشعر بالرفض الإجتماعي في محيط الأسرة، الشيئ الذي يدفعه للهروب من هذا الجو ليعوضه خارج البيت، بالإضافة إلى أن معاملة الوالدين السيئة خاصة في استعمال الوسائل التأديبية العنيفة كالضرب بوسائل قاسية، تجعل الحدث يهرب قبل قدوم الأب، وتكون هذه الحالات قبل ظهور النتائج المدرسية، فخوفا من المعاملة القاسية يضطر الحدث للهروب لفترة محددة حتى تهدأ ثورة الغضب لدى الأب ثم يرجع،وفي حالات كهذه تجد الحدث عند الأقارب أو في أماكن محددة كالشوارع المغلقة.[2]

خامسا:التشرد:

الأطفال المشردين هم الأطفال الذين يفتقدون أحد الأبوين أو والديهم منفصلين لظروفٍ إجتماعية وخلافات عائلية ، ويلجأ الأطفال على أثر هذه الخلافات العائلية

---

[1] عدنان الدوري. مرجع سابق، ص ص 291_292.

[2] فتوح عبد الله الشاذلي. **علم الإجرام والعقاب**. ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص ص 254_255.

والفقر إلى الهروب من البيت والعيش في الشوارع بعيدًا عن هذا الجو العائلي المتوتر، فيفضلون النوم أسفل الجسور وفي مداخل العمارات أو على الأرصفة.[1]

كما أن هناك عدة أسباب رئيسية هي التي ساعدت على تفاقم هذه الظاهرة،وهذا ما أكده علماء الاجتماع، الذين اتفقوا على أن الأسباب الرئيسية للمشكلة هي الفقر، التفكك الأسري، البطالة، إيذاء الطفل، الإهمال، التسرب من التعليم، وتأثير المحيطين بهؤلاء الأطفال من نظرائهم عليهم، بالإضافة إلى العوامل الإجتماعية والنفسية الخاصة بشخصية الطفل، والتي منها حب الإثارة فالطفل دائمًا يبحث عن كلِّ ما يُثير انتباه من حوله.[2]

ويعتبر التفكك الأسري نتيجة طبيعية للخلافات المستمرة بين الزوجين، وتنجم هذه الخلافات عن عدم التفاهم والتوافق النفسي بين الزوجين، وعدم التفاهم هذا قد يكون بسبب الوضع الاقتصادي للزوج، فهو يلعب دورًا كبيرًا في تصدع العلاقة بينالزوجين ففي حالة الغنى نجد أن بعض الأزواج الأغنياء ينشغلون بجمع المال عن أسرهم فنجدهم لا يجلسون مع أبنائهم ليتبادلوا الحوار معهم والتعرف على مشاكلهم ومتطلباتهم فهنا يشعر الطفل بالوحدة فلا يجد من يؤنسه غير رفقاء السوء فيبدأ في التعرف عليهم ليدخل معهم دائرة التشرد ظنًّا منه أنه سوف يجد ما يشغله.

أما السبب الثاني للتشرد هو الفقر، فقد لا يستطيع الزوج أو رب الأسرة مع الفقر توفير الاحتياجات الضرورية لأسرته بسبب كبر حجمها وقلة تعليمه وضعف إيمانه فيعجز عن الاستجابة لمتطلبات الأسرة فلا يكون أمامه سوى خيارين؛ إما أن يقع فيالحرام للحصول على المال أو يدفع بعض أفراد أسرته لمسالك السوء للحصول على مزيد من المال فيكون الناتج تفكك الأسرة وتشرد أطفالها وعملهم في بعض المهن الخطرة.

كما أن الآباء هم الذين يدفعون بأبنائهم إلى الشارع إما للعمل أو السرقة أو التسول أو ما إلى ذلك، ونتيجة لهذا كله يتشرد الأطفال في الشوارع ويتخلفون عن الدراسة وتترسب لديهم مشاعر الكراهية نحو الحياة والمجتمع وكل من حولهم مما يؤدي

---

[1] منى جمعة عيسى البحر.**الأسرة وجنوح الأحداث**. مطبعة جمعية الإجتماعيين، الشارقة، 1991، ص62.

[2] جورج بيتر ميردوك.**كيف تتبدل الحضارة في الإنسان والمجتمع**. ترجمة: عبد الكريم محفوظ، منشورات وزارة الإعلام الإرشاد القومي، دمشق، 1978، ص116.

بهم إلى الدخول في دائرة الانحراف والتمرد علـــــى القيم والنظم وإدمان المخدرات مع إستغلال تجار المخدرات لهؤلاء الأطفال في ترويج السمـــوم، وصـــولاً إلـــى أمـــراض أخـــرى أخطر وأعمق تأثيرًا فـــي بنية المجتمع مثل التطـــرف والانحـــراف الفكـــري والإرهاب.[1]

ويتعرض الأطفال المتشردين إلى عدة مشكلات إجتماعية منها:

1_المشكلات النفسية والاجتماعية:

من المشكلات التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال؛ رفض المجتمـــع لهـــم لكـــونهم أطفالاً غير مرغوب فيهم في مناطق مجتمعات معينة؛ وذلـــك بـــسبب مظهـــرهم العـــام وسلوكهـــم غير المنضبط، بالإضافة إلى تعرضهم لمشاكل صحية مختلفة، ومشاكل نفسية بسبـــب فشلهم في التكيف مع حياة الشارع.[2]

أما عن تأثير تشغيل الأطفال وتشردهم على الجوانب الترويحية فقد أوضحت نتائج البحوث الميدانية التي أجريت حول هذا الشأن أن فقدان الطفل للترويح و"عـــدم اللعـــب" نتيجة انشغاله طوال اليوم بأعمال هي من اختصاص الكبار يترك أثرًا سـلبيًّا علـــى شخصية الأطفال، فاللعب والترويح من أهم الأنشطة المصاحبة لمرحلة الطفولـــة فهـــي التي يكتسب الطفل من خلالها تعلم القدرة على القيادة، والتبعية والتعاون مـــع زملائه في اللعب، كما أنه يتطور عن طريقها في قدراته الذهنية والعصبية وكذلك قدرته على التفكير وتطوير مهاراته الفردية كذلك. [3]

2_ المشكلات الصحية:

من أهم المشكلات الصحية التي يعاني منها هؤلاء الأطفال؛ التسمـــم الغـــذائي، ويحدث هذا التسمم نتيجة تناول هؤلاء الأطفال لأطعمة فاسدة انتهت صـــلاحيتها، حيـــث يقومون بجمعها من القمامة وتناولها، وكذلك الإصابة بمرض التيفود وهو مـــرض منتشر بين أطفال الشوارع نتيجة تناول خضراوات غيـــر مغسولة يجمعها هـــؤلاء الأطفـــال

---

(1) عبد السلام الدويبي. **حقوق الطفل ورعايته**. ط1، الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، بن غازي، 1982، ص124

(2) شارلز وليوناردو. **لماذا ينحرف الأطفال**. ترجمة محمد نسيم رأفت، مكتبة النهضة المصرية، 1960، ص19.

(3) أوجيست إيكهوون. **الشباب الجامح**. ترجمة سيد محمد غنيم، دار المعارف، مصر، د س، ص12.

من القمامة، أو تناولهم لأطعمة غير صحية تجمع عليها الذباب والحشرات المختلفة والميكروبات نتيجة ضعف الرقابة والإهمال.[1]

ومعظم الأمراض المنتشرة بين أطفال الشوارع هي بسبب تناولهم للطعام من القمامة نتيجة لعدم توفر المال لديهم لشراء طعام نظيف بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالنظافة الشخصية مما يؤدي إلى تقرحات بالجسم بالإضافة إلى استحمامهم في المياه غير النظيفة.

3_ الإدمان:

تعتبر مشكلة الإدمان من المشاكل الخطيرة التي قد يتعرض لها هؤلاء الأطفال ، حيث تعمل العصابات وتجار المخدرات على استغلال صغر سن هؤلاء الأطفال لإدخالهم في دائرة الجريمة وترويج المخدرات وغالبًا ما يكون الطفل لديه حب الاستطلاع فيحاول تعاطي هذه المخدرات ليتعرف عليها وتكون النتيجة الطبيعية الإدمان واستغلال التجار لهم في تجارتهم القذرة.[2]

سادسا: الإتصال الجنسي غير الشرعي:

وهو إقامة علاقة جنسية خارج إطار الزواج أو علاقة جنسية مثلية (اللواط،السحاق)، حيث وبحكم الدين الإسلامي الذي تدين به الجزائر فإن هذا النوع من العلاقات محرم شرعا وقانونا، شرعا:قول تعالى"والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة" [3] وقوله أيضا "ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا".[4]

وبالنسبة للقانون فتنص المادة 342 من قانون العقوبات الجزائري على تحريم الإتصال الجنسي غير الشرعي بما في ذلك الزنا، اللواط، السحاق وكل ما يتصل بهما من مقدمات، وبناءا على ذلك فقد تم توقيف 420 حدث بتهمة الإتصال الجنسي غير الشرعي من طرف مصالح الأمن الوطني الجزائري لسنة 2005.[5]

---

[1] فتحي حسن الملكاوي. **بحوث المؤتمر التربوي**. جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، الأردن، 1991، ص19.
[2] مصطفى سويف.**المخدرات والمجتمع:نظرة تكاملية**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996، ص45.
[3] سورة النور.الآية رقم1.
[4] سورة الإسراء.لآية رقم 31.
[5] جريدة الخبر. مرجع سابق، ص24.

وتتعدد أسباب هذا الشكل من الإنحرافات، فمرحلة المراهقة وما يصاحبها من تطورات نفسية وفيزيولوجية خاصة في نمو الأعضاء التناسلية وزيادة حجمها، وهنا يدفع جهل الحدث بالأمور الجنسية إلى اكتشاف هذا التغير المفاجئ، وقد تقوده هذه الرغبة إلى أفعال فاضحة يقوم بها مع زملائه من نفس جنسه، حتى إذا نضجت غريزته الجنسية واستقام اتجاهها نحو الجنس الآخر، فإن الحدث قد ينزلق إلى طريق الجريمة لإشباعها. [1]

وقد وجد "**شوفيلد**" (1965) في انجترا أن الأشخاص الذين لديهم سوابق عدلية كانوا أكثر تجربة في نشاطهم الجنسي، وزيادة على ذلك فإن "**واست**" وجد أن الشباب الذي له تجربة جنسية كان أكثر عرضة للسقوط في الجنوح.[2]

إلا أن الحوار ليس مقبولا أخلاقيا بالنسبة للجنس في الجزائر خاصة مع الأطفال، وهذا ما أكده "علي مانع" في دراسته حيث وجد أن الأحداث المنحرفين متحفظون جدا في التكلم حول نشاطهم الجنسي، إلا أنه وجد أن 18 % من الجرائم المرتكبة من الأحداث محل دراسته كانت جنسية مثل الإغتصاب، اللواط الذي مثل نسبة 75 % من مجموع الجرائم الجنسية، ويرجع الباحث ذلك هذه الجرائم إلى المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، فمشكل السكن يؤدي بالكثير من المراهقين إلى النوم في نفس الحجرة التي ينام فيها الوالدين، هذه الوضعية يمكن أن تثير الغريزة الجنسية لدى الطفل أو البنت في سن مبكرة، ومع غياب الثقافة الجنسية في البيت وفي المدرسة فإن الأطفال يجدون أنفسهم وحدهم يكتشفون هذه التجربة، بالإضافة إلى ذلك فإن نقص وسائل الترفيه يساهم في ارتكاب الجرائم الجنسية الشاذة (اللواط)،(السحاق) خاصة في مرحلة البلوغ، وأغلب هذه الجرائم الشاذة تقع في المناطق الريفية، حيث وجد أن 60 % منها وقعت في الأرياف الجزائرية. [3]

أما بالنسبة لممارسة البنات القصر للجنس غير الشرعي، فالفقر الذي تبلغ درجته القصوى إلى حد تعرض الأنثى أو الأسرة بأكملها للحرمان وما يصاحبه من هوان أليم

---

[1] مصطفى حجازي. مرجع سابق، ص108.
[2] علي مانع. مرجع سابق، ص105.
[3] نفس المرجع، ص106.

يدفع البنت إلى إمتهان البغاء (الدعارة) لجلب المال واشباع الحاجات المختلفة وهذا الـــذي أثبت بالدراسات الميدانية التي قام بها عدد من الباحثين.[1]

ويمكن تلخيص أسباب الإتصال الجنسي غير الشرعي في الجزائر فيما يلي:

- تفكك الأسرة وضعف الرقابة على صغارها مما يترتب عليه سوء التنشئة الإجتماعية.
- فساد الصحبة وفساد البيئة الإجتماعية كالحي والجيران.
- الظروف الملحة الناجمة عن الفقر والحروب التي تؤدي إلى امتهان الدعارة.
- ضعف الوازع الديني في المجتمع العام.
- تعرض المراهقين لوسائل الإعلام الجنسية ومتابعة البرامج الإباحية والشذوذ الجنسي.
- مظار العري للفتيات المراهقات في المدارس والثانويات وتفننهن فـــي إظهـــار مفـــاتن أماكن معينة من الجسم.
- التقليد الأعمى للنماذج السلوكية المعروضة في الأفلام السينمائية والتلفزيونية.
- غياب دور الإدارة خاصة في المداس وضبط السلوك الإجتماعي السوي.
- شعور الفتات بالإفتقار إلى الحب في بيتها يولد لديها رغبة لا شعورية في الإنتقام مـــن الناس نتيجة الإهمال والحرمان.

الإضطراب العصبي والفكري والعاطفي وعدم الإتزان الإنفعالي.

- نقص في التقدير الخلقي.
- نقص في نمو الأعضاء التناسلية التي تدفع الحدث إلى إختبارها.
- ميول مبكرة نحو الشر والرذائل وعدم المبالاة بالرأي الجمعي وعدم الشعور بالحياء.

المبحث الثاني: نظام العدالة الجنائية للإحداث في الجزائر:

منذ التحول من نظرية العقاب إلى الإصلاح والحيرة تزداد في البحث عن الوسائل التي بمقتضاها يمكن مقاومة جنوح الأحداث أو على الأقل الحد منه.

وإذا كان هدف الإدماج إعادة بناء شخصية الحدث الجانح، بواسطة تنمية مكنزمات الدفاع لديه، والحد من قوة استجابته للمؤثرات الضارة المحيطة به، ســـواءا كانـــت هـــذه المؤثرات بيولوجية أو نفسية أو إجتماعية، فإن هذا الهدف يرتبط ارتباطا وثيقـــا بـــبعض

[1] سامية حسن الساعاتي. مرجع سابق ص ص 185_186.

الحقائق التي تكون جوهر مشكلة الإدماج أولاها المؤثرات العديدة التي تحكم فن الإدماج والإصلاح والتي يصعب قيامها أو تنسيقها، وثانيها صعوبة إدراك الحقائق المحيطة بموضوع الإصلاح، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تطبيق طرق معاكسة لأهداف الإدماج والإصلاح.[1]

أولا:قاضي الأحداث:

بعد أن أصبح مسلم به في علم النفس وعلم الإجتماع والقانون أن الأحداث يتمتعون بعقليات وطبائع خاصة، وأنهم في حاجة إلى رعاية وعناية، ونوع خاص من المعاملة تشعرهم دائما بالأمن، وأن معاملة الجانحين منهم يجب أن تتميز تماما عن معاملة المجرمين الكبار، أصبح من الضروري نقل النظرية إلى حيز التنفيذ وانشاء جهاز متخصص في تطبيق القانون بالشكل الذي يلاءم هذا الإتجاه، وهكذا نشأت محكمة الأحداث.[2]

محكمة الأحداث أصبح هدفها الأساسي البحث والتقصي في العوامل والأسباب التي تؤدي إلى جنوح الأحداث والعمل على محاولة مساعدتهم قدر الإمكان على التحرر من تلك المؤثرات السلبية على سلوكهم وذلك بتوفير مستلزمات ذات تأثير مباشر أو غير مباشر لحمايتهم واصلاحهم وردهم إلى الحياة السوية، فمن هنا أصبحت المهمة ملقاة على عاتق قاضي الأحداث، مهمة شاقة ومعقدة، فقراره لا يؤثر على شخصية الحدث فحسب بل إذا كان قراره في غير محله قد يثقل كاهل المجتمع ويعرضه لأخطار كبيرة.

فنجاح الإجراء التربوي الذي يتخذه قاضي الأحداث إتجاه الحدث الجانح يتوقف على تعرفه على مواطن الداء لديه، ولن يكون ذلك إلا لمن كانت لديه دراية بنفسية الحدث وكيفية معاملته في لين ورفق، وملاحظة تصرفاته أثناء مثوله أمامه لمعرفة عما بداخله والأثر الذي تتركه الظروف المحيطة به، "يقوم قاضي الأحداث ببذل كل همة وعناية، ويجري التحريات اللازمة للوصول إلى إظهار الحقيقة وللتعرف على شخصية الحدث وتقرير الوسائل الكفيلة لتهذيبه، وتحقيقا لهذا الغرض، فإنه يقوم إما باجراء تحقيق غير

---

[1] عبد الجبار عريم. **الطرق العلمية الحديثة في اصلاح المجرمين والجانحين**. مطبعة المعارف، بغداد، 1975، ص157.

[2] محمد عبد القار قواسمية. **جنوح الأحداث في التشري الجزائري**. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص141.

رسمي أو طبقا للأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون في التحقيق الإبتدائي ولـــه أن يصدر أي أمر لازم لذلك مع مراعاة قواعد القانون العام، ويجري بحثا إجتماعيا يقوم فيه بجمع المعلومات عن الحالة المدنية والأدبية للأسرة، وعن طريق الحدث وسوابقه وعـــن مواضبته في الدراسة وسلوكه فيها، وعن الظروف التي عاش فيها أو نشأ وتربى، ويـــأمر قاضي الأحداث بإجراء فحص طبي والقيام بفحص نفسي إذا لـــزم الأمـــر ويقـــرر عنـــد الإقتضاء وضع الحدث في مركز للإيواء أو الملاحظة، غير أنه يجوز لصالح الحـــدث ألا يأمر بإجراء أي من هذه التدابير أو لا يقرر تدبيرا واحا من بينها وفي هذه الحالة يـــصدر أمرا مسببا.[1]

وإذا كان قانون الإجراءات الجنائية الجزائري قد منح قاضي الأحداث سلطة واسعة في اتخاذ القرارات المؤقتة للحماية أو للملاحظة من بداية الإجراء، فعلى العكس من ذلـــك حدد المشرع بصفة ضيقة حق القاضي في الإلتجاء إلى التوفيق التحفظـــي فـــي مؤســـسة عقابية، فهذا الإجراء لا يمكن أن يقرر إلا استثناءا وفي حق الأحداث الذين يزيد عمـــرهم عن الثالثة عشر سنة "يجوز لقاضي الأحداث أن يسلم المجرم الحدث مؤقتا[2]:

1_ إلى والديه أو وصيه أو الشخص الذي يتولى حضانته أو أي شخص جدير بالثقة.

2_ إلى مركز إيواء.

3_ إلى قسم إيواء بمنظمة خاصة لهذا الغرض سواءا أكانت عامة أو خاصة.

4_ إلى مصلحة الخدمة الإجتماعية المنوط بها معاونة الطفولة أو بمؤسسة استشفائية.

5_ إلى مؤسسة أو منظمة تهذيبية أو للتكوين المهني أو العلاج تابعـــة للدولـــة أو لإدارة عامة مؤهلة لهذا الغرض أو مؤسسة خاصة معتمدة.

وإذا رأى أن حالة الحدث الجسمانية والنفسانية تستدعي فحـــصا عميقـــا، وجهـــدا فيجوز له أن يأمر بوضعه في مركز ملاحظة معتمد، ويجوز عنـــد الإقتـــضاء مباشـــرة الحراسة المؤقتة تحت نظام الإفراج تحت الراقبة، ويكون تدبير الحراسة قـــابلا للإلغـــاء دائما، "كما لا يجوز وضع الحدث الجانح الذي لم يبلغ ثلاثة عشر سنة كاملة في مؤســـسة

---

(1) المادة 453 من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري.

(2) المادة 455 من نفس القانون.

عقابية ولو بصفة مؤقتة، ولا يجوز وضع الجانح من ثلاثة عشر سنة إلى ثمانية عشر سنة مؤقتا في مؤسسة عقابية إلا إذا كان التدبير ضروريا، أو استحال أي إجراء آخر، وفي هذه الحالة يحجز الحدث بجناح خاص، فإن لم يوجد ففي مكان خاص ويخضع بقدر الإمكان لنظام العزلة في الليل.[1]

ورغم كل هذه الإجراءات وغيرها، والتي من شأنها أن تكفل التعرف على الحدث وأن ترفع الرهبة من نفسه، حتى لا تزداد حالته سوءا مما يعسر إدماجه رغم كل ذلك، فإن الصواب والتطبيق للقوانين لا يكفيان في ميدان إصلاح الأحداث، إذ لم تدعم هذه القوانين بقواعد ذات وحي نفساني وتربوي، إذ على القاضي أن يستفيد من الإكتشافات الحديثة في ميدان ديناميكية السلوك الإنساني، فيتعرف على تقنيات الإستجواب ويحاول أن يخلق نوعا من الإلتقاء الإنساني بينه وبين الحدث الجانح، ولن يأتي ذلك إلا إذا وضع القاضي نفسه في مستوى فكر وكلام مخاطبه، "ولأحاطه باهتمام بالغ وأعطى شخصيته قيمة خاصة، وما ملاءمة قرار المحكمة لشخصية الحدث إلا احتراما له".[2]

كما ينبغي على القاضي في سبيل ذلك ألا يتعدى على ميدان الأخصائيين النفسانيين والإجتماعيين ولا يرفع إلى المنصب الفني الممتاز القادر على مراجعة أعماله.[3]

كما أن وضيفة قاضي الأحداث لا تقتصر فقط على تطبيق القانون كما هو الحال بالنسبة للقاضي العادي، وإنما هي أيضا عمل إجتماعي يهدف إلى حماية الحدث ووقايته وعلاجه، وعليه فهو يوصي بأن يتلقى قضاة الأحداث تكوينا خاصا في العلوم الإجتماعية والجنائية والإنسانية إضافة إلى ضرورة أن يكون قاضي الأحداث من ذوي الميول الخاصة للعمل في هذا الميدان.[4]

---

[1] المادة 456 من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري.

[2] Jean chazal.Etudes de crimonologie juvénile.presse universitaire de France,Paris,1952,p116

[3] المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري. **قاضي الأحداث والعلاقات الإنسانية**. بحث مقدم إلى الملتقى الوزاري المشترك لحماية الشباب، انعقد في الجزائر العاصمة من 29 إلى 31 جانفي 1974، ص29.

[4] نفس المرجع، ص31.

ثانيا: الشرطـــة:

بعد أن أقرت معظم الشعوب والأمم بضرورة معاملة الجانحين الأحداث وتحقيـــق قضاياهم بطريقة تتميز تماما عن معاملة المجرمين الكبار، كان على الشرطة وهـــي أول من تواجه الأحداث وتعرف أماكن تواجدهم وتقف على نشاطهم وعلى الأساليب والظروف التي تقودهم إلى التشرد والجنوح، وتراقبهم وهم يتحولون على ممر الأيام والـــسنين مـــن متشردين إلى جانحين، وتراهم وهم يدخلون الإصـــلاحيات ويخرجـــون منهـــا ليـــدخلوا السجون.[1]

بدأ التفكير على نطاق دولي في استحداث شـــرطة للأحـــداث، وبـــادرت منظمـــة الشرطة الجنائية الدولية "**INTEPOL** " منذ سنة 1974م للدعوة إلـــى ضـــرورة إنـــشاء شرطة خاصة بالأحداث، مع المطالبة بقيام هذا الجهـــاز بـــدوره فـــي وقايـــة الأحـــداث المعرضين للجنوح، إلى جانب قيامه بدوره الأساسي في علاج الأحداث الجـــانحين، كمـــا تضمنت توصيات الشرطة الدولية أن يكون رجال شرطة الأحداث ذوي صـــفات خاصـــة ومؤهلات معينة، وأن ينالوا تدريبا خاصا يؤهلهم لهذا العمل الذي يجـــب أن يتخصـــصوا فيه، وأن يباشروه على وجه يتفق مع الإعتبارات الحديثة في معاملة الأحداث ولتـــصرف في شؤونهم.[2]

إن أول أدوار الإصلاح هو القبض والإستجواب، لأنهما يوقعان في نفس الحـــدث صدمة، يجب أت تكون شافية لا صاعقة، ولذلك يجب أن يكونا معتدلي التأثير في نفـــسه ليخلصا ضميره عن طريق إرساء الهدوء والثقة من وطأة الألم، وهو دائما شديد الوطـــأة على النفس، لأن الحدث إذا ما استشعر الإحترام سهل رده إلىالصواب.[3]

من هذا فإن الضرورة تقتضي اختيارا صادقا لمن يتولون أمر الحدث منذ البدايـــة، وتدريبهم تدريبا خاصا حتى تكون لهم القدرة على تحقيق الأغراض التي يوكلون بهـــا لأن

---

[1] عبد العزير فتح الباب. **ملاءمة وجود شرطة الأحداث من وجهة نظر الخدمة الإجتماعية**. بحث مقدم إلـــى الحلقـــة الثانية لمكافحة الجريمة، منشورات المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، 1963، ص444.

[2] نيازي حتاته. **ملاءمة إنشاء شرطة الأحداث من الوجهة الشرطية**. بحث مقدم إلى الحلقة الثانية لمكافحة الجريمـــة، منشورات المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، 1963، ص 418.

[3] نفس المرجع، ص455.

طبيعة العمل والتعامل مع الأحداث تستلزم وجود أجهزة مختصة منذ اللحظة الأولى التي يبدأ فيها الإتصال بهم.[1]

ولما كانت الشرطة هي أول من يتصل بالحدث المنحرف وتتعامل معه في المرحلة الأولى من مراحل كشف انحرافه والتحقيق في قضيته، لذلك أصبح من الضروري في كل دولة توجد فيها مشكلة انحراف للأحداث أن تقوم في إطار أجهزة الشرطة إدارات وأقسام وفرق مختصة لرعاية الأحداث تستطيع التعامل معهم طبقا لقواعد وأصول معينة تتفق مع طبيعة الأحداث وتبعد عنهم كل النتائج غير المرغوب فيها إذ لم تحسن التصرف معهم، ويرى المؤتمر في هذا الخصوص مايلي:[2]

1_ألا يقتصر دور الشرطة المختصة على مجرد التعامل مع الحدث منذ ضبطه بل يمتد دورها إلى كل الإجراءات والتدابير الوقائية التي تستطيع الشرطة أن تقوم بها في كثير من الميادين لوقاية الأحداث من الإنحراف ودرء مخاطر الفساد عنهم.

2_ يعتبر العنصر النسوي في إطار شرطة الأحدث أمرا ضروريا نظرا للدور العام المستمر.

3_ لا تستطيع الشرطة المختصة أن تقوم بدورها الفعال إلا إذا استقلت في تكوينها واختصاصها ومقر عملها عن أجهزة الشرطة العادية التي تتعامل مع الكبار، ويدعم فعالية هذه الشرطة إرتداؤها زيا مدنيا عاديا.

4_ تستلزم عادة الأجهزة لرعاية الأحداث أن تختار لها من تتوفر فيهم صفات وميول معينة تتفق مع ما تستهدفه هذه الأجهزة في تعاملها مع الأحداث، على أن يدرب هؤلاء تدريبا خاصا قبل الإلتحاق بهذه الأجهزة وأثناء العمل فيها وأن تتضمن التدريب والتصرف في شأنه، وكذلك الإلمام الكافي بالنواحي النفسية والإجتماعية للحدث والأسباب العلمية لوقايتهم من الإنحراف أو علاجهم منه.

5_ من المعروف أن حجز الحدث أثناء تعامل الشرطة معه قد يؤدي إلى نتائج ليست في صالحه، ولذلك لا يجوز الإلتجاء إلى حجز الحدث إلا إذا اقتضت ضرورة قصوى وأن

---

[1] توصيات المؤتمر الخامس للدفاع الإجتماعي.**مجلة البحوث الإجتماعية والجنائية**. ع1، بغداد، 1974، ص12.

[2] نقلا عن عبد القادر محمد قواسمية. **جنوح الأحداث في التشريع الجزائري**. مرجع سابق، ص ص 159_160.

يستعاض عن حجزه بأية إجراءات أخرى كتسليمه إلى أسرته أو إلى من يؤتمن عليه من الأشخاص أو المؤسسات، فإذا كان لا بد من حجزه فينبغي أن يكون ذلك في مكان خاص معد لهذا الغرض بعيدا عن أماكن حجز الكبار وتتوفر فيه أوجه الرعاية الصحية والإجتماعية والنفسية، وأن يراعى تجنيبه الإنعزال التام عن أسرته أو بيئته الطبيعية.

6_ تقتضي مصلحة الحدث في كثير من الأحوال عدم المضي في الإجراءات القانونية معه حتى وصوله إلى القضاء، الأمر الذي يقتضي أن تكون للشرطة في حدود النظام العام الذي بحكم عملها سلطة التصرف في الحلات البسيطة تصرفا من شأنه أن يعيد الحدث إلى المجتمع دون تقديمه للمحاكم.

7_ إذا كان من الضروري الإحتفاظ ببصمات وصور الأحداث للتعرف على سوابقهم الجنائية الماضية فإن مصلحة الحدث تقتضي أن يكون ذلك في أضيق الحدود، على أن تمحى هذه السوابق متى بلغ سن الرشد حتى لا يكون مستقبله مهددا بماضيه.

8_ تستطيع الشرطة بما لها من إلمام بالعناصر المختلفة في المجتمع وبما لها من علاقات بمختلف السلطات والهيئات أن تقوم بدور فعال في توفير أنواع الرعاية للأحداث، سواءا كان ذلك مع عدم توفير الهيئات أو الأجهزة المختصة أو بالتعاون مع هذه الأخيرة.

شرطة الأحداث في الجزائر:

أقرت مديرية الأمن الوطني الجزائري بوزارة الداخلية سنة 1974م مشروع إنشاء فرقة لحماية الأحداث تتكون من فوجين أحدهما ذكور والآخر إناث.

_ فوج الذكور يتكون من ضباط للشرطة مكلفين بقضايا المراهقين.

_ فوج الإناث يتكون من مفتشات شرطة يهتمن بمشاكل الأطفال والمراهقات.

ويتمثل الدور الوقائي لشرطة الأحداث في الجزائر في:[1]

1_ مراقبة الأحداث في المحلات العمومية.

2_ البحث عن الأحداث الضالين وتقديمهم إلى الجهات المعنية.

3_ توزيع المطبوعات المكتوبة والسينمائية في أوساط الشباب وتبصيرهم للوسائل التي يتبعها البعض من العصابات المجرمة لإفساد الشباب وحضهم على الإخلاق الحسنة.

[1] تقرير الملتقى الوزاي المشترك لحماية الشباب، 1974، ص ص 17_18.

4_ ضبط الأشخاص الذين يستغلون نزوات الأحداث والشباب.

5_ تتبع قضايا الآباء الذين يعاملون أبنائهم معاملة سيئة وقاسية.

6_ تطبيق التشريعات المتعلقة بحماية الطفولة والمراهقة وجنوح الأحداث.

كما تم إنشاء خلية خاصة للشرطة في سنة 2000 تعمل على السهر على قضايا الأحداث والشباب من خلال القيام بأيام تحسيسية على مستوى جميع مراكز الشرطة لتبيان خطورة الإنحراف والجريمة وإدمان المخدرات، بالإضافة إلى تفعيل الرياضة الجوارية كوسائل للترفيه تنضمها الشرطة في الأحياء محاولة منها لسد أوقات فراغ الشباب تحت شعار "العقل السليم في الجسم السليم".

ثالثا:التدابير القانونية في التشريع الجزائري:

ويقصد بالتدابير القانونية، طرق الحماية والإصلاح التي تتضمنها تشريعات الأحداث في كل دولة، ويقوم قاضي الأحداث باختيار ما يراه مناسبا منها وحالة الحدث الجانح المعروضة أمامه، ولأن هذه التدابير تهدف إلى إصاح إلى إصلاح وعلاج الحدث فإنه من الضروري أن تكون قابلة للتعديل كلما اقتضت مصلحة الحدث لذلك، تماما كما هو الحال في علاج المريض، وهذا ما نجده مؤكد في المادة (482) من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري، حيث تقول المادة "أيا ما تكون الجهة القضائية التي أمرت باتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة (444) فإن هذه التدابير المنصوص عليها يجوز لقاضي الأحداث تعديلها أو مراجعتها في كل وقت، إما بناءا على طلب النيابة العامة أو على تقرير المندوب المعين في الإفراج تحت نظام المراقبة وإما من تلقاء نفسه".

كما اجازت المادة (483) من نفس القانون للوالدين أو للوصي وللحدث نفسه تقديم التعديل بقولها "إذا مضت على تنفيذ حكم صادر بإيداع الحدث خارج أسرته سنة على الاقل جاز لوالديه أو لوصيه تقديم طلب تسليمه أو إرجاعه إلى حضانتهم بعد إثبات أهليتهم لتربية الطفل وكذا تحسين سلوكه تحسينا كافيا، ويمكن للحدث نفسه أن يطلب رده إلى رعاية والديه أو وصيه بإثبات تحسين سلوكه، وفي حالة رفض الطلب لا يجوز تجديده إلا بعد انقضاء ثلاثة أشهر".[1]

[1] نقلا عن محمد عبد القادر قواسمية. مرجع سابق، ص167.

أنواع التدابير القانونية:

1_ التسليم:

نص المشرع الجزائري على التسليم كإجراء تقويمي يتخذ حيال الحدث الذي يمثل أمام المحكمة، حيث لا يجوز في مواد الجنايات والجنح أن يتخذ ضد الحدث الذي لم يبلغر سن النامنة عشر سنة كاملة إلا تدبيرا أو أكثر من تدابير الحماية والتهذيب كتسليمه إلى والديه أو لشخص جدير بالثقة.

وتسليم الحدث إلى والديه أو وصيه القانون يقره مقدرا أن تسليم الحدث لوالديه أو وصيه يكفل الإشراف الدقيق على سلوكه لأن المتسلم شخص مكلف برعاية الحدث والعناية بأمره شرعا، ثم أن له مصلحة في ذلك ولديه حافز يحمله على الإهتمام به، فالشارع يستعين بالواجب الطبيعي والإلتزام القانوني لإخضاع الصغير لرقابة حازمة صالحة.[1]

كما يذهب البعض إلى ضرورة النص على إقامة الحدث مع الشخص الذي حكم بتسليمه إليه، إذ لا فائدة من تسليم الحدث لشخص لا يقيم معه، وكثيرا ما قضي بتسليم الأحداث إلى آبائهم، وكذلك كان التسليم صوريا في حقيقته، لأن الأب ليس له محل إقامة أو أنه متزوج بغير أم الحدث ولا يقيم مع والده.[2]

أما فيما يخص تسليم الحدث إلى شخص جدير بالثقة فإن هذا الأخير يكون محل اختيار القاضي بعد دراسته لظروف الشخص، ويشترط قبول الشخص هذه المهمة لكي يكون القبول مصدرا لهذا الإلتزام الذي ألزم به الشخص نفسه بكفالة الحدث، حيث تضع المادة (444) من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري حدا أعلى للحكم بالتدبير المذكور فلا يجوز أن تتجاوز التاريخ الذي يبلغ فيه الحدث سن الرشد القانوني وتترك الحرية فيما دون ذلك لقاضي الأحداث.

كما حددت المادة (481) من نفس القانون على مسؤولية متسلم الحدث ففي فقرتيها الرابعة والخامسة تقول:"وإذا كشفت حادثة عن إغفال واضح للرقابة من جانب الوالدين أو

---

[1] محمدنجيب حسني. **دراسة تشريعية مقارنة في معاملة الأحداث المشردين**. بحث مقدم إلى الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة، المركز القومي للبحوث الإجتاعية والجنائية، القاهرة، 1963، ص130.

[2] محمد عبد المنعم رياض. (الأحداث في التشريع الجنائي المصري).**مجلة القانون والإقتصاد**.ع5، السنة السادسة.

الوصي أو متولي الحضانة أو عوائق منظمة مقامة في مباشرة مهمة المندوب، فلقاضي الأحداث أو قسم الأحداث أن يكون القرار المتخذ بالنسبة للحدث أن يحكم على الوالدين أو الوصي أو متولي الحضانة بغرامة مالية من (100) إلى (500) دينار جزائري، وفي حالة العودة فإن ضعف أقصى الغرامة يمكن أن يحكم به، ويلاحظ هنا أن المشرع الجزائري حكم بالتسليم بمجرد إعادة الحدث إلى كنف الظروف التي لعبت دورا هاما ف خلق سلوكه الجانح، بل إصلاح حالة الحدث ومحاولة الحيلولة بينه وبين عودته إلى الجريمة، وذلك من خلال الرقابة المفروضة عليه أثناء وجوده مع عائلته كما أنها تعتبر مقدمة لإستجماع مقومات مسؤولية وليه، "يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة وبغرامة مالية من 500 إلى 5000 دينار جزائري، أحد الوالدين الذي يعرض صحة أولاده أو واحدا أو أكثر أو يعرض أمنهم أو خلقهم لخطر جسيم بأن يهمل رعايتهم أو لا يقوم بالإشراف الضروري عليهم، ذلك سواءا كان قد قضي بإسقاط سلطته الأبوية عليهم أو لم يقض بإسقاطها."[1]

2_ التوبيخ أو الإنذار:

عرف المشرع الجزائري التوبيخ كإجراء تقويمي، حيث نصت المادة (466) من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري على أن يحال المتهم الذي لم يبلغ الثامنة عشر سنة في قضايا المخلفات على محكمة المخالفات، وتنعقد هذه المحكمة بأوضاع العلانية المنصوص عليها في المادة (468) فإذا كانت المخالفة ثابتة جاز للمحكمة أن تقضي بمجرد التوبيخ البسيط للمتهم، وتقضي بعقوبة الغرامة المنصوص عليها قانونا.

وإذا كان القانون لم يحدد طريقة التوبيخ، أخصها أن لا يكون التوبيخ متسما بالعنف أو بعبارات قاسية قد تترك آثار غائرة في نفيسة الحدث قد تؤدي إلى عكس النتائج المرجوة من عملية التقويم.[2]

---

[1] الفقرة الثالثة من المادة (330) من قانون العقوبات الجزائري.

[2] طه أبو الخير ومنير العصرة. **انحراف الأحداث في التشريع العربي والمقارن**.ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1961، ص522.

3_ الغرامة

يرى بعض الفقهاء الغربيين أن لعقوبة الغرامة قيمة تربوية، حيث أن أغلب الأحداث الذين يزيد عمرهم عن الخامسة عشر سنة يتقاضون مرتبات، وفي حالة تغريمهم فإنهم سيحاولون إصلاح أخطائهم ويتفهمون بأن عليهم أن لا يضيعوا دخلهم إذا كانوا فعلا يودون تحقيق آمالهم وأحلامهم، كما أن عقوبة الغرامة تساعد الحدث على محو الشعور بالإثم الذي تحمله، ومن ثمة يتمكن من استرجاع مكانته بسهولة في المجتمع. [1]

المشرع الجزائري في مواد المخالفات منح الحكم للحدث الذي يقل سنة عن الثالثة عشر سنة على أن تتوافق مع تدبير التوبيخ البسيط للمادة (446) من قانون الإجراءات الجنائية، فإذا لم تفض الغرامة من الحدث، فلا أقل من أن يكون قد طبق بحقه تدبير التوبيخ، بينما تجيز المادة (445) من نفس القانون لجهة الحكم بصفة استثنائية بالنسبة للأحداث البالغين من العمر أكثر من ثلاثة عشر سنة، أو تستكمل التدابير المنصوص عليها في المادة (444) بعقوبة الغرامة إذ ما رأت ذلك ضروريا نظرا للظروف أو لشخصية الحدث الجانح على أن يكون ذلك بقرار يوضح الأسباب التي دعتها إلى ذلك.

4_المراقبة الإجتماعية:

وهي تدبير علاجي يرمي إلى تأصيل الحدث الجانح إنسانيا و إجتماعيا دون أن يمس بالسلطة الأبوية في مقدار إشرافها على الحدث ودون حاجة إلى انتزاع الحدث من بيئته الطبيعية، وتمزيق صلاته بأسرته وأصدقائه ومدرسته أو عمله.[2]

وتتضمن المراقبة الإجتماعية قيام علاقة شخصية وثيقة بين المراقب والحدث الجانح بصورة تتيح للمراقب التعرف التام على خصائص الحدث وسماته وأخلاقه واتجاهاته وآماله ومخاوفه ومتاعبه وظروف أسرته وصلاته بعائلته وعلاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه وتلك هي العناصر الاولية لإعادة تشكيل شخصية الحدث من خلال مساعدته في جهوده الذاتية ليصبح قادرا على القيام بدوره في المجتمع دون صدام جديد

---

[1] محمد عبد القادر قواسمية. مرجع سابق، ص175.

[2] نفس المرجع، ص178.

مع القانون، وللمحكمة في سبيل ذلك أن تضع من الشروط ما يكفل قيام الرقابة بوظيفتها الإيجابية الفعالة، ويساعد في الوقت نفسه على منع ارتكاب جرائم أخرى.[1]

ولتطبيق هذه المراقبة الإجتماعية أجاز قانون الإجراءات الجنائية الجزائري لمحكمة الأحداث تطبيق نظام المراقبة الإجتماعية بحق جميع الأحداث الذين لا تتجاوز أعمارهم ثماني عشر سنة وبحق مختلف الجرائم سواءا كانت جنايات أم جنح أم مخالفات، وتنقسم المراقبة الإجتماعية إلى ثلاث أقسام:

القسم الأول:المراقبة المؤقتة:ففي هذه الحالة أجاز القانون لقاضي الأحداث في مرحلة التحقيق وضع الحدث المتهم تحت المراقبة الإجتماعية المؤقتة في المادة (445) " يجوز عند الإقتضاء مباشرة الحراسة المؤقتة تحت نظام الإفراج تحت المراقبة ويكون تدبير الحراسة قابلا للإلغاء دائما".

والهدف من هذا هو جمع الأدلة وتسليط الضوء على شخصية الحدث لإختيار الأسلوب الملائم لمعاملته ويدخل تحتها التحقيق الإجتماعي والتحليل الطبي (الأمراض العقلية والامراض النفسية).

القسم الثاني:المراقبة الغجتماعية للإختبار:وفي هذه الحالة تأمر المحكمة بوضع الحدث الجانح تحت المراقبة الإجتماعية بصفة مؤقتة بعد ثبوت إدانته، وقبل صدور الحك وهذا ما أكدته المادة (469) من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية: "غير أنه يجوز لقسم الأحداث بعد أن يعد صراحة في إدانتة المتهم وقل أن يفصل في شأن العقوبات أو التدابير أنيأمر بوضع الحدث بصفة مؤقتة تحت نظام الإفراج مع المراقبة فترة تحدد مدتها"، وتعتبر هذه الصورة نوعا من الإختبار يتيح للمحكمة ملاحظة التطور السيكولوجي والعقلي، كما أنه يمنح الحدث الذي ندم الإستفادة من هذا الحكم الذي لا يترك أي أثر في الحياة ويتيح له فرصة ليقدم ما يثبت رغبته في إصلاح نفسه.

---

[1] نفس المرجع، ص178.

القسم الثالث:المراقبة الإجتماعية تدبير نهائي:في هذه الحالة تأمر المحكمة بوضع الحدث الجانح تحت نظام المراقبة الإجتماعية بصفة نهائية وذلك بعد الحكم بتسليمه إلى والديه أو وصيه أو لشخص جدير بالثقة.[1]

كما يجوز لقاضي الأحداث في الجزائر أن يأمر بوضع الحدث المرتكب لمخالفة تحت نظام المراقبة الإجتماعية عندما يحال إليه ملف القضية من محكمة المخالفات.[2]

ويحضر الحدث ووالده أو وصيه أو الشخص الذي يتولى حضانته في جميع الأحوال التي يتقرر فيها نظام الإفراج المراقب بطبيعة هذا التدبير والغرض منه الإلتزامات التي يستلزمها "وهذا يعني أن المشرع الجزائري قد ترك أمر تقدير شروط المراقبة الإجتماعية لمحكمة الأحداث التي لها وحدها سلطة تقديرها في ضوء ما تستخلصة من دراسة شخصية الحدث وظروفه".[3]

كما يوجد في الجزائر جهاز إداري خاص للقيام بخدمات المراقبة الإجتماعية يسمى بمصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح، ملحق بمحاكم الأحداث ويتكون من نوعين من المراقبين مراقبون دائمون (مندوبون دائمون) والمراقبون المتطوعون (مندوبون متطوعون)، فيما يخص الدائمون فيتم إختيارهم من بين المربين الإختصاصيين.[4]، وهم مسؤولون مسؤولية مباشرة أمام قاضي الأحداث المختص، ومهمتهم إدارة وتنظيم عمل المندوبين المتطوعين، كما أنهم يباشرون فضلا عن ذلك في مراقبة الأحداث الذين عهد إليهم القاضي شخصيا برعايتهم.[5]، وفيما يخص المتطوعون فيعينهم قاضي الأحداث من بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم واحد وعشرين سنة على الأقل، والذين يكونون جديرين بالثقة وأهلا للقيام بإرشاد الأحداث.[6]

---

[1] المادة 446 من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري.
[2] المادة 462 من نفس القانون.
[3] الفقرة الأولى من المادة 481 من نفس القانون.
[4] المادة 480 من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري.
[5] المادة 479 من نفس القانون، الفقرة الثالثة.
[6] المادة 480 من نفس القانون، الفقرة الأولى.

ويعين مراقب (مندوب) بالنسبة لكل حدث إما بأمر من قاضي الأحداث أو عند الإقتضاء من قاضي التحقيق المختص بشؤون الأحداث، وإما بالحكم الذي يفصل في موضوع القضية.[1]

كما تناط بالمندوبين مهمة مراقبة الظروف المدنية والأدبية لحياة الحدث وصحته وتربيته وعمله وحسن استخدامه لأوقات فراغه ويقدمون حسابا عن نتيجة أداء مهمتهم لقاضي الأحداث بتقارير كل ثلاث أشهر وعليهم من ذلك موافاته بتقرير في الحال فيما إذا أساء سلوك الحدث أو تعرض لضرر أدبي وعن الإيذاء الذي يقع عليه، وعن تعويق المدير الذي يعطلهم في القيام بعملهم وبصفة عامة كل حادثة تبدو لهم منها أنها تسوغ إجراء تعديل في تدابير إيداع الحدث أو حضانته.[2]

كما تدفع مصاريف الإنتقال التي يتكبدها جميع المواطنين لرقابة الأحداث من مصاريف القضاء الجزائري.[3]

5_ مؤسسات الأحداث:

عرف الإيداع في المؤسسة في أوروبا كوسيلة علاجية منذ منتصف القرن الثامن عشر، عندما أنشأ "**بستلـزي**" أول مدرسة للأيتام في سويسرا. [4]، ثم ظهرت أسماء أخرى كلها كانت تهدف إلى رعاية اللقطاء والمهجورين من طرف آبائهم، وأول مدرسة إصلاحية لعلاج الأحداث الجانحين ظهرت في نيويورك عام 1924م تحت إسم "**ملجـأ**".[5]

ولقد عرف المشرع الجزائري فكرة الإيداع في المؤسسات كوسيلة علاجية، فنص قانون الإجراءات الجنائية الجزائري على أنواع مختلفة من المؤسسات نلخصها فيما يلي:

1_مراكز الإستقبال وأقسام الإستقبال، حيث يقيم الأحداث أثناء التحقيق الإبتدائي.[6]

2_ مراكز الملاحظة كفحص الأحداث بدنيا ونفسيا.[7]

---

[1] المادة 278 من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري، الفقرة الثانية.

[2] المادة 479 من نفس القانون، الفقرتين الأولى والثانية.

[3] المادة 480 من نفس القانون، الفقرة الثالثة.

[4] سهيلة كامل شبيب. دور **البحث العلمي ومراقبة السلوك في معالجة ظاهرة انحراف الأحداث**. بحث مقدم إلى الحلقة 6 الخاصة بمعالجة ظاهرة جنوح الأحداث، بغداد، 1981، ص5.

[5] سعدي بسيسو. مجلة علم النفس الجنائي. ج1، مطبعة النقض، بغداد، 1949، ص81.

[6] المادة 455 من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري، الفقرة الثانية والثالثة.

[7] نفس المادة من نفس القانون، الفقرة الخامسة.

3_ منظمات أو مؤسسات عامة أو خاصة معدة للتهذيب أو التكويت المهني.[1]

4_ مؤسسات طبية أو طبية تربوية.[2]

5_ مؤسسات عامة للتهذيب تحت المراقبة أو للتربية الإصلاحية للأحداث الذين يتـــراوح سنهم بين 13 _ 18 سنة.[3]

6_مصالح عمومية مكلفة بالمساعدة.[4]

7_ مدارس داخلية صالحة لإيواء الأحداث الجانحين في سن الدراسة.[5]

إضافة إلى ذلك تضيف المادتان (445_486) من قـــانون الإجـــراءات الجنائيـــة الجزائري المؤسسات العقابية المخصصة لإستقبال نوعين من الأحداث الجانحين:

1_ الأحداث الذين بلغوا أكثر من ثلاثة عشر سنة والذين أدينوا بعقوبة الحبس.

2_الأحداث الذين يتراوح عمرهم بين السادسة عشر والثامنة عشر والذين تبين عدم الفائدة من تطبيق التدابير الواردة في المادة (444) عليهم.[6]

---

[1] المادة 444 من قانون الإجراءات الجنائية.

[2] نفس المادة من نفس القانون، الفقرة الرابعة.

[3] نفس المادة نت نفس القانون، الفقرة السادسة.

[4] نفس المادة من نفس القانون، الفقرة الخامسة.

[5] نفس المادة من نفس القانون، الفقرة السادسة.

[6] محمد عبد القادر قواسمية. مرجع سابق، ص ص 195_196.

الفصل الخامس:

الدراسة الميدانية

المبحث الأول :عرض خصائص أفراد العينة

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الفصل الخامس:

الدراسة الميدانية

المبحث الأول:عرض خصائص أفراد العينة:

الجدول رقم(6)

يبين توزيع المبحوثين حسب السن

السن	التكرار	%
14_13	17	%18.88
16_15	50	%55.56
18_17	23	%25.56
المجموع	90	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(6) بأن غالبية المبحوثين هم من الفئة العمرية (15–16) إذ بلغت النسبة(55.56%)، وتليها الفئة العمرية (17–18) بنسبة (25.56%)، بينما مثلت الفئة العمرية (13–14) نسبة(18.88%) من المبحوثين.

نستنتج أن في الفئة العمرية (15–16) يحتمل أن يطرد فيها كثير من الأحداث من المدارس فيبقون بدون عمل يتسكعون في الشوارع، و بالتالي حضوض سقوطهم في الجنوح كثيرة خاصة و أن السن القانونية للعمل في الجزائر 18 سنة، بالإضافة إلى عدم وجود مناصب الشغل.

كما أن هذه الفئة العمرية تمثل سن المراهقة و هي مرحلة النمو الخطيرة التي إن لم تلب فيها متطلبات الحدث الأساسية فإنه يندفع لإشباعها بالطرق غير المشروعة، و خاصة في غياب الضبط الإجتماعي في الأسرة، فهذه الفترة من العمر تتميز بالميل الشديد إلى الإستقلالية و النضج العقلي الذي يمكن المراهق من إدراك المفاهيم المجردة، و بالتالي تصبح نظرة المجتمع إلى المراهق و إلى سلوكه نظرة المسؤول مما يدفعه إلى القيام بالسلوكات المنحرفة ليختبر هذه المسؤولية التي حمله إياها المجتمع.

الجدول رقم (7)

يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	%
أمـــــــــــي	5	%5.56
إبتدائـــــــــــي	64	%71.12
متوســـــــــط	15	%16.66
ثانـــــــــــوي	6	%6.66
المجموع	90	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (7) بـــأن نـــسبة(71.12%) مـــن المبحـــوثين ذوي مستـــــوى إبتدائي، ونـــسبة(16.66%) ذوو مـــستوى تعليمـــي متوســـط، فـــي حـــين نسبة(66.6%) من المبحوثين ذوي مستوى تعليمي ثانوي، في حين نسبة و(65.5%) من المبحوثين أميين.

فالمستوى التعليمي يعمل على ضبط سلوك الفرد ودعمه بالمكنيزمات التي تحـــول دون خروجه عن قيم وعادات ومعايير المجتمع، وذلك من خلال ما يتلقـــاه الحـــدث فـــي المدرســـة مـــــن برامج تـــعليمية، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للفـــرد مكنـــه مـــــن الإطلاع علـــــى الوسائل الكفيلة بإندماجه فـــي المجتمع واحترام قـــوانينه، كـــما يتمكن مـــن التـــــدرب علـــى تحمل المسؤولية الإجتماعية ليتمكن من ضبط الإنفعال النفـــسي والتحكم فـــي النفس والسلوك مما يجعله فردا ذا شخصية سوية.

فالجانحون الأحداث ذوو المستوى الإبتدائي في دراستنا هذه لم يتمكنوا مـــن إدراك معايير وقوانين المجتمع نظرا لمستواهم المحدود وبذلك إنحرفوا عن قيم المجتمع.

الجدول رقم (8)

يبين توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن

نوع المسكن	التكرار	%
فلـــــــــه	7	%7.78
شقـــــــــة	25	%27.78
بيت تقليدي	26	%28.89
بيت قصديري	32	%35.55
المجموع	90	%100

يتبين من الجدول رقم (8) بأن نسبة (35.55 %) من المبحوثين يسكنون في بيوت قصديرية، ونسبة (28.89 %) يسكنون في بيوت تقليدية، ونسبة (27.78 %) يسكنون في شقق، ونسبة (7.78 %) يسكنون في فلات.

إن البيوت القصديرية التي لا تتوفر علـــى المرافق الـضرورية للراحـة بعـدد غرفها الذي لا يزيد عن غرفتين، وضيق أزقتها بالإضافة إلى البيوت التقليديـة التـي تتواجد بكثرة في الأحياء الشعبية القديمة والتي تتميز بقدمها وكثـرة سـاكنيها وانتـشار المخدرات والبطالة تيسر سبل الانحراف، فبفعل الإكتضاض نتيجة كـبر حجـم العائلـة الجـزائـرية يضطـر الأحداث إلى الخروج إلـى الشوارع خاصة فـي فترات الحـر الشديد حيث تصبح الإقامة غير محتملة في هذه البيـوت خاصـة القـصديرية منـها، فالأطفال يستغون غياب الآباء من أجل الحصول علـى لقمة العـيش ويـذهبون إلـى المزابل العمـومية ويبحثون عما يمكن استعماله أو يقومون بـبعض الأعـمال التـي تفترب من التسول مما يجرهم في وضعية أو أخرى إلى السلوك الجانح.

وإذا كان الإكتضاض وعدم الملاءمة مـن مميزات البيوت القصديـرية والبيـوت التقليدية، فإن الشقق في الجزائر لم تخطط بما يناسب العائلة الجزائرية فيما يخص تقاليدها فأغلبها كبيرة العدد، فنظام الشقة ذات غرفة أو غرفتين لا يلائم هذه العائلات، وخاصة في

العمارات ذات الطوابق المرتفعة دون مرافق عامة ومساحات خضراء التي تدفع الأطفال إلى تبني السلوكات المنحرفة تحت تاثير الملل وعدم وجود مكان لقضاء وقت الفراغ.

كما تؤكد نسبة الإنحراف المنخفضة في الفلات على علاقة الجنوح بنوع المسكن.

جدول رقم (9)

يبين توزيع المبحوثين حسب الحالة الدراسية

الحالة الدراسية	التكرار	%
مطرود	39	%43.33
متخلي عن الدراسة	46	%51.11
لـــــــم يدرس	5	%5.56
المجموع	90	%100

يتبين من الجدول رقم (9) بأن نسبة (51.11 %) من المبحوثين متخلين عـــــن الدراسة، ونسبة (43.33%) مطرودين من المدرسة، في حـــين نـــسبة (5.56%) لـــم يلتحقوا بالدراسة.

إن تخلي الأحداث عـــن الدراسة قد يعود إلـــى إخفاقهم في الإمتحانـــات لمـــرات متعددة، فنطرا لكثرة إعادة السنة فهم يفضلون التخلـــي عـــن الدراسة والبحث عـــن عمل نتيجة الظروف المعيشية الصعبة التـــي يعيشونها، كـــما يجبر آخرون على الطـــرد مـــن المدرسة نتيجة إما لكبر سنهم أو إنتهاء السنوات القانونية لإعادة السنة، فلهذين النتيجتـــين يجد الأحداث انفسهم بدون مستوى تعليمي يمكنهم من إيجاد عمل محتـــرم الـــشيء الـــذي يدفعهم إلى اشباع حاجياتهم بالطرق غير الشرعية ويقعون في الإنحرافات.

إن الفشل المدرسي والطرد من المدرسة، خاصة في سن مبكرة قـــد يـــؤثر علـــى التحصيل التربوي ويقف عائقا أمام التنشئة الأسرية السليمة، كمـــا يـــؤثر علـــى ســـلوك الأطفال، فالأحداث المطرودون من المدرسة في سن مبكرة ونتيجة لتسكعهم في الـــشوارع

بـــلا هدف وعـــدم وجـــــود رقابة والدية، يجدون أنفسهم أكثـــر عـــــرضة للإخـــتلاط بالجمـــــاعات المنحـــرفة وبالنشاطات الإجرامية أكثر من غيرهم، هذه الجماعات التي قد تمنح لـــهم بعض الترقية والربح المالي والمركز الإجتماعي الـــذي يحـــدد طمـــــوحاتهم الشيئ الـــذي لا تقدمـــه لـــهم مؤسسات المجتمع نظرا لوجود المستوى التعليمي كعـــائق يحول دون بلوغهم الأهداف التي يسطرونها ويعملون على بلوغها بكل الطـــرق وبـــذلك يسهل عليهم الإندماج ضـــمن الزمر المنحرفة التي تقودهم بمرور الوقت إلى الإحترافيـــة في مجال الإجرام والإنحراف.

الجدول رقم (10)

بيين توزيع المبحوثين حسب الامراض

الأمراض		التكرار	%
نعم	الربو	18 **% 34.62**	%57.78
	الحساسية	11 **%21.15**	
	أمراض أخرى	23 **% 44.23**	
لا		38	%42.22
المجموع		90	%100

يتبين لنا من الجدول رقم (10) بأن نسبة (57.78 %) من المبحوثين مصـــــابون بأمراض حيث تمثل الأمراض المختلفة نسبة (44.22 %) ويمثل الربو نسبة (34.66 %)، وتمثل الحساسية نسبة (21.12 %)، بينما نسبة (42.22 %) من المبحوثين لا يـــــعانون من أي مرض.

ويمكن تفسير ذلك بأن الأحداث الساكنين فـــي البيـــوت القـــصديرية والبيـــــــوت التقليدية الشعبية هم أكثر عرضة للأمراض نتيجة إنعدام النظافة وكثرة السكان فـــــي هذه

الأحياء حيث تكثر المزابل الفوضوية التي يلجا إليها غالبية أطفال سكان هذه الأحياء وبذلك يتعرضون إلى مثل هذه الأمراض، خاصة في البيوت التي تعاني من الرطوبة الكبيرة داخل غرفها في الأحياء الشعبية التقليدية.

الجدول رقم (11)

يبين توزيع المبحوثين حسب أسباب دخولهم إلى مركز إعادة التربية

أسباب الدخول	التكرار	%
السرقة	29	%32.22
العدوان	13	%14.43
التشرد	11	%12.22
تناول المواد المخدرة والكحول	15	%16.67
الهروب من البيت	10	%11.12
الإتصال الجنسي غير الشرعي	12	%13.34
المجموع	90	%100

يتبين من الجدول رقم (11) أن نسبة (32.22 %) من المبحوثين كانت السرقة سببا لدخولهم إلى المركز، ونسبة (16.67 %) بسبب تناول المواد المخدرة والكحول" ونسبة (14.43%) بسبب العدوان سواءا الجسدي منه أو اللفضي، ونسبة (13.34%) منهم نتيجة قيامهم بإتصال جنسي غير شرعي بما فيه اللواط أو الزنا، ونسبة(12.22 %) منهم لتشردهم في الشوارع، ونسبة (11.12 %) نتيجة هروبهم من البيت لأسباب متعددة.

نستنتج أن السرقة تحتل المرتبة الأولى نظرا للأوضاع الإجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري، فنتيجة لعدم إشباع حاجيات الأطفال البيولوجية والنفسية يتوجه الأطفال لإشباعها عن طريق سرقة أشياء إما لأكلها أو لتوفير المال قصد اللعب والترفيه في قاعات اللعب المختلفة والمتوفرة بشكل كبير في الجزائر ،خاصة إذا لاحظوا

أصدقائهم معتادين على مثل هذه القاعات ويصفونها لـــــهم بالأوصـــاف المغريـــة التـــي تشوقهم إلى ذلك، بينما تناول المخدرات كان في المرتبة الثانية، فمرحلة المـــراهقة ومـــا لدورها مـــــن حب الإطلاع والهروب من الواقع فنتيجة للمشاكل التي يعاني منها الحدث وخـــاصة الأســـرية منها التي تعمل على هروب الاحداث من المنازل والخـــروج إلـــى الشارع حيث قرناء السوء المعتادين على مثل هـــــــذه العقاقير فيسهل عليهم الحـــصول على المخدرات التـــي حين يتناولونها يقدمون على إنحرافات أخرى أخطر كالقتل تحـــت تأثير مفعول المخدر والتعدي على الآخرين الذي جاء في المرتبة الثالثة، بينما الإتـــصال الجنسي غيـــــر الشرعي يرتبط إرتباطا وثيقا بمـــــرحلة المـــراهقة وخاصـــة مـــــــع نقص الثقافة الجنسية وإنعدام الضبط الإجتماعي الأســـــري، بينمـــا نـــسبتـــي الهـــروب والتشرد كانتا في المؤخرة ويمكن ربطهما بالمشاكل الأسرية فالهروب تكون نهايته التشرد في أغلب الأحيان.

الجدول رقم (12)

يبين توزيع المبحوثين حسب مراتبهم بين إخوتهم

المراتب	التكرار	%
الأول	31	%31.44
الأوسط	37	%41.12
الأخير	22	%24.44
المجموع	90	%100

يتبين من الجدول رقم (12) أن نسبة (41.12 %) من المبحوثين كـــان تـــرتيبهم وسط بين إخوتهم، ونسبة (31.44 %) كـــــان ترتيبـــــهم الأول بيـــن إخوتهم، في حين نسبة (24.44%) كان ترتيبهم الأخير بين إخوتهم.

إن الأطفال الذين يتمتعون بقدر كبير من الحب والحنان بفعـــل مـــراتبهم الأولـــى والأخيرة قد يكونوا أقل عرضة للجنوح من الأطفال ذوي المراتب الوسطى، الذين يمثلون

في دراستنا نسبة (41.12 %) وذلك نتيجة الإهمال الذي يتعرضون إليه من طرف آبائهم إما بسبب كثرة الأطفال لدى أسر أفراد العينة ، هذا الحجم الكبير يكون عائقا أمام الضبط الإجتماعي الأسري، فيجد الأطفال نوعا من الحرية في التصرف داخل وخارج البيت وبذلك تكون حضوض سقوطهم في الجنوح كبيرة خاصة إذا شعروا بالإهمال وعدم المساواة بينهم وبين إخوتهم ذوي المراتب الأولى و الأخيرة، فبدافع الإنتقام وتأكيد الذات يتوجه الأحداث إلى السلوكات المنحرفة للفت انتباه الآباء نحوهم.

كما أن الأطفال ذوي المراتب الوسطى في بعض الأحيان يكونون أطفال غير مرغوب فيهم إما لأنهم جاءوا فوق العدد الذي تريده الأسرة وإما للجنس المولود الذي يخالف الجنس الذي تنتظره الأسرة الشيء الذي يكون عائقا أمام تمتع الحدث برعاية أسرية طبيعية، كما قد تدفع بهم الأسرة إلى العمل لزياده دخلها لكثرة عددها الأمر الذي يؤثر على الحدث نفسيا واجتماعيا ويدفع به نحو الجنوح.

المبحث الثاني:تحليل المعطيات الميدانية:

أولا:عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى:

جدول رقم (13)

يبين توزيع المبحوثين حسب عدد الإخوة وعدد الغرف

عدد الإخوة / عدد الغرف	1	2	3	4	5	6 فأكثر	المجموع	%
غرفة				3 % 42.58	2 % 11.76	25 % 47.16	30	%33.33
غرفتين	3 % 50			3 % 42.85	6 % 35.29	10 % 18.86	22	%24.45
3غرف	2 33.33 %		2 % 40	1 % 14.28	1 % 5.88	12 % 22.64	18	%20.00
4غرف	1 16.67 %	2	2 % 40			6 % 11.32	11	%12.22
5غرف فأكثر			1 %20		8 % 47.05		9	%10.00
المجموع	6 % 100	2	5 % 100	7 % 100	17	53 % 100	90	%100

يتبين لنا من خلال الجدول(13) بأن نسبة(33.33 %) من المبحوثين يسكنون في غرفة واحدة ، ونسبة(24.4%) منهم يسكنون في منازل ذات غرفتين ، ونسبة (20%) منهم يسكنون في منازل ذات 3غرف ، ونسبة(12.2 %) يسكنون في منازل ذات 4 غرف ، ونسبة(10%) من المبحوثين يسكنون في منازل ذات 5 غرف فأكثر.

نستنتج من هذه النسب بأن عدد الغرف القليل عند أفراد العينة و حجم الأسرة الكبير كان له علاقة بجنوحهم فالعيش في مسكن مكتظ يخلق ضغوطا وتوترا أكثر من العيش في سكن واسع ومريح ففي دراستنا هذه بلغ معدل الأفراد في الغرفة الواحدة7 مما يدل على أن الاكتضاض كان سببا مباشرا في الجنوح، فهو يؤدي إلى نقص الخلوة و بالتالي قد يساهم في الجنوح الجنسي، كما أن الوالدين ومن أجل الحصول

علـــى الخلوة والراحة والهدوء يجبرون على طرد الأبناء إلى الشارع حيث تتوفر فرص كبيرة لارتكاب مختلف الإنحرافات.

ويعود سبب هذا الاكتضاض إلى عدم ملاءمة السكنات التي تنجزها الدولة مع حجم العائلة الجزائرية المتميزة بالحجم الكبير، ففي هذه الدراسة (58.89%) من أفـــراد العينة حجم أسرهم يزيد عن 8 وبعدد غرف لا يتعدى 3غـــرف، خـــــاصة مـــع انـــــعدام المساحات الخضراء ومساحات لعب الأطفال التي تدفع الأطفال وتحت تأثير الملل إلـــى تعلم السلوكات المنحرفة والإندماج ضمن الزمر المنحرفة.

كما قد يؤدي هذا الإكتضاض إلى المشاكل الأسرية وخاصة إلـــى الطـــلاق بفعـــل العيش في أسر موسعة، مما ينعكس سلبا على الأطفال فيكبرون في محيط مفكك إجتماعيا تكـــــون نهايته الإنحراف والجنوح.

الجدول رقم (14)

يبين توزيع المبحوثين حسب دخل أسرهم

دخل الأسرة	التكرار	%
أقل من 10000دج	28	%31.11
من10000_أقل 20000دج	37	%41.11
20000_أقل 30000دج	19	%21.11
30000دج فأكثر	6	%6.67
المجموع	90	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (14) بأن نسبة (41.11%) مـــن المبحـــوثين دخـــل أسرهم الشهري يتراوح مـــا بين 10000دج وأقل مـــن20000دج، ونـــسبة (31.11 %) دخل أســـــرهم الشهري أقل من 10000دج،ونسبة (21.11 %) دخل أسرهم يتراوح ما

بين 20000دج وأقل من30000دج،في حين نسبة (6.67 %) دخل أسرهم شهريا 30000دج فأكثر.

إن الدخل القليل للأسرة لا يلبي متطلباتها وخاصة ما ينتظره الأطفال من حاجيات مختلفة كاللباس والترفيه، وإذا عجزت الأسرة عن تلبية متطلبات الحدث فإنه قد يلجأ إلى السبيل غير المشروع لإشباع حاجياته فيرتكب بعض الإنحرافات كالإعتداء على الأموال بالسرقة التي قد يستعمل فيها بعض الإنحرافات الأخرى كالإعتداء جسديا على الأفراد الذين يعترضون طريقه.

إن الدخل الغير كاف يحد من طموحات الحدث ويقف عائقا أمامه لبلوغ مستوى الطموح الذي يسطره، الشيء الذي يجعله يستعمل جميع الطرق المشروعة منها وغير المشروعة لبلوغ مستوى هذا الطموح فيسقط في مهاوي الإنحراف والجريمة خاصة إذا رأى تأييدا من أسرته أو لا مبالاة منهم على ذلك، كما أن الدخل القليل يقترن بسوء التغذية وهذا يترتب عليه عدم القدرة على المقاومة، فالحدث إذا رأى والديه أو من يعيله غير قادرين على الإنفاق عليه فانه يلتمس ذلك في جماعات غير الأسرة فتفتح له الجماعات المنحرفة كجماعات السرقة والمخدرات ذراعيها لينحدر بعد ذلك معها في الإعتداء على الآخرين.

جدول رقم (15)

يبين توزيع المبحوثين حسب رأيهم في مستوى معيشة أسرهم

الإجابة	التكرار	%
فقيرة	65	%72.22
متوسطة	20	%22.22
غنية	5	%5.56
المجموع	90	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (10) بأن نسبة (72.22 %) من المبحوثين يعتبرون أسرهم فقيرة، ونسبة (22.22 %) يعتبرون أسرهم متوسطة، ونسبة (5.56 %) يعتبرون أسرهم غنية.

يعتبر الفقر عاملا مهما في تفسير جنوح الأحداث في هذه الدراسة، ويمكن إرجاع هذا الفقر إلى تقلب الإقتصاد الجزائري وإنتقاله من الإقتصاد الموجه إلى الإقتصاد الحر،ف خلال الثمانينيات كان المجتمع الجزائري يعيش حالة من الرخاء وبداية من التسعينيات وبفعل غلق المؤسسات العمومية التي كانت تضم عددا كبيرا من العمال الذين تم تسريحهم أصبحت القدرة الشرائية للمواطن ضعيفة، الشيء الذي يفسر جنوح أحداث الآسر الفقيرة بنسبة كبيرة نظرا لعدم إشباع حاجياهم واعتماد أفرادها على دخل الأب فقط.

إن حكم أفراد العينة بنسبة كبيرة على أسرهم بالفقر في حد ذاته دليل على معاناة هؤلاء الأحداث الذين توجهوا نحو الإنحراف نتيجة لعدم تمكن آسرهم من إشباع حاجياهم المختلفة، فنظرة الحدث إلى أسرته بأنها فقيرة يولد لديه نقص وإحباط خاصة في مرحلة المراهقة، لهذه الأسباب فهو يميل إما للإنتقام من أسرته وذلك بإقحامها في المشاكل التي يحدثها هو نتيجة عجزها عن توفير حاجياته وإما يحاول الدفع بها نحو تحسين ظروفها بأي وسيلة كانت مشروعة أو غير مشروعة وفي كلا الحالتين تكون نهايته في الإنحراف و حتي إرتكابه بعض الجرائم.

جدول رقم (16)

يبين توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن والمتطلبات الضرورية والتأثيث المنزلي

نوع المسكن / المتطلبات	بيت قصديري		بيت تقليدي		شقة		فلة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الكهرباء	17	%53.11	26	%100	25	%100	7	%100
الماء الشروب	_	_	17	%65.34	25	%100	6	%85.77
الغاز	_	_	18	%69.23	25	%100	5	%71.44
أنابيب صرف المياه القدر	_	_	26	%100	25	%100	7	%100
الهاتف	_	_	12	%46.12	18	%72.00	5	%71.44
الثلاجة	11	%34.34	24	%92.34	25	%100	7	100
الفرن	6	%18.78	10	%38.45	16	%64.00	7	%100
المدفأة	7	%21.89	19	%73.08	21	%84.00	7	%100
التلفاز	12	%37.56	26	%100	25	%100	7	%100
الراديو	10	%31.22	22	%84.67	13	%52.00	7	%100
البرابول	14	%43.78	16	%61.11	23	%92.00	6	%85.77
آلة الغسيل	–	_	3	%11.56	4	%16	3	%42.88
المجموع	32		26		25		7	

يتبين من خلال الجدول رقم (16) بأن نسبة (53.11 %) من المبحوثين الساكنين في بيوت قصديرية موصولون بالكهرباء، ونسبة (43.77 %) منهم لديهم البرابول، ونسبة (37.55 %) لديهم التلفاز، ونسبة (21.88 %) لديهم الراديو، ونسبة(18.77%) لديهم الفرن، في حين أن شبكات الماء الشروب، الغاز، أنابيب صرف

المياه القذرة، الهاتف وآلة الغسيل منعدمة كليا في البيوت القصديرية مقارنة بالذين يسكنون في فلاة وشقق وحتى في بيوت تقليدية.

نستنتج من هذه المعطيات بأن التأثيث المنزلي يكون قد إرتبط إرتباطا وثيقا بالجنوح في البيوت القصديرية، وهذا يمكن إرجاعه إلى الضغوط التي تسببها الحياة الحضرية حيث يصبح البحث عن التأثيث المنزلي أكثر طلبا وبالتالي فإن عدم التمكن من الحصول على هذه المتطلبات يمكن أن يدفع بالكثير من الأحداث وحتى الكبار إلى الإستياء والإحباط والجنوح.

أما بخصوص إنعدام المتطلبات الأساسية في البيوت القصديرية فسببها هامشية هذه الأخيرة وعدم إنتمائها إلى المحيط العمراني للمدن، وإذا وجدنا (53.11 %) منهم موصولون بالكهرباء فهي بواسطة الأحياء المجاور فيضطر سكان الأحياء القصديرية إلى إيصال الكهرباء بالطرق غير الشرعية للإستفادة منها، الشيء الذي يبين ملاح الإنحراف عن القوانين الضابطة للمجتمع وهذه السلوكات تنتشر بفعل التنشئة الإجتماعية فتصبح من بين السلوكات غير الإنحرافية عند هؤلاء السكان وبذلك تكون ثقافة فرعية تشكلت على هامش الثقافة السائدة في المدينة.

كما أن إنعدام شبكات الماء الشروب في الأحياء القصديرية تجبر الآباء على الدفع بأولادهم إلى جلب الماء من الحنفيات العمومية التي تشب فيها المنازعات والإعتداءات بين الأحداث نتيجة كثرة الطلب على الماء وعدم توفر الحنفيات بالقدر الذي يلبي متطلبات هؤلاء.

إن عدم توفر أنابيب صرف المياه القذرة في البيوت القصديرية يعود إلى نفس السبب وهو ها مشيتها، حيث يضطر البعض منهم إلى ربط هذه الشبكات بالخنادق والبعض الآخر متروك في العراء مما يتسبب في انتشار الروائح الكريهة وكثرة الحشرات الضارة وخاصة في فصل الصيف، الشيء الذي يدفع أحداث هذه الأحياء إلى مغادرة أحيائهم والتوجه إلى أحياء مجاورة أين ينعدم الضبط الأسري ويقدمون على السلوك المنحرف نتيجة تعرفهم المستمر على بعض المجموعات المنحرفة التي تروج للمخدرات والسرقة.

جدول رقم (17)

يبين توزيع المبحوثين حسب توفير أسرهم للمتطلبات

المتطلبات / الإجابة	الأدوات المدرسية	اللباس الجديد	الألعاب الترفيهية	لا توفر شيئا من المتطلبات
نعم	**%78.89** 71	**%64.89** 58	**%38.89** 35	**%21.11** 19
لا	**%21.11** 19	**% 35.51** 32	**%61.11** 55	% 78.89 71
المجموع	%100 90	%100 90	%100 90	%100 90

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (17) بأن (978.8%) من أسر المبحوثين يوفرون لأولادهم الأدوات المدرسية.

في حين (121.11%) منهم لا يوفرون، ونسبة (64.89%) من أسر المبحوثين يوفرون لأولادهم اللباس الجديد في حين نسبة (35.51%) منهم لا يوفرون ,ونسبة (61.11%) من أسر المبحوثين لا يوفرون لأولادهم الألعاب الترفيهية في حين (38.89%) يوفرون هذه الألعاب.

نستنتج من هذه النسب بأنه بالرغم من توفير أسر المبحوثين الأدوات المدرسية لأولادهم إلا انهم سقطوا في الجنوح، نتيجة لعدم توفير هذه الأسر للباس الجديد و الألعاب الترفيهية، فاللباس أصبح ضرورة ملحة في عصرنا الحاضر، فهو يحدد الطبقة الإجتماعية للفرد و يجلب له إما الإحترام أو المهانة، فالأحداث الذين لا توفر لهم أسرهم اللباس الجديد والمحترم فإنهم يشعرون بالنقص ويصعب عليهم الإندماج في المجتمع، كما يتعرضون للسخرية وعدم الإحترام من طرف زملائهم، لذا فإن الأحداث أصبحوا يتجهون إلى العمل بغض النظر عن نوعه سواء طفيليا إو نظاميا مهملين بذلك الدراسة فيسقطون في الإنحرافات، كل هذا لشراء ما يلزمهم من التطلبات وأولها اللباس الجديد، تحت تأثير الموضات العالمية التي غزت السوق الجزائرية بفعل الإنفتاح الإقتصادي الذي

شهـــــدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة والذي أثر علـــى عقلية المجتمع حيث أصـــبح اللباس من المفاخرات بين الأطفال والمراهقين وحتـــى الكبار الذين أصبحوا يتخذون مـــن اللباس أولى الضروريات والمتطلبات الحياتية.

كما أن حاجة الأحداث للترفيه غالبا ما تعوض بمصاحبة مجموعـــات منـــــحرفة للحصول على هذه الالعاب الترفيهية عن طريق السرقة واللعب في قاعات الالعاب التـــي أصبحت تشكل ملتقـــى الأحداث والكبـــار، في ظل إنعـــدام المـــساحـــــات الخـــضراء ومساحات اللعب الجوارية في أغلب الأحياء الجزائرية، الأمـــر الـــذي يجـــــعل هـــؤلاء الأحداث يتفاعـــلون مع الجميع، حيث أن هذه القاعات أصبحت أوكـــارا تـــــروج فيهـــا المخدرات ويتـــم فيها التلاقي للتخطيط لشتى الإنحرافات وخاصة السرقة، فتفاعل الحدث مع هذه المجموعات خاصة في غياب الضبط الأسري يجعله يسقط في الإنحراف.

كما وجدنا أن 19 أسرة لا تلبي شيء من هذه المتطلبات لأولادها ،الـــشيء الـــذي يؤكد أن الاجنوح له إرتباط وثيق بعدم توفير متطلبات الأحداث، فالحـــدث إذا لـــم تـــشبع حاجاته الأساسية وحتى الثانوية فإنه يتجه لاشباعها بالطرق غير المـــشروعة والمنبـــوذة إجتماعيا وبذلك يسقط في الإنحراف.

جدول رقم (18)

يبين توزيع المبحوثين حسب العمل ونوع المسكن

نوع المسكن / العمل		بيت قصديري	بيت تقليدي	شقة	فله	المجموع		%	
نعم	بيع التبغ	4 **44.44** %	4 **44.44** %	1 **1.12** %		9 **100**%	10		
	العمل في المقهى	2 **100** %				2 **100**%	2.22		
	البيع في السوق السوداء	3 **100** %				3 **100**%	3.33	24	%26.67
	العمل في مقاولات البناء	3 **42.86** %	2 **28.58** %	2 **28.58**%		7 **100**%	7.78		
	اعمال اخرى	3 **100**%				3 **100**%	12.50		
لا		17	20	22	7	66		%73.33	
المجموع		32	26	25	7	90		100	
%		35.55	28.89	27.78	7.78	100			

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (18) بأن نسبة (73.33 %) من المبحوثين لا يعملون، ونسبة (26.67 %) منهم عاملون ، حيث أن كل العاملين في المقاهي و السوق السوداء وأعمال أخرى يسكنون في بيوت قصديرية، بينما العاملين في بيع التبغ نسبة (44.44 %) منهم يسكنون في بيوت قصديرية ونفس النسبة يسكنون في بيوت تقليدية. إلا أن العاملين في مقاولات البناء كانت نسبة (42.86 %) يسكنون في بيوت قصديرية ونسبة (28.58 %) يسكنون في بيوت تقليدية ونفس النسبة يسكنون في شقق.

نستنتج من هذه النسب بأن الأحداث هم عرضة للجنوح إذا كانوا متسربين من المدارس وبدون عمل، فإنعدام الدخل والنشاط الإقتصادي يخلق ضغوطا معتبرة على سقوط الأحداث في البدائل غير القانونية والمضادة للمجتمع، ففي ظل البطالة يجد الحدث نفسه منبوذ من طرف أسرته وغير قادر على توفير متطلباته، الأمر الذي يجعله يقبل على إتخاد السرقة والسلوكات الإنحرافية الأخرى بديلا للحصول على ما يريد، كما قد يحاول الإنتقام من أصحاب الأموال بفعل مركب النقص نتيجة الفقر والحاجة، فهو يرى بأن جميع من يملك المال عدوا له، أو قد أخذ نصيبه منه عنوة، وهذا ما تفسره الأعمال التي يقوم بها بعض الأحداث كسرقة الدكاكين ثم الإقبال على تحطيم ما تبقى من السلع أو افسادها لكي لا تصلح للإستعمال مرة اخرى.

وإذا كانت البطالة تعرض الأحداث إلى الجنوح فإن بعض أنواع الأعمال الطفيلية تعتبر مفسدة لسلوك الحدث أخلاقيا وإجتماعيا حيث أنها توفر فرصا وحوافزا لمخالفة القوانين الضابطة للمجتمع، نتيجة لما تلحقه من نتائج سلبية على الحدث، فأعمال بيع التبغ تساعد على تعلم التدخين الذي يقود بدوره إلى تعلم تناول المخدرات التي ينتهي متناولها في السقوط في شتى الإنحرافات تحت تأثير الإدمان، كما أن البيع في السوق السوداء الذي يجعل الحدث يتفاعل مع جميع الشرائح الإجتماعية ومع شخصيات مختلفة من الباعة الذين قد يكونوا منحرفين فيتعلم الحدث منهم الغش في السلع والتحايل على القوانين ،الشيء الذي يحفز الحدث على تعلم عصيان القوانين والهروب من ما من شأنه الإعتدال والسوية، كالغش في السلع قصد الحصول على أكبر قدر ممكن من المال بدون بذل جهد كبير وبون تسديد الضرائب والرسوم.

كما يتم توظيف الأحداث في مقاولان البناء وفي أعمال أخرى بودون ضمان إجتماعي نتيجة لصغرسنهم، فالسن القانونية للعمل في الجزائر محددة ب18سنة ،مستغلين بذلك هؤلاء الأحداث إما لأنهم لا يطلبون أجور كبيرة لجهلهم للرواتب التي يقدمها هؤلاء المقاولين أولرضاهم عن تلك الرواتب قصد المصروف الشخصي وتوفير المتطلبات الشخصية فقط.

هذا الإستغلال من طرف المقاولين يؤدي إلى نشوب منازعات ومشاجرات نتيجة عدم دفع أجرور هؤلاء الأحداث أو التاخر في دفعها، الشيء الذي يدفع بهم إلى إتخاذ بعض صور الإنحراف لنيل أجورهم وخاصة الإعتداءات الجسدية على أصحاب هذه المقاولات، بالإضافة إلى إحتمال تعلم الأحداث بعض السلوكات المنحرفة من العمال الكبار كالتهاون وعدم القيام بالعمل على أحسن وجه.

إن لعمل الحدث في الاعمال الصعبة يترتب عليهاآثار نفسية تكمن في شعور الحدث بالنقص في شخصيته وهو أقل من الآخرين حيث يرى أقرانه يعيشون حياة رغيدة ومتوافر فيها مقومات الأسرة الناجحة وهو محروم من ذلك، وسوء التكيف الإجتماعي مع نفسه ومع الآخرين و تكوين شخصية ضعيفة في المستقبل، كما يصاب الحدث بكثير من الأمراض الفقرات والعظام نتيجة القوة والضغط التي تحتاجها المهن التي يقوم العمل بها فهي أكبر من قدراته وطاقاته.

إن عمل أحداث البيوت القصديرية في مثل هذه الأعمال لزيادة دخل أسرهم وإشباع حاجياتهم المختلفة بقدر ما هو مقبول إجتماعيا من جانب الكد والحصول على الرزق بعرق الجبين، بقدر ما هو مفسدة لسلوكهم بحيث يساعد على نمو شخصية منحرفة بفعل ما يتفاعل معه الحدث في ميدان عمله من سلوكات إنحرافية يتعلمها من محيط العمل خاصة في محيط تلك الأعمال الطفيلية و الغير مستقرة والتي غالبا ما تعتبر خارجة عن ضوابط المجتمع، وهذا ما ينطبق مع دراسة انجليزية قام بها الباحثين"**بوتومس و ماكنتوك**" حيث وجدا أن ثلث الاحداث المودوعين في المؤسسات الإصلاحية كان معظمهم يعملون في الشوارع، وقد غيروا مهنهم أكثر من 9 مرات [1] مما يفسر إرتباط الجنوح بالأعمال في الشوارع وعدم إستقرار المهن.

[1] عي مانع، مرجع سابق، ص24.

جدول رقم (19)

يبين توزيع المبحوثين العاملين حسب الدخل

دخل الحدث العامل	التكرار	%
اقل مـــــــن10000دج	12	%50
من 10000دج الى 12000دج	7	%29.11
من 13000دج الى 15000دج	3	%12.55
اكثر من 15000دج	2	%8.34
المجموع	24	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (19) بأن نسبة (50 %) من المبحوثين العـــاملين دخلهم الشهري أقل من 10000دج، ونسبة (29.11 %) منهم دخلهم الشهري محـــصور بين 10000دج و 12000دج ، ونسبة (12.55 %) دخلهم محصور بـــين 13000دج و 15000دج، في حين نسبة (8.34 %) دخلهم اكثر من 15000دج.

نستنتج من هذه النسب بأن الدخل القليل للمبحوثين راجع الى النـــشاط الإقتـــصادي العابر كالأعمال الطفيلية وخاصة الموسمية كبيع التبغ والعمل في المقاهي وغيره ، لذا فإن الراتب الذي يتحصل علية لا يلبي حاجياته كلها خاصة إذا كان يساعد الأسرة في الإنفاق، مما يساعد على جنوحه نظرا لمحاولته دائما الزيادة في الدخل،ا لامر الذي يجعله يستعمل بعض الإنحرافات التي توفي بالغرض.

فالجنوح له علاقة بانخفاض الدخل، لانه يجـــعل الفرد عاجـــــزا عـــــن اشـــباع حـــاجاته الضرورية ويحد من طموحاته الخاصة التـــي يعمل مـــن خلالها علـــى تحسين ظـــروفه الإجتماعية والمادية، فهذا الدخل الضعيف الذي لا يستطيع الحدث أن يحـــقق به طموحاته لذا فإنه يصدم بالواقع المعاش ، لرؤيته بأن العمل هـــو الحـــل الوحيد للخروج من الطبقة الإجتماعية التي ينتمي اليها ، ولكن يكتشف بعـــض السلوكات المنحرفة لزيادة دخله الشيء الذي يقحمه في عالم الانحراف.

جدول رقم (20)

يبين كيفية إنفاق المبحوثين العاملين لدخلهم

كيفية الإنفاق	التكرار	%
المصروف الشخصي	03	%12.55
اللباس	07	%29.11
التدخين	05	%20.89
الإنفاق على الأسرة	09	%37.55
المجموع	24	%100

يتبين لنا من خلال هدا الجدول رقم(20) بان نسبة (37.55%) من المبحوثين العاملين ينفقون دخلهم الشهري على أسرهم، ونسبة (29.11%) منهم ينفقون دخلهم علـــى اللباس، ونسبة (20.89%) منهم ينفقون دخلهم على التدخين، في حين نـــسبة (12.55%) مـــنهم ينفقون دخلهم على المصروف الشخصي المتعدد.

نستنتج من هذه النسب بأن نسبة كبيرة من المبحوثين كانوا يعملون لمساعدة أسرهم علـــــــى الإنفاق، الشيء الذي جعلهم يكدون بشدة للحصول على اكبر قدر ممكن مـــــن المال بغض النظر عـــــن الطرق التي تساعدهم على زيادة الدخل ســـــواءا أكانت هـــذه الطرق مشروعة أو غير مشروعة الأمـــر الذي أدى إلى جنوحهم تحت ضغط الظـــروف الإجتماعية والإقتصادية القاهرة التي تجعل من الفرد لا يفرق مـــــا بين هو ســـوي وما هو منحرف.

كما نستنتج أيضا بأن اللباس أصبح ضرورة ملحة في عصرنا الحاضر فهو الـــذي يدفع الأحـــــــداث إلى العمـــل للحصول عليه نتيجة عدم تلبيته من طرف أســـرهم إمـــا نتيجة انعدام المال و إما لكثرة عدد الأطفال في الأسرة مهملين بذلك الدراسة.

كما أن إنفاق البعض مصروفهم الشهري على التدخين في حد ذاته سلوك انحرافي، فتحت تأثير هذه الآفة يضطر الأحـــــداث إلى العمل للحصول عليـــها بأنفسهم و تـــحقيق

الإستقلالية في الإنفاق نتيجة الإدمان ممـــا يدخلهم في مهاوي الإنحراف والجريمة بإعتبار أن التدخين يقود إلى تناول المواد المخدرة وعلى وجه الخصوص تناول الحشيش.

الجدول رقم (21)
يبين توزيع المبحوثين حسب أسباب عملهم

عمل الحدث بطلب من :	التكرار	%
الإب	6	%25.00
الإم	8	%33.33
لا أحد	10	%41.67
المجموع	24	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (21) بـــــأن نسبة (41.67 %) مـــن المبحـــوثين العاملين لم يجبرهم أحد على العمل، في حين نسبة (33.33%) كان سبب عملهم بطلـــب من الأم، ونسبة (25%) بطلب من الاب.

نستنتج من هـــذه النسب بأن الضرورة والحاجـــة الماســـة للمـــال قـــصد تـــوفير المتطلبات قد تكون سببا في جنوح أفراد العينة، فالضغوط التي يتعرض لـــــها الحـــدث تجعله يندفع إلى البحث عن همل لتلبية حاجياته و مساعدة الأسرة علـــى الإنفـــاق فـــــي أحيان كثيرة تحت ضغط الوالدين وخاصة في دراستنا هذه من طرف الأم، فنتيجة لعـــدم تمكن رب الأسرة من تلبية حاجيات أسرته فإن الأم تطلب من الأولاد الـــذهاب إلـــــــى العمل لمساعدة الأسرة متجاهلة النتائج السلبية التي تنعكس علـــى الطفـــل أثنـــاء عملـــه، بالإضافة إلى أن إكراه الطفل من طرف أمه على العمل يولد لديه عدة إحباطـــات وعقـــد نفسية تدفع به نحو تبني سلوكات منحرفة بفعل الظلم الذي يتعرض له فهو يحـــس نفـــسه منبوذ من طرف أسرته.

كـــــما أن نسبة من أفراد عينتنا قد إتجهوا إلى العمل بطلب من الأب وهذا يعـــود إما لكبر سن آبائهم فهم بذلك لا يستطيعون العمل نتيجة لضعف البنية الفيزيولوجية التـــي

تتدنى بفعل كبر السن ويصبح الإنسان عاجزا عن العمل، خاصة الأعمال التي تتطلب الجهد البدني، وإما لعدم بلوغ دخل الأب النصاب الذي من شأنه تلبية متطلبات أسرته وتأمين معاشها الأمر الذي جعل آباء أفراد عينتنا يطلبون من أولادهم العمل لزيادة دخل الأسرة وتوفير حاجياتهم الشخصية بأنفسهم،الشيء الذي أثر تأثيرا سلبيا عليهم، فالحدث إذا أرغم على العمل منذ صغره فإنه يشعر بالإستغلال والمهانة وتخلق لديه نزعة الإحتقار للأب العاجز على إعالة أسرته حيث تترجم ردود أفعاله في سلوكات غير لائقة كعقوق الوالدين وعدم إحترام المحيط الإجتماعي بما في ذلك الأفراد كإقدامه على التعدي على الآخرين جسديا أو التعدي على ممتلكاتهم.

جدول رقم (22)

يبين توزيع المبحوثين حسب الرضا عن الحالة الإقتصادية لأسرهم

الإجابة	التكرار	%
نعم	27	%30
لا	63	%70
المجموع	90	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (22) بأن نسبة (70 %) من المبحوثين غير راضين عن الحالة الإقتصادية لأسرهم، بينما نجد نسبة (30 %) من المبحوثين راضون عن الحالة الإقتصادية لأسرهم.

نستنتج من هذه النسب بأن الأوضاع الإقتصادية كانت مزرية جدا مما جعل غالبية المبحوثين غير راضين عن الحالة الإقتصادية لأسرهم ، فغالبية هذه الأسر أفرادها يعملون في أعمال يومية دخلها لا يلبي حاجيات أسرها بسبب كون غالبيتهم

من سكان الريف الذين نزحوا إلى المدينة، فهم غير مؤهلين للعمل في المدينة لتعودهم على الحياة الريفية القائمة على الفلاحة طوال السنة،وتوفر المدينة على الأعمال كالتجارة والصناعة والخدمات التي تتطلب مستوى تعليمي وتأهيل مهني.

ثانيا:عرض تحليل معطيات الفرضية الثانية:

جدول رقم (23)

يبين توزيع المبحوثين حسب ممارستهم للشعائر الدينية

الشعائر الدينية	التكرار	%
الصلاة	8	%8.89
الصوم	29	%32.22
الصلاة والصوم	19	%21.11
لا يمارس	34	%37.78
المجموع	90	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (23) بأن نسبة (37.78%) من المبحوثين لا يمارسون الشعائر الدينية، ونسبة (32.22%) يمارسون شعيرة الصوم، ونسبة (21.11%) يمارسون شعيرتي الصلاة والصوم معا، في حين نسبة (8.89%) يمارسون شعيرة الصلاة فقط.

إن عدم ممارسة الشعائر الدينية يمكن أن يؤدي إلى الجنوح، فالتربية الدينية تعمل على تزويد الطفل في مراحل عمره الأولى بالأخلاق الحميدة والأفكار التي من شأنها تقوية الشعور بالمسؤولية، كما تحثه على إحترام الآخر والحفاظ على نظام المجتمع من خلال شعيرة الصلاة، حيث ومن خلال القيام بها يتعلم الطفل أو المراهق المبادئ والمعايير التي تضبط المجتمع كما يتعلم تجنب السلوكات الخارجة

عــن الجماعة أو التي تجرمها الجماعة إنطلاقا من مبادئ الدين الإسلامي وذلك بمــعرفة الحلال مـــــن الحرام والصواب من الخطأ.

إن الصلاة بإعتبارها شعيرة ذات أهمية كبيرة فــي حياة الفــرد المــسلم، فهـــــي شرط الإسلام الأول بها يقوم الدين، كـــــما تعمل على القضاء على الفراغ لدى الأفــراد وخاصة المراهقين وذلك بتقوية أبدانهم وإكسابهم الحيوية والنشاط، فالحدث ومــن خــلال تأديته لهذه الشعيرة لا يجد الوقت للإختلاط بالرفقة السيئة التي تفــسد ســلوكه وتجعلــه منحرفا فمن خلال حفاظه عليها بإنتضام يتعلم إستغلال الوقت، كما تزيد الدروس الدينيــة التــي يقدمها الأئمة في المساجد من تقوية روح المقاومة لديه ضد كل المغريــات غيــر السوية في المجتمع الذي يعيش فيه، لذا فعوزف أفراد عينتنا عن هذه الشعيرة خاصة فــي البيوت القصديرية جعلهم يقومون بالسلوكات المنحرفة تحت تأثير الملــل وعــدم حــسن إستغلال الوقت.

كما أن إمتناع البعض من أفراد عينتنا عن شعيرة الصيام قد يعــود إلــى التــأثر بأصدقاء لهم لا يصومون بالإضافة إلى العقلية التي تميز غالبية الأســر الجــزائرية حيث أن فــي أحيان كثيرة يكون عدم صوم الحدث بأمر من والديه فهم ينظرون إليه علــى أنه ما يزال صغير ولا يقدر على الصوم، فالدين الإسلامي شرع شعيرة الصيام على الفــرد المسلم لما لها من أحكام تعود على المسلم بالسوية في المجتمــع، فهــي تزكــي الــنفس الإنسانية بطاعة الله وذلك بالإمتثال لأوامره والإمتناع عن نواهيه، الشيء الــذي يجــعل الحــدث يتدرب على الإمتثال إلى قوانين المجتمع، فحرمان النفس من الأكــل والــشرب يمنعه مستقبلا من السرقة والعدوان إن لم يتوفر الأكل أو غيره من المتطلبات"**تمــوت الحــرة جوعا ولا تاكل بشرفها**"[1] فالصيام إذن تعويد على الصبر، وحصن للإثارة الجنسية لدى الحدث فهو يدربه على كيفية التحكم في الغريزة الجنسية "**يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فــاليتزوج فان لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء**" [2]

كــما أن الصوم حكمة إجتماعية فهو أمر يجعــل المساواة قــائمة فــي المجتمــع شهرا كاملا،حيث أن الغني والفقير سواسية مما بجعل الحدث يدرك المكانة الإجتماعية له.

---

[1] حديث نبوي شريف.
[2] حديث نبوي شريف.

وعليه فإن الدين الإسلامي بشعائره،أوامره ونواهيه يبقى المؤثر القوي على جميع الحياة الإجتماعية في المجتمع الجزائري، فالتربية الدينية تبقى مانعا ضد كل مغريات الإنحراف والإجرام، فهي تقوي القيم الإنسانية والأخلاقية كما تعمل على قبول لفرد المسلم للسلطة التقليدية والإيمان بوجود الجنة والنار،ومن هذا فعزوف المبحوثين عن القيام بشعائر الدين الإسلامي يبدوأنه كان مؤشر ذو علاقة بجنوحهم.

جدول رقم (24)

يبين توزيع المبحوثين حسب رد فعل آبائهم حين عدم قيامهم بالشعائر الدينية

رد فعل الاباء	التكرار	%
يعاقب	13	%38.22
لا يعاقب	21	%61.78
المجموع	34	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (24) بأن نسبة (61.78 %) من المبحوثين الذين لا يقومون بالشعائر الدينية لا يعاقبون على تركها، في حين نسبة (38.22 %) منهم يعاقبون على تركها.

إن انعدام العقاب على ترك الشعائر الدينية قد يدفع الحدث إلى الجنوح نتيجة نقص الوازع الديني الذي يجب أن يرسخ في ذهن الطفل منذ السنوات الأولى من عمره، حيث يتعلم القيم والمعايير الإجتماعية التي تحكم مجتمعه من خلال ما يتلقاه في الأسرة من تنشئة دينية قائمة على مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وما يتلقاه أيضا في دور العبادة من دروس دينية إجتماعية ترسخ العادات الحميد فيه، فالطفل إذا لم يعاعق على الشعائر الدينية حين إمتناعه عنها فإنه يجد نوعا من الحرية التي تساعده مستقبلا على إهمالها كلية، كما قد يعود سبب عدم معاقبة آباء أفراد العينة على تخليهم عن هذه الشعائر إلى عدم ممارسة هذه الشعائر من طرف الآباء و على وجه

الخصـــوص الصلاة التـــي أمر بها الإسلام كشرط اساسي لقيـــام الـــدين "**علمـــوهم لـــسبع واضربوهم لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع**" [1]

فإذا كان الوالدان غير مهتمين بالشعائر الدينية فإنه مـــن غيـــر الممكـــــن حـــث أبنائـــــهم عليها،الأمر الذي يشجع الحدث على تركها،الشيء الـــذي يـــجعله مـــستقبلا ذا وازع ديني ضعيف تتمكن منه كل العوامل بتأثيرها وجره إلى الإنحراف والجريمة.

إن العقاب السليم القائم على الجانب الإيجابي والذي يهدف إلى التأديـــب يـــــــعد أمرا ضروريا لنمو شخصية سوية عند الطفل، فالحدث إذا عوقب علـــــى ترك الـــشعائر الدينية فإنه يدرك المعنى الحقيقي والدور الأساسي والمهم لهذه الشعائر التي تكسبه ســـلطة روحية وضبط ذاتي يحصنه من الوقوع في الإنحرافات والجرائم المتنوعة وتجـــعل منـــه فردا ذا شخصية سوية وفعالة في مجتمعه.

جدول رقم (25)

يبين توزيع المبحوثين حسب الأساليب التأديبية المتبعة من طرف أسرهم

الأساليب التأديبية	التكرار	%
النصـــــــــــح	1	%7.70
اللامبـــــــــــلاة	1	%7.70
التهديـــــــد بالحرمان	2	%15.39
الضـــــــرب	6	%46.15
الطـــرد من المنزل	5	%34.46
المجموع	13	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (25) بأن نسبة (46.15 %) مـــن أسر المبحوثين يستعملون الضرب كأسلوب للعقاب، ونسبة (34.46%) يستعملون أســـلوب الطـــرد مـــن

[1] حديث نبوي شريف، رواه مسلم، نقلا عن السيد سابق.**فقه الإسلام**.ج1، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، 2000، ص68.

المنـــزل ،ونـــسبة (15.39%) يـــستعـــــملون التهديـــد بالحرمـــان كأســـلوب تـــأديبي، ونسبة(7.70%) لا يبالون بأي أسلوب للعقاب، وبنفس النسبة للذين يـــستعملون النـــصح كأسلوب للتأديب.

إن الضرب طريقة غير سليمة للتأديب فهي تقضي علـــى الحب،الثقـــة بالـــــنفس وروح الإبداع كما تحط من إحترام الطفل لذاته وتولد الغضب لديه كما تخلق عنده ســـلوك العصيان، فالطفل إذا ألف الضرب يصبح بليدا ويجأ لتحقيق ذاته بأساليب منحرفة.

وإستعمال والدي المبحوثين لهذا الأسلوب التأديبي يرجع إلى واقع العائلة الجزائرية التي تتميز بصفتين أساسيتين أولاها عـــدم الإقنـــاع والمـــــكافئة، وثانيهـــا الإهتـــــمام بالـــــعقاب الجسدي والتلقين، لذا تبنى شخصية الطفل مضطربة ميالة الـــى الإنحـــــراف وقائمـــــة علىالخوف أكثر مـــــما تتميز بالحب والإحترام، فهي بـــذلك تـــدعم نزعـــة الإمتثال وتضعف طاقة الإبداع والتجديد.

كما أن عقوبتي الطرد من المنزل واللامبالاة تعتبران مـــن بين الأساليب المتبعـــة مـــن طرف آباء المبحوثين، والطرد مـــن المنزل يقتـــرن في غالبه بالفترات التي تظهر فيها النتائج المدرسية، فالحدث إذا تحصل علـــى نتائـــج دراسية ضعيفة وطرد من المنزل فإنه يكون عرضة لعدة مخاطر خاصة الإستغلال الجنسي من طرف المتـــشرين الكبـــار بالإضافة إلى إحتمال تعرضهم لتناول المواد المخدرة التي يتحصلون عليهـــــــا مجانـــا مـــن طرف مروجي المخدرات لمحاولة استغلالهم مستقبلا في الترويج بفعل إدمانهم على هذه العقاقير.

إن لامبالاة الوالدن بالسلوك الذي يصدره الحدث مهما كان نوعه كعدم سؤاله حتى عن تصرفه وعن حاجاته الإجتماعية،أ و عدم الإهتمام بالنتائج المـــدرسية التي يتحـــصل عليـــها الحدث كان يشجعه ويفرح به حين يتحصل علـــى نتائج جيـــدة ويـــــؤنبه تأنيبـــا محـــترما إذا تحصل على نتائج ضعيفة ويشجعه على بذل الجهد للحصول علـــى نتـــائج أحســـن، وكذلك حين قيامه بالسلوكات المنـــــحرفة فـــي البيت والشارع، فالامبالاة تشعر الحدث بالإحباط والفراغ العاطفي وبعدم الإهتمام كـــــما تهز ثقتـــه بنفـــســـه وتتعـــرض شخصيته للإضطراب ويصعب عليه التكيف في المجتمع ،ويتجه إلى ممارســـة الـــسلوك

العدواني إنتقاما من الواقع الذي يعيشه إما داخل الأسرة بكراهيته لوالديه وعصيانهم أو خارج الأسرة بتعديه على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة بالسرقة والتحطيم.

جدول رقم (26)

يبين توزيع المبحوثين حسب مطالعتهم للمجلات و الجرائد

مطالعة المجلات والجرائد		التكرار	%
نعم	جنسية	26 **%35.67**	%81.11
	رياضية	23 **%31.56**	
	ثقافية	14 **%19.11**	
	علمية	10 **%11.12**	
لا		17	%18.89
المجموع		90	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(26) بأن نسبة(**81.11%**) من المبحوثين يطالعون المجلات والجرائد، حيث نسبة (35.67%) منهم يطالعون المجالات والجرائد الجنسية، و(31.56%) يطالعون المجلات والجرائد الرياضية، و(19.12%%) يطالعون المجلات والجرائد الثقافية، و(11.12%) يطالعون المجلات والجرائد العلمية، في حين نسبة(**18.89%**) لا يطالعون المجلات والجرائد.

فوسائل الإعلام تهتم بتتبع الجرائم ونشر تفاصيلها، والمقالات في هذا المسلك أصبحت رافداً من روافد الإجرام، وخاصة بين الفئة العمرية للأحداث فوجود سن المراهقة ضمن هذه الفترة العمرية يشكل أحد الأسباب الرئيسية في إرتفاع نسبة إنحراف الأحداث بسبب المشاهد المثيرة، في الصحف والمجلات، لكونها تعالج بعض المواضيع

المتعلقة بقضايا الشباب بطريقة غير صحيحة، كأن ننشر على سبيل المثال مقالات عن المخدرات بأنواعها، ومصادرها وكيفية إستعمالها بشتى الوسائل، كما يتجه المراهق لقراءة الروايات البوليسية والتي تحمل طابع المغامرة, وهذا ما يشد الأحداث في هذه السن, وذلك لإثبات الذات من خلال تشكيل عصابات قد تكون السرقة أحد مهامها , وقد يكون الدافع لذلك الغيرة من أقران لديهم الإمكانيات المادية للتمتع بملذات الحياة, أويكون إنتقاماً من الأبوين, أوالرغبة في إشباع حاجات شخصية، بالإضافة إلى الصحف الرياضية التي تنشر أخبار اللاعبين المشهورين في ميدان الرياضة خاصة كرة القدم ومشاجراتهم مع زملائهم التي تصل أحيانا إلى الضرب والجرح، بالإضافة إلى الجمهور الذي يعيش واقع فريقه ويقوم بأعمال إنحرافية عند هزيمة فريقه وحتى عند فوزه

كما تساهم المجلات والجرائد مساهمة فعالة في الإغراء الجنسي، والتعريف بالأزياء والإثارة الجنسية، والشباب في مرحلة المراهقة مهيأ ون أكثر من غيرهم، لتقمص الشخصيات التي تنشرها وسائل الإعلام المقروءة من الممثلين وعارضي الأزياء، ورجال العصابات، وشخصيات العنف وبذلك يتجهون نحو القيام بالسلوكات المنحرفة نتيجة التأثر بهذه المجلات والجرائد.

وعليه فإن وسائل الإعلام المقروءة قد تثير خيال الحدث، وتوقظ في نفسه رغبات كانت دفينة وذلك بتبيان بعض الطرق والأساليب الإجرامية التي كان يجهلها الحدث.

جدول رقم (27)

يبين مشاهدة المبحوثين للتلفزيون مع نوع البرامج المشاهدة

مشاهدة التلفزيون		التكرار	%
نعم	حصص ترفيهية	8 %10.11	%87.78
	حصص ثقافية	6 %7.55	
	أفـــــــلام	55 %69.67	
	حصص الأطفال	10 %12.67	
لا		11	%12.22
المجموع		90	%100

يتبين لنا من الجدول(27) بأن نسبة(87.78%) من المبحوثين يشاهدون التلفزيون حيث نسبة (69.67%) منهم يشاهدون الأفلام ونسبة(12.67%) يشاهدون حصص الأطفال و(10.11%) يشاهدون حصص ترفيهية و(7.55%) يشاهدون حصص ثقافية، في حين نسبة (12.22%) من المبحوثين لا يشاهدون التلفزيون.

إن لجهاز التلفزيون دورا هاما في تثقيف الأحداث وتوجيههم عن طريق إختيار البرامج التي تهدف إلى إبراز المعاني الفاضلة كالصدق والأمانة وإحترام القانون، لكن كثيرا ما يعرض في هذا الجهاز الأفلام والأغاني الهابطة وقصص الرعب والفزع والمسلسلات الغرامية الذي تبين أن أفراد العينة كانوا من بين متتبعيها و التي إنتشر بثها في الجزائر بفعل الإنفتاح الثقافي ودخول البرابول، بالإضافة إلى البرامج الخيالية التي تبعث في نفسية الحدث القلق والخوف الذي يعمل على بناء شخصية مضطربة ميالة إلى العنف ،الأمر الذي يؤدي إلى إنحراف الأحداث بفعل هذه المؤثرات التي تلقى إهتماما بالغا منه بإعتباره في مرحلة المراهقة، هذه المرحلة التي يكون فيها شخصيته وإتجهاته.

جدول رقم (28)

يبين نوع الأفلام المشاهدة من طرف المبحوثين

نوع الأفلام	التكرار	%
أفلام خيالية	6	%10.99
أفلام علمية	3	%5.44
أفلام ثقافية	7	%12.78
أفلام جنسية	11	%20.00
أفلام المغامرات والعنف	28	%50.99
المجموع	55	%100

يتبين لنا من خلال الجدول(28) بأن نسبة (50.99%) من المبحوثين الذين يشاهدون الأفلام يشاهدون أفلام العنف والمغامرات، ونسبة (20%) منهم يشاهدون الأفلام الجنسية، ونسبة (12.78 %) يشاهدون الأفلام الثقافية، ونسبة (10.99%) يشاهدون الأفلام الخيالية، في حين نسبة (5.44%) فقط يشاهدون الأفلام العلمية.

يتأثر الأحداث بالشخصيات التي تمثل دور البطولة السياسية والإجتماعية والثورية وعظماء التاريخ من خلال الأفلام، ذلك لأن المراهق في هذه المرحلة هو في طور تكوين الشخصية وإنتقاء المثال الذي يتأثر به، فمن خلال تتبعه لأفلام العنف والمغامرات التي تبث بأسلوب حماسي تجعل من المجرم فردا محروما من الحقوق يحاول أن يحصل على ما سلب منه بواسطة تقنيات حديثة ومتطورة بلإضافة إلى التفنن في الهروب من قبضة القانون، الشيئ الذي يثيرفي نفسية الحدث روح المغامرة والإقتداء بأبطال الأفلام مما يدخلهم في عالم الإنحراف من بابه الواسع.

كما أن في سن المراهقة تكون الغرائز والمشاعر لاسيما غريزة الجنس، هي في قمة القوة فوسائل الأعلام تساهم مساهمة فعالة في إثارة هذه الغريزة الجنسية عن

طـــــريق الأفلام والصور الخلاعة والماجنة والمغــرية وعــن طريق القصص الغرامية والأدب والثقافة، حيث سجل الدكتور **اسكندر الديلة** نتيجة إحصائية قام بها في لبنان، تخص مشاهدة الفيديو، جاء فيها: "أن مشاهدة الأفلام الأجتماعية والعاطفية حازت على الدرجــة الأولى، وحلت الأفلام البوليسية في المرتبة الثانية".[1]

هذه الأفلام الجنسية تعمل على جعل الغريزة الجنسية في قمة الإثارة مما تساهم في الجنوح الجنسي خاصة العلاقات المثلية "اللواط"بين الأحداث، كما تعمل الأفــلام الخياليــة على إبراز الصور والأفكار غير الواقعية التي تؤثر على بناء شخصية الحدث التي تبنـــى قائمة على الخوف الذي يحاول التخلص منه بالمغامرة والإقدام على السلوكات المنحرفة، في ظل انعدام الضبط الأسري المتمثل في تخصيص أوقات مشاهدة التلفزيــون وإنتقــاء البرامج التي تساعد الحدث على عملية التطبيع الإجتماعي والتي تهدف إلى إبراز المعاني الفاضلة والقيم والمعايير الضابطة للمجتمع.

[1] أبو السعد كامل الجندي.**إنحراف الأحداث والجناح**.دار المعارف، القاهرة، 1971، ص22.

جدول رقم(29)

يبين مدى تخصيص آباء المبحوثين وقتا لمشاهدة التلفزيون

الإجابة	التكرار	%
نعم	32	%35.56
لا	58	%64.44
المجموع	90	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(29) بأن نسبة (64.44%) من المبحوثين لا يخصص لهم آبائهم وقتا لمشاهدة التلفزيون، ونسبة (35.56%) منهم يخصص لهم آبائهم وقتا لمشاهدة التلفزيون.

إن عدم تخصيص وقت لمشاهدة التلفزيون للأحداث من طرف آبائهم يترك لهم الحرية التامة في إختيار البرامج ويقلل من الضبط الإجتماعي الأسري إتجاههم، حيث يقبل الأحداث على مشاهدة شتى أنواع الأفلام والحصص التي تساعد على تعلم السلوك المنحرف وخاصة تلك البرامج التي تعالج العنف كأفلام العنف والمغامرات التي تمكن الحدث من تعلم الخبرات الإجرامية كالتخطيط للجريمة وتنفيذها بالوسائل المتطورة والبسيطة التي تتحايل على القانون.

كما أن عدم تخصيص الأوقات لمشاهدة التلفزيون للأحداث يحول دون نجاحهم في الدراسة نتيجة الإدمان على بعض الحصص المرغوبة التي ينتظرها الأحداث بكل لهف مما يجعلهم يهملون واجبا تهم المدرسية، الشيئ الذي يجعلهم يتسربون من المدارس بسبب إعادة السنة لمرات متعددة فيجدون أنفسهم بلا مستوى تعليمي يمكنهم من إيجاد عمل محترم الشيئ الذي يجعلهم يتوجهون إلى الأعمال المنحرفة تحت تأثير عدة مسببات أولها الفقر وأخرها إنعدام الضبط الإجتماعي الأسري.

جدول رقم(30)
توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن و دوريات رجال الأمن في الأحياء

دوريات الأمن / نوع المسكن	نعم			لا	المجموع	%
	دائما	أحيانا	نادرا			
فلة	6 **%15**	1 **%9.10**			7	%7.78
شقة	18 **% 37.50**	2 **%18.18**	1 **%14.28**	04 **%12.50**	25	%27.78
بيت تقليدي	16 **% 40**	6 **%54.54**	1 **%14.28**	3 **%9.38**	26	%28.89
بيت قصديري		2 **%18.18**	5 **%45.44**	25 **%78.12**	32	%35.55
المجموع	40 **%100**	11 **%100**	7 **%100**	32 **%100**	90	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (30) بأن نسبة(78.13%) من المبحوثين الذين يسكنون في بيوت قصديرية تنعدم دوريات رجال الأمن في أحيائهم،ونسبة (54.55%) من المبحوثين الذين يسكنون في بيوت تقليدية تمر دوريات الأمن في أحيائهم أحيانا، ونسبة(45%) من الذين يسكون في شقق تمر دوريات الأمن في أحيائهم بصفة يومية،

نستنتج من هذه النسب بأن نظرا لعدم انتماء البيوت القصديرية للمحيط العمراني للمدن بإعتبارها هامشية فإن دوريات المن فيها تكاد تكون منعدمة مما يقلل الضبط الإجتماعي القانوني،فيجد الأحداث نوعا من الحرية في القيام ببعض السلوكات المنحرفة خاصة وأن هذه الأحياء تتميز بضيق ازقتها وعدم وجود الطرق والشوارع التي تمر منها الدوريات داخلها،حيث يقوم رجال الأمن ببعض الدوريات النادرة على أطرافها.

إن نقص دوريات الأمن في هذه الأحياء القصديرية يساعد على تنامي السلوك المنحرف بين الأحداث، بفعل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي يغيشها هؤاء في هذه الأحياء التي تتميز أيضا بكثرة السكان،حيث يكون الأطفال في حالة ضياع وفراغ تام

نتيجة عدم وجود مساحات للعب والوسائل الترفيهية المنعدمة فهم بذلك لا يستطيعون أنيحسنوا إستغلال أوقات فراغهم،مما يدفعهم للسلوك المنحرف تحت تأثير جماعات الرفاقوالجماعت المنحرفة التي تفر إلى مثل هذه الأحياء هربا من رجال الأمن لإفتقار المنطقة إلى الأمن والطمأنينة إذ لا يوجد بها نقطة شرطة أو نقطة إطفاء ، خاصة وأن المنطقة بهاالأماكن التي قد تأوي الهاربين والمجرمين وغيرهم من المسجلين خطر مما يعرض أهالي المنطقة للعديد من الأخطار ، كذلك يؤدي عدم وجود نقطة إطفاء يؤدي إلى حدوث الكثير من الخسائر عند حدوث حرائق حيث أن أسطح المنازل تغطي بكميات كبيرة من القش و ومخلفات الحيوانات ، وكلها قابلة للاشتعال السريع.

جدول رقم(31)
يبين مدى حضور رجال الأمن في حالة حدوث شجار في الأحياء

الإجابة	التكرار	%
نعم	56	%62.22
b	34	%37.78
المجموع	90	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (31) بأن نسبة (62.22%) من المبحوثين يتدخل رجال الأمن حين قيام شجار في أحيائهم، ونسبة(37.78%) لا يتدخل رجال الأمن حين قيام شجار في أحيائهم.

إن عدم تدخل رجال الأمن حين وقوع شجارات في الأحياء القصديرية يعود إلى طبيعة هده الأحياء التي تتميز بأزقة ضيقة تحول دون مرور مركبات"سيارات" الأمن بالإضافة إلى عدم التبليغ عن هذه المشاجرات بفعل عقلية أصحابها الذين في أغلبهم من النازحين الريفيين فهم يعملون على حل تلك المشاجرات بينهم لكون أغلبهم من القرابة أو العشيرة الواحدة.

إن عدم تدخل رجال الأمن في هذه الأحياء لفك الشجار ومحاسبته قانونيا على الأعمال الإنحرافية يساهم في تنامي السلوك المنحرف وذلك نتيجة إنـــعدام الضبط الإجـــتماعـــي القانوني الذي يمثله الأمن،كما أن عدم التدخل هذا يساهم في تفشي ظاهرة جنوح الأحداث بتعلم الأحداث بعض السلوكات المنحرفة تقليدا للكبار وخاصة الإعتداءات الجسدية بفـــعل الإزدحام الذي يميز هذه الأحياء نتيجة كثرة عـــــدد السكان فالأحـــداث يتشاجرون لأتفه الأسباب تحت تأثير الملل.

كـــما أن لإنعدام تدخل رجال الأمن في هذه الأحياء نتائج سلبية على إستقرار المدينة ،فالمجرم أو الجانح الصغير يقبل على السلوك المنحرف ثـــم يتوجه إلـــى تلك الأحيـــاء القصديرية هربا من متابعة رجال الأمن لمعرفته المسبقة بأنهم لا يستطيعون العثور عليه الشيئ الذي يساعد على تنامي السلوك المنحرف بين الراشدين ومنه ينتقل إلـــى الأحداث نتيجة تأثير الزمر المنحرفة كجماعات المخدرات والسرقة التي تعمل على استغـــــــلال الاحداث في عملياتها المنحرفة الامر الذي يجعل من الحدث المنحرف مجرما كبيرا عند كبره.

جدول رقم(32)

يبين مدى خوف المبحوثين من رجال الأمن

الخوف من رجال الأمن	التكرار	%
يخافون	21	%23.34
لايخافون	69	%76.66
المجموع	90	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (32) بأن نسبة(76.66 %) مـــن المبحوثين لا يخافون من رجال الأمن ونسبة(23.33%) منهم يخافون من رجال الأمن.

نستنتج بأن عدم خوف الأحداث من رجال الأمن يدل على أن أفراد العينة ونتيجة لإعتيادهم على السلوكات المنحرفة ومعاملة رجال الأمن لهم برفق ولين بإعتبـــارهم تحت

السن القانونية جعلهم يستغلون هذه المواقف لصالحهم ويقومون بسلوكات منحرفة أخـــرى خاصة وأنهم أصبحوا يتفنون في الفرار مـــن قبضة الأمـــن من خلال معرفتهم المسبـــقة بالأحكام القضائية والمصير الذي ينأون إليه بعد القبض عليهم ،كما صرح أحد المبحوثين بقوله *"لماذا أخاف من الشرطة هل هي غول إني أتلاعب بها كما أشاء وإذا قام أحـــــدهم بضربي فإني سوف أقدمه إلى العدالة ويطرد من عمله لأن الضرب ممنوع"*

فهذه الأقوال تدل بوضوح على مدى خطورة ذهنية الأحداث الجانحين التي قد تقودهم إلـــى القيام ببعض السلـــوكات الأكثـــر خطـــورة من التي قامـــوا بها وخاصة الجرائم الكبـــــرى كالقتل وغيره. كما صرح آخر بقوله:*لن تستطيع الشرطة أن تقبـــض علي لو لا أن والدي أخذني عنوة إليها بعدما سرقت أحد الدكاكين ،لقد أوقع بي والدي وهو يبكي ،إني أعرف كيف أهرب منهم بذهابي إلى أماكن لن يعلمها إلا الله*

فمعرفة الأماكن التي لا تستطيع الشرطة الدخول إليها تساعـــد على فقدان الأمـــن لهيبته في نفسية الأحداث مما يؤدي إلى إنتشار السلوكات المنحرفة في صفوف الأحـــداث خاصة وأن الجماعات المنحرفة التي يقودها كبار السن هي التي تحتضن هؤلاء الأحداث فـــــي مرحلة أولى عند هروبهم من الأمن وتساعدهم علـــى معرفة التقنيات والأســـاليب المحترفة للفرار من قبضة الأمن الشيئ الذي يساعدهم على مواصلة ممارسة الإنحراف.

رابعا:عرض معطيات الفرضية الثالثة:

جدول رقم(33)

يبين نزوح المبحوثين من الريف إلى المدينة مع سنوات النزوح

النزوح الريفي		التكرار	%
نعم	1994_1997	10 **% 27.22**	%41.12
	1998_1999	21 **%56.76**	
	2000 فما بعد	6 **%16.66**	
لا		53	%58.88
المجموع		90	%100

يتبين من الجدول رقم (33) أن نسبة (58.88%) من المبحوثين غير نازحين إلى المدينة، ونسبة (41.11%) منهم نازحون من الريف إلى المدينة وأن نسبة (56.76 %) نزحوا خلال سنوات1998_1999وأن نسبة (27.22%) نزحوا خلال 94 –97 و نسبة (16.66%) نزحوا خلال سنوات 2000 وما بعد.

إن النزوح الريفي يقضي على جميع جوانب الحياة الإجتماعية، فهو يطيح ببعض مفاهيم الأسرة والجيرة كمؤسستين أساسيتين من بين مؤسسات الضبط الإجتماعي للأفراد، فالعائلة الكبيرة القديمة المتماسكة التي تضم عددا كبيرا من الأفراد (الممتدة) تفقد حجمها وتماسكها عند قدومها إلى المدينة لعدم وجود سكنات واسعة، وتصبح بذلك عائلة صغيرة تتكون من الأبوين والأبناء (نووية)، أما الجيرة أو الحي الذي يحيط بحياة الأفراد ويكسبهم الثبات في القيم والمعايير والعادات يفقد في المدينة الكبيرة التي يقل فيها الضبط الإجتماعي بفعل كثرة الأفراد.

كما أن هذا النزوح الريفي الذي حدث خلال هذه السنوات هو عبارة عن تهجير للسكان الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على حياة حضرية غير مؤهلين لدخولها فوجدوا أنفسهم يعيشون على هامش المدينة في بيوت قصديرية نتيجة غلاء المساكن لكثرة الطلب

عليها وفقدان النازحين لممتلكاتهم وأموالهم بفعل سوء الوضع الأمني الذي جعلهم يعيشون حياة مزرية من الفقر مما انعكس سلبيا على الأطفال الذين انقطع معظمهم عـــن الدراسة واتجهوا إلى العمل لمساعدة الأسرة .

كما أن النشاط الإقتصادي في المراكز الحضرية يمثل إنقلابا بالنسبة للنشاط الإقتصادي في الوسط الريفي،فـــإذا كان النظام الإقتصادي القائم على الزراعة في الريف يساعـــــد على بقاء وإستمرار الأسرة الممتدة، وذلك من خلال تأمين معاشها ومطالبها الضـــرورية بواسطة التعاون والتضامن الجماعي في الإنتاج والإستهلاك فإن الصورة تتقلب في الوسط الحضري حيث أن كل أسرة تحاول تأمين معاشها مستقلة عن الأسرة الممتدة بالإعتمـــــاد على الدخل الشهري المتمثل في مرتب الأب.

بالإضافة إلى أن الوسط الحضري يضم مؤسسات صناعية وتجارية كبـــــرى تستخدم الفرد النازح على أساس كفاءته وقدراته دون إعتبار الجنس أو السلالة أو القرابة كما هو الحال فـــــي الريف مما يؤثر عليه تأثيرا كبيرا خاصة إذا إفتقر الخبرة والمستـــــــوى التعليمي الذي يعتبر متدني عند غالبية النازحين كما هو مشار إليه في الجدول رقم (46)

كما أن العمل في المدينة قد يعرض الفرد إلى تغيير مكان إقامته عـــدة مرات عكس الريف الذي يعد فيه الفرد مرتبطا بقطعة أرض أجداده،هذا التغيير المستمر فـــــي الإقامة يصعب على الفرد النازح الإستقرار كما يصعب علـــية عملية التنشئة الإجتماعية لأولاده لتنقلهم المستمر من منطقة لأخرى حيث تتعدد الثقافات ممـــا يدخلهم في الإنحراف نتيجة تبنيهم ثقافات فرعية متعددة.

جدول رقم(34)

يبين مدى انتماء النازحين الريفيين للنوادي و الجمعيات

الإجابة			التكرار	%
نعم	نوع الجمعيات و النوادي	نادي رياضي	3 **%50**	%16.21
		جمعية ثقافية	1 **%16.67**	
		جمعيات أخرى	2 **%33.33**	
لا			31	%83.79
المجموع			37	%100

يتبين من الجـــدول رقم (34) بأن نسبة(**83.79%**) من المبحوثين النـــــازحين لا ينتمون إلى أي جمعية أو نادي مهما كان.

في حين نجد نسبة (**16.21%**) من المبحوثين النازحين من الريف إلى المدينـــة ينتمون إلى النوادي والجمعيات حيث نسبة (50%) من المنتمين إلى الجمعيـــات والنوادي ينتمـــون إلى النوادي الريـــاضية ، ونسبة (33.33%) ينتمون إلـــــى جمعيات أخرى، ونسبة (16.67%) ينتمون إلى جمعيات ثقافية.

إن عدم إنتماء المبحوثين النازحين من الريف إلـــى المدينة إلى النوادي الريـــاضية والجمعيات الثقافية قد يعود إلى إنعدام هذه النوادي والجـــمعيات في الأحيـــائ القـــصديرة التي يسكنها غالبية هؤلاء النازحين بإعتبار أن هذه الأحياء ليـــست تابعـــة إلـــى الهيكـــل العمراني للمدن، الشيئ الذي يساعد كعامل أساسي علـــــى صعوبة التكيف مـــع الحيـــاة الحضرية، فالجمعيات الثقافية والنـــــوادي الرياضية تعمل على تنـــشئة الحـــدث علـــى المبادئ السامية للمجتمع كما تمكنهم من التعرف على أصدقاء جدد من عدة أحيـــاء ومـــن

عدة مدن أخرى بفعل الدورات الرياضية والثقـــافية التي تقوم بـــها الجمعيات الثقـافية والنوادي الرياضية خارج المدن كالكشافة الإسلامية وغيـــرها،فتفاعل الحدث مـــــع المجتمع من خلال هذه الجمعيات يجعله يتعرف على عادات وتقاليد الحياة الحضرية الأمر الذي يسهل عليه عملية التكيف الإجتماعي كما يساعده على الـتخلص مـن الإنطـــواء الـذي يقـــوده إلى السلوكات المنحرفة نتيجة صعـوبة تكيفه مع المجتمـع الحـضري لتـعوده على الحياة الريفية القائمة على علاقات بسيطة وغالبيتهـا علاقـات محـصورة النطـاق على الأسرة أو العشيرة،حيث بينت دراسة قام بـــها محمد فؤاد حجازي علـى المهاجرين إلى القاهرة تبين من خلالها بأن غالبية المهاجرين لا ينتمـون إلـى النـوادي الريـاضية والجمعيـات الثقافية واعتبروا أنفسهم غيـر متكيفين مع الوسط الحضري.[1]

[1] محمد فؤاد حجازي.**الأسرة والتصنيع**. مكتبة وهبة، القاهرة،1975، ص28.

جدول رقم(35)

يبين كيفية قضاء المبحوثين النازحين أوقات فراغهم

قضاء وقت الفراغ	التكرار	%
الجلوس في البيت	9	%24.33
مع الأصدقاء	7	%18.91
االلعب	20	%54.06
أخرى	1	%2.70
المجموع	37	%100

يتبين من الجدول رقم (35) بأن نسبة(54.05%) من المبحوثين النازحين يقضون فراغهم في اللعب، ونسبة (24.33 %) من النازحين يقضون أوقات فراغهم في الجلوس في البيت، ونسبة (18.91%) من النازحين يقضون أوقات فراغهم في الجلوس مع الأصدقاء ونسبة(2.70%) من النازحين يقضون أوقات في أماكن أخرى.

إن قضاء المبحوثين النازحين من الريف إلى المدينة أوقات فراغهم في اللعب دون الإحتكاك بأحداث الوسط الحضري يبعد المسافة بينهم وبين التكيف الإجتماعي مع الوسط الحضري لأن الاحتكاك والتفاعل مع أفراد من المدينة يمكنهم من التعرف على الأفكار الجديدة والعادات والقيم التي تميز المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي، كما تمكنهم من كسب اللغة أو اللهجة المتداولة في تكل المدينة مما يسهل عليهم عملية الإتصال كمرحلة أولى نحو عملية التطبيع الإجتماعي التي تقود إلى التكيف،كماأن قضاء وقت الفراغ في الجلوس في البيت يعزل الحدث عن المحيط الخارجي ويجعله يجهل ما يدور في الخارج مما يدفعه إلى الإنطواء ويصعب عملية الإتصال في حياته اليومية خاصة في ميدان الدراسة الشيئ الذي يجعل من تكيفه مع المحيط الحضري أمرا صعبا بل ومستحيلا.

جدول رقم(36)

توزيع أراء أالمبحوثين عن مدى رضاهم عن المسكن و أسباب عدم الرضا

الرضا عن المسكن			التكرار		%
نعـــــم			19		%21.11
لا	أسباب عدم الرضا:	نوع الحي	45 **%36.33**	71	%78.89
		الجيران	17 **%23.37**		
		عدد الغرف	9 **%12.69**		
المجموع			90		%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (36) بأن نسبة (78.89 %) من المبحوثين غير راضين عن مساكنهم، كان نـــوع الحي أهم سبب فـــي عدم رضاهم بنسبة (63.34%)، ونسبة (23.37%) بسبب الجيران، بينما أرجع آخرون سبب عدم رضاهم عن المساكن إلى العـــدد الغرف بنسبة(12.69%).وبالمقابل نجد نسبة (21.11 %) مـــــن المبحوثين راضون عن مساكنهم.

إن العيش في حي قصديري يجعل رضا الفرد عن منزله أمرا مستحيلا لشعوره بالمهانة وعدم الإحترام من سكان الأحياء المحترمة، بالإضافة إلى إنعدام النظافة وكثـــرة السكان التي تولد الإزدحام الشديد في تلك الأحياء التي تكثر فيها المشاجرات والإعتداءات لأتفه الأسباب بفعل هذا الإزدحام، فعدم رضا الحدث عن منزله لهـــــذه الأسباب يصعب عليه عملية التكيف الإجتماعي بإعتبـــار أن الإستقـــرار هو أساس التكيف وخاصـــة نوع المسكن ونوع الحي الذي ينتمي إليه،فالحي الذي تكثر فيه المشاجرات بين الجيران وعدم الإحترام يصبح حيا منبوذا لا يقصده الأفراد المحترمين وبذلك يكون وبال سوء على أهله مما يجعلهم في عزلة عن المجتمع الكبير خاصة إذا كان هذا الحي يتميز بإنتشار الرذائل الإجتماعية الدعارة والمخدرات والإجرام كالأحياء القصديرية والأحياء التقليدية الشعبية.

إن عدد الغرف القليل وكثرة عدد أفراد الأسرة جعل أفراد العينة غير راضين عن مساكنهم نظرا للضيق والإزدحام داخل البيت مما يجعل الفرد يحس بنوع من الحـــــرمان

الإجتماعي خاصة إذا كان أفراد الأسرة مكونين مـــن الجنسين ذكورا وإناثا مـــــما يجعل الراحة مستحيلة بفعل إنعدام الخلوة ،فالضيق يجبـــر الجنسين على النوم في غرفة واحدة الشيئ الذي يولد الإحباط والإستياء فيفضل الحدث قضاء معظـــم أوقاته خارج البيت مما يجعله عرضة لعدة إغراءات توصله إلى السلوك المنحرف.

جدول رقم (37)

يبين توزيع المبحوثين حسب النزوح الريفي و زيارة الأسر ونوع الأسرالمزارة

زيارة الأسر / النزوح الريفي	نعم		لا	المجموع	%
	نوع الأسر				
	الأقارب	الجيران			
نعم	15 **%40.53**	2 **%5.40**	20 **%72.97**	37	%41.11
لا	31 **%58.50**	17 **%32.07**	5 **%9.43**	53	%58.89
المجموع	46	19	25	90	%100
%	%51.55	%21.11	%27.74	%100	

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (37) بأن نسبة (72.97%) مـــن أسر المبحوثين النازحين لا تقوم بزيارة أسر الجيران،ونسبة (58.50%) من المبحوثين غير النـــازحين أســـــرهم تزور أسر الأقارب ،ونسبة (40.53%) من النازحين أســـــــــرهم تـــزور الأقارب،ونسبة (32.07 %) من غير النازحين أسرهم تزور الجيران، في حـــين نـــسبة (9.43 %) من المبحوثين غير النـــازحين أســـرهم لا تـــزور الأســـر القريبـــة منهـــا وبـــالمقـــابل نجد نسبة (5.40 %) من أســـر المبحوثين النـــازحين تزور الجـــيران.

نستنتج بأن تعود أفراد أســـر المبحوثين النـــازحين مـــن الريف إلـــــى المدينـــة زيارة الأقارب بقي قائما عند قوهم إلـــــى المدينة، مما يؤكد أن المجتمع الريفي قائم على العلاقات القرابية، فالعلاقاتهم مع جيرانـــهم صيلاتها ضعيفة فهم لا يتبادلون الزيارات إلا في بعض الأفراح أو الأقراح بسبب الرغبة في المحافظة على بعد المسافة الإجتـــــماعية بينهم وبين جيرانهم لأن ذلك يؤدي إلى فقدان خصوصيات العائلة الكبيرة وعـــــــــاداتها

وتقاليدها التي تميزها عن غيرها.

فالنازح الريفي لا يستطيع أن يجبر نفسه على التفاعل مع شـــخص أو مجموعـــة أخـــرى تختلف في نشئتها وتكوينها الإجتماعي دون أن يكلفه موقف التفاعل هذا خـــسارة سيمـــات رئيسية في شخصيته وفي قيمه المرتبطة بظروف نشأته وهنا يكون حظ التكيف ضـــــعيفا إعتبارا للكلفة النفسانية التـــــي يتطلبها هذا الموقف ولقيمتها المعنوية كالتنازل عن بعض القيم أو المباديء فـــهو يعزف عـــن زيارة أســـــر جيرانه للحفاظ على طبيعة الأســـرة وقيمها. [1]

إن انشغال أسر المبحوثين النازحين بشؤون أسرهم الداخليـــة والتـــي يكون في أغلبها إحصاء المتطلبات الضـــــرورية وكيفية ومواجهة صعوبـــة العيش بفعل الظروف الإقتصادية الصعبة حال دون تفكيرهم فـــي زيارة الأســـرة القريبة منهم بالإضافة نتيجـــة محدودية الدخل أو إنعدامه،إلا أنهم ينشغلون فـــي بعض الأحيـــان بشؤون الأسرة الكبيرة "الممتدة" أي إمتـــداد مجال الإهتمام إلى ظروف وأحوال الأهل والأقارب المقيمين فـــــي نفس المدينة كشكل من أشكال الإرتباط العائلي الممتد على غرار ما كان يحدث في الأسرة الممتدة ،وهو ما يفسر زيارتهم لأسر الأهل والأقارب.

هذا الإهتمام المغلق المترجم في زيارة أسر الأقارب على حساب أسر الجيران يؤثر تأثيرا بارزا على عدم قدرة هؤلاء النازحين بناء علاقات جديدة تساعدهم علـــــى التكيف مع المجتمع الحضري،الشيء الذي ينعكس سلبا على الأطفال ويقودهم إلـــــى الإنحراف نتيجة إنغلاق أسرهم على نفسها فهم لا يجدون وسيلة للإتصال بالعالم الخاجي إبتداءا من تنشئتهم على إقامة علاقات إجتماعية محدودة النطاق وعدم تعرفهم المستمر علـــى بعض الأفراد الجدد والأصدقاء الذي يساهم في تكيفهم مع الحاة الحضرية مـــن خلال الإختلاط الذي يقود إلى معرفة أفكار وقيم جديدة تكون أسرهم على جهل بها.

---

[1] Anne Muscle. **Individu et memoirre familliare**. Edition Nathan, Paris, 1996, p15.

جدول رقم(38)

يبين مدى وجود أصدقاء للمبحوثين خارج الحي و كيفية التعرف عليهم

الأصدقاء خارج الحي			التكرار	%
نعم	كيفية التعرف	المدرسة	34 **%47.88**	%73.33
		النوادي والجمعيات	20 **%28.17**	
		في العمل	9 **%12.68**	
		أخرى	8 **%11.27**	
لا			19	%26.67
المجموع			90	%100

يتبين من الجدول رقم (38) بأن نسبة (73.33%) من المبحوثين لديهم أصدقاء خارج أحيائهم،حيث نسبة (47.88%) منهم تعارفوا عن طريق المدرسة ونسبة (28.17%) عن طريق النوادي والجمعيات، ونسبة (12.68%) تعرفوا على بعضهم البعض في العمل.في حين نجد نسبة **(26.67%)** من المبحوثين ليس لديهم أصدقاء خارج أحيائهم.

نستنتج أن المبحوثين الذين لديهم أصدقاء خارج أحيائهم غالبيتهم تعرفوا عليهم عن طريق المدرسة مما يبين أنهم لا يستطيعون أن يقيموا علاقات إجتماعية جديدة عن طريق مصاحبة أحداث من غير أحيائهم الأمر الذي يصعب على النازحين الريفيين التكيف مع الحياة الحضرية الجديدة، بالمقارنة مع الأحداث غير النازحين الذين إستطاعوا أن يقيموا علاقات صداقة مع أحداث من غير أحيائهم خارج نطاق المدرسة –التي تعتبر الصداقة فيها أمرا واجب طيلة مراحل الدراسة– بالجمعيات الثقافية والنوادي الرياضية بإعتبار أن النازحين الريفيين غير منتمين إلى هذه الجمعيات والنوادي كما بينا ذلك في الجدول رقم (34).

كما أن الأحداث العاملين ونظرا لكثرة ساعات العمل وإنغماسهم في نشاطات الكبار يجعلهم لا يجدون وقتـًا للعب أو الراحة، مـما يفقدهم الإستمتاع بطفـولتهم، كما أنهم يفتقدون القدر المناسب والملائـم للإنتماء إلى المحيط الحضري، لعدم تمكنهم مـن أن يكوّنوا أصدقاء، حيـث أن الصداقات تمد الأحداث بإدراك واقعي لذاتهم، كما أن تواجدهم فـي العمل طـوال اليـوم يضعف ولاءهم وإنتمائهم لأسرهم الأمـر الذي يصعب عليهم الإندمـاج في المحيط الحضري لأن الفرد إدا تعدر عليه إقامة علاقات مع أسـرته فإنه يستحيل عليه أن يقيم علاقات خارجية .

وإن تبين أن عددا من المبحوثين قد تعرفوا على أصدقاء عن طريق العمل فإن هذه الصداقات لا تدوم طـويلا لقيامها علـى المصلحة أو نظام التجانس حيث أن العـاملين الأحداث من نفس الطبقة الإجتماعية أو المنطقة الجغرافية،فهده الصداقات تـزول بفعل عمل معظم أفراد العينة في الأعمال الطفيلية والعابرة كما بينا ذلك في الجدول رقم (18).

فنتيجة لكثرة تغيير هؤلاء الأفراد للأعمال فإنـهم لا يلتقون إلا نادرا ممـا يجعـل هذه الصداقات هشة ولا تساعد الأحداث النازحين على الإندماج في المحـيط الحـضري بإعتبار أن الأحداث العاملين غالبيتهم يسكنون في أحياء قصديرية ونازحون من الريـف إلى المدينة.

جدول رقم(39)

يبين توزيع المبحوثين النازحين من الريف إلى المدينة حسب تكيفهم مع الحياة الحضرية

الإجابة	التكرار	%
نعم	15	%40.56
لا	22	%59.44
المجموع	37	%100

يتبين لنا من الجدول رقم (39) بأن نسبة (59.44%) من المبحوثين يعتبرون أنفسهم غير متكيفين مع الحياة الحضرية ونسبة (40.56 %) منهم يعتبرون أنفسهم متكيفين مع الحياة الحضرية.

إن إعتبار نسبة كبيرة من النزحين أنفسهم غير متكيفين مع الحياة الحضرية يدل على أن هؤلاء الأحداث ونتيجة لصعوبة الحياة والتكيف إنجرفوا نحو الإنحراف بفعل أن غالبيتهم يسكنون في بيوت قصديرية.

فالنازحون الريفييون يجدون صعوبة في تكيفهم مع الحياة في المدينة لإقامتهم علاقات إجتماعية في حدود الأماكن التي يتواجدون فيها كالأحياء القصديرية التي ينتظم فيها النازحون على شكل جماعات تنتمي كل منها إلى جهة أو بلدة معينة أوعشيرة الشيء الذي يشعرهم بالأمان والطمأنينة لكن علاقاتهم تبقى محصورة النطاق مما يجعل الأطفال يجدون صعوبة في الإتصال بالعالم الخارجي ويتجهوا إلى الإنحراف نتيجة عدم التكيف، وهدا ما أكده"**فالسو**" في دراسته التي توصل من خلالها إلى أن محصورية العلاقات لتؤدي إلى جنوح الأحداث نتيجة إقامة النازحين الريفيين علاقات قرابية منفصلة. [1]

كما أن النازح الريفي نحو المدن يتلقى عدة مشاكل في الحي الدي يسكنه وخاصة بالنسبة للأطفال لإختلاف طرق وأساليب التربية من أسرة لأخرى ،بالإضافة للإستعمال المشترك للفضاءات الذي يعد من أسباب عدم التكيف فإستعمال المساحات الجوارية للعب

[1] محمد السويدي.**بدو الطوارق بين الثبات والتغير**. المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص231.

الأطفال كثيرا ما ينتج عنه مشاكل بين الجيران وخاصة في البيوت القصديرية التـــــي لا تتوفر أصلا على مساحات لعب الأطفال .

كما أن توفر المدينة على طبقات إجتماعية وثقافية يحول دون قدرة النازحين الريفيين على التكيف ،فالمدينة تكون مقسمة إلـــى أحياء تسكنها فئات إجتماعية معينة كالإطارات، المثقفين،العمال البسطاء،البطالين والفقراء ،والأثرياء،فهذه الظاهرة التي تميز غالبية أحياء الجزائر تقف وراء تفكك الروابط الإجتماعية وتسهم في ظهور عـــدم التجانس الإجتماعي بين السكان،الشيء الذي يؤثر على النازح الريفي الساكن فـــي الأحياء المنحطة إجتماعيا وخاصة القصديرية منها فهو لا يستطيع حتى الإتصال بالمجتمع الحضري لإنتماءه لطبقة إجتماعية معينة فيكون بذلك قد نبذ مما يجعله يتوجه إلىالسلوك المنـــــحرف للفت إنتباه المجتمع الذي نبذه ويعمل على أن يجد لنفسه موقعا ولو علـــى حساب اخلاله بالنظام العام للمجتمع وذلك بالتعدي على قوانينه.

جدول رقم(40)

يبين توزيع المبحوثين النازحين حسب رضاهم عن الحياة الحضرية مع أسباب عدم الرضا

رضا النازح عن الحياة الحضرية			التكرار	%
نعم			17	%45.95
لا	أسباب عدم الرضا	طبيعة المسكن	8 **% 40**	%54.05
		إحتقار أهل المدينة	4 **%20**	
		صعوبة التكيف	6 **% 30**	
		أخرى	2 **% 10**	
المجموع			37	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (40) بأن نسبة (54.05%) من المبحوثين غير راضين عن الحياة في المدينة،حيث نسبة (40%) منهم أرجعت ذلك إلى طبيعة المسكن خاصة البيوت القصديرية،ونسبة (30%) أرجعوا ذلك إلى صعوبة التكيف،ونسبة (20%) أرجعوا ذلك إلى إحتقار أهل المدينة ،ونسبة (10%) أرجعوا ذلك إلى أسباب أخرى.

في حين نجد نسبة (45.95%) من أفراد العينة النازحين راضون عن الحياة في المدينة

إن عدم رضا النازحين من الريف إلى المدينة عن الحياة الحضرية يقترن بعدم قدرتهم على التكيف مع هذه الحياة الجديدة لإعتيادهم على الحياة الريفية القائمة علـــــى البساطة ،حيث ميدان العمل معروف وهو الفلاحة والعلاقات الإجتماعية بسيطة عــكس الحيـــــاة الحضرية القائمة على التعقيد في كل جوانب الحياة الإجتماعية بفعل كثرة الكثافة السكانية وتعدد الثقافات و طرق العيش كالتجارة والصناعة والخدمات،فالنازح الريفي لا يستطيــع القيام بعض الأعمال المنتشرة في المدينة و التي تتطلب مستوى تعليمي محدد المنعدم عند هؤلاء النازحين .

كما أن إحتقار أهل المدينة للنازحين يعد دافعا حقيقيا لتوجه الأحداث إلى السلوك المنحرف فالحدث إذا شعر بالعار وعدم الإحترام فإنه يحاول أن يثبت وجوده بكل الطرق وخاصة الإنحرافية منها كالسرقة إنتقاما من محتقريه .

كما يلعب السكن القصديري غير المحترم دورا في عدم رضا النازح الريفـــي نظرا لضيقه و إنعدام نظافته والنظرة الإحتقارية له من طرف أصحاب المدينة فهو يعتبر حـــي مهمش ومنبوذ بفعل الثقافات الفرعية الريفية وطرق عيش النازحين التي تعتمد على تربية بعض الحياوانات حفاظا منهم على طريقة العيش الريفية .

جدول رقم(41)

يبين رغبة النازح في العودة إلى الريف مع أسباب الرغبة في العودة

رغبة النازح في العودة			التكرار	%ا
نعم	إذا:	إحتقار أهل المدينة	11 **%44**	%67.56
		كرهك للمدينة	2 **%8**	
		الإرتباط بالأرض	12 **%48**	
		أخرى	1 **%4**	
لا			12	%32.44
المجموع			37	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (41) بأن نسبة (67.56 %) مـــن المبحـــوثين النازحين من الريف إلى المدينة راغبون في العودة إلى الريف حيث نسبة (48 %) منهم بسبب الإرتباط بالأرض والأصل، ونسبة (40 %)بسبب إحتقار أهل المدينة لهـــم, فـــي حين نجد نسبة (32.44 %) من المبحوثين النازحين غير راغبين في العودة إلى الريف.

نستنتج بـــــأن رغبة العودة إلـــــى الريف من طرف المبحوثين النازحين مرتبطة بالدرجة الاولى بالأرض والعقار نتيجة التنشئة الإجتماعية، حيث يعمل الآباء على غـــرس العقلية الريفية في نفسية الأولاد وذلك بتبيـــــان مـــــا للأرض مـــن إرتبـــاط وجـــداني

بالفـــرد، فالشخص الريفي يتميز بعلاقته المتينة التي تربطـــه بـــالأرض لـــيس لكونهـــا مصدر رزقه وحسب بل لإرتباطها بإمتدادات العائلة الكبيرة و العشيرة، فملكيتها وتوارثها للأجيال أب عن جد وما يتصل بذلك من رموز وأحداث تاريخية تزخر بها ذاكرة العائلـــة وتناقلها الأجيال الصاعدة من منظور ثقافي متوارث شفهيا، بإعتبار أن الموروث الثقـــافي يتداول بهذا الشكل في الريف [1]

إن الريفيين ميالين إلى تفضيل الثوابت من الأشياء على المتغيرات وخاصة في قيم الشخصية الريفية وسيماتها، فإمتلاك قطعة أرض يعتبـــر عنـــدهم رأس مـــال مـــضمون بينمـــــا إمتلاك سيارة فلا يعتبر كذاك لأنها معرضة لعدة أخطار تؤدي إلى فقـــدان رأس المال كله بالإضافة إلى المشاريع التجارية التي تتطلب روح المغامرة التي يفتقرها النازح الريفي كما أنه يجهل التقنيات المحترفة في التجارة بإعتبار أنه كان عمله محصورا علـــى الفلاحة طوال السنة، هذه الأسبـــــاب تجعله يكـــــره المدينة بفعل الزخم والفوضى وعدم إهتمام الأفراد ببعضهم البعض عكس الريـــف القـــائم علـــى التـــضامن والتـــآزر بـــين أفراده،الشيئ الدي يـــؤثر على حياته الخاصة خاصة ضعف الضبط الأســـري للأطفـــال الدين يصعب التحكم فيهم في المدينة الكبيرة مما يدفعهم إلى الإنحـــراف بفعـــل عوامـــل إقتصادية كالفقر أو نتيجة تـــــأثير الأصدقاء.

[1] حسين خريف. مرجع سابق، ص228.

رابعا:عرض معطيات الفرضية الرابعة:

الجدول رقم (42)

يبين توزيع المبحوثين حسب وفاة أحد الوالدين أو كليهما

الإجابة	التكرار			%
نعم	الأب	10 **%45.45**	22	% 24.44
	الأم	4 **%18.19**		
	كليهما	8 **%36.36**		
لا		68		%75.56
المجموع		90		%100

يتبين من الجدول رقم (42) بأن نسبة (75.56 %) من المبحوثين ليسوا يتماء لا الأب و لا الأم، في حين نسبة (22.44 %) من المبحوثين يتماء، حيث أن نسبة (45.45%) منهم يتماء الأب، ونسبة (36.36 %) يتماء الأب والأم ونسبة (18.19 %) يتماء الأم.

إن وفاة أحد الوالدين أو كليها يؤثر على نفسية الحدث، حيث يحرمه من عواطف الأم والأب وعنايتيهما وتوجيههما مما يسبب له عدة مشكلات نفسية وإجتماعية قد تدفع به نحو الإنحراف، فبعض الأحداث الأيتام الساكنين في بيوت قصديرية قد تيتموا نتيجة المجازر الجماعية التي حدثت في الأرياف الجزائرية بفعل الإرهاب و كان قتلاها أغلبهم رجال مما ترك هؤلاء الأحداث في حالة من الإضطراب والخوف خاصة وأن بعض الأحداث صرحوا بأن والديهم قد قتلوا أمام أعينهم الشيئ الذي يولد العنف في نفسيتهم ويجعلهم ينتقمون من المجتمع بأي وسيلة كانت، تحت ضغط الظروف الإقتصادية بسبب موت الأب الذي يعتبر العائل الوحيد للأسرة في الريف مما يجبر هؤلاء الأحداث على ترك المدرسة والتوجه للعمل للإنفاق على الأسرة الأمر الذي يؤثر على بناء شخصياتهم التي تبنى محبطة وعدوانية وتقود صاحبها إلى السلوك غير المتوافق

وقوانين المجتمع ، كـــما أن البعض من سكان البيوت القصديرية كانوا يتماء الأب والأم معا مما أجبرهم علـــــى العيش مع أحد الأقرباء وهذا ما يكون له نتائج خطيـــرة نظـــرا لانعدام شعور اليتيم بالراحـــة مطلقا مع الأقارب لغيـــاب الـــركنين الأساســـيين للحمايـــة والحنان .

كما أن وفاة أحد الوالدين أو كليهما يترتب عليـــة نتائج سلبية منـــــها معاودة أحد الوالدين للزواج مما يجعل الحدث يعيش في الأسرة الجديدة التـــي يشعر فيها بعدم الراحة والطمأنينة لغياب أحد الوالدين فهو يحس نفسه غريبا فـــي أسرة أحـــد والديـــه الجديـــدة، فزوج الأم لا يساويه مع إخوته من أبيه فقد يكون غير مـــــرغوب فيـــه، وزوجـــة الأب تعتبره عالة على أولادها ولا تعامله معاملة حسنة كما صرح أحد المبحوثين" *زوجة أبـــي تطردني كثيرا من البيت وتقول لي إذهب إلى أخوالك كما أنها كثيرا ما تعاقبني بالضرب المبرح فـــأنا أفضل السجن على أن أبقى في ذلك البيت الذي لا قرار فيه لأبي*"

هذه المعاملات تجعل الحدث يحاول التخلص من هذه الأســـرة والهـــروب إلـــى الشارع أين تتواجد الجماعات المنحرفة التـــي تعمل علـــى إستغلال هؤلاء الأحداث فـــي سلوكاتها المنحرفة والإجرامية خاصة في ترويج المخدرات والسرقة بإعتبار أن الأحداث ليس لـــهم سوابق قضائية وغير معروفين من قبل الشرطة ومقابل ذلك تقدم لهم الحمايـــة والمأوى.

الجدول رقم (43)

يبين توزيع المبحوثين نوع حسب طلاق الوالدين

الطلاق	التكرار	%
نعـــــــم	15	%16.67
لا	53	%58.89
الوفاة	22	%24.44
المجموع	90	%100

يتبين من الجدول رقم (43) بأن نسبة (58.89 %) من المبحوثين والديهم غيـــر مطلقين، ونسبة (16.57 %) منهم والديهم مطلقين.

إن طلاق الوالديــن نتيجة ظــروف إجتماعية أو إقتصادية، بسبب إمـــا ضــيق سبل المعيشة وفشل الزوجين في تحقيق السعادة ، وإما بسبب أزمة السكن نظرا للسكن مع أهل الزوج الذي يولد عدة صراعات بين الزوجة وأم الزوج أو بين الزوجين أنفسهم وهذا مــا يستنتج من الطلاق الموجود بنسبة كبيرة في البيوت التقليدية التي غالبا ما يكون عدد كبير من الاخوة متزوجين فــي منزل مشتــرك تكون ملكيته غالبا للأب الشيئ الـــذي يحدث منازعات ومشاجرات بين زوجات الإخوة التي تكــون نهايتهــتا الطــلاق نتيجــة إستحـــالة المعاشرة.

كما قد يعود الطلاق الى سوء اختيار الشريك وخاصة إذا كان الزوجين مختلفــين فـــي المستوى الإقتصادي والإجتماعي والثقافي الــذي يولد إختلاف في نظرة الزوجين للحيــاة العامة والحياة الزوجية كتــربية الأولاد،كما قد يعــود الطلاق إلـــى الــزواج المبكر بسبب عــدم النضج العاطفــي حيث بينت الدراسات أن الزواج المبــكر من بــين أهــم أسبــاب الطلاق.[1]

هذا الطلاق الذي يحدث بين الزوجين تكون له آثار ســلبية علــى الأطفــال فهــم يحرمون من الرعاية الوالدية مما يسبب لهم إختلالا في النمو النفسي والجسمي والفكري

[1] سناء الخولي.**الزواج والخلافات الزوجية**. مرجع سابق، ص228.

نـــــاهيك عن حرمانهم من العناية، مـــن الدفء الأسري والاستقـــرار والمراقبة وتتبـــع دراستهم بل إنهم يظلون تائهين بين والديهم بسبب العناد المتولد بينهم نتيجة كراهيـــة كـــل واحد منهمـــــا للآخر بسبب فشل العلاقة، بالإضـــافة إلىالعقد النفسية التي تدفع بهم إلى تبني السلوكات المنحرفة نتيجة الحرمان العاطفي الذي يحاولون البحث عنه خارج نطـــاق الأسر المتصدعة.

كما أن حرمان الطفل ماديا نتيجة الطلاق خاصة إذا كان مع أمـــه التـــي عـــاودت الزواج من رجل آخر يدفعه إلى التشرد والتســـول ومنها إلى الإعتـــداء علـــى ممتلكـــات الغير بسبب الحرمان المادي والعاطفي، كما قد يتعرض إلى تعاطي المخدرات والإدمـــان عليها للهروب من الواقع الدي يعيشه.

الجدول رقم (44)

يبين توزيع المبحوثين حسب معية العيش في حالة طلاق الوالدين أووفاتهما

معية العيش	التكرار	%
الأب	8	%21.62
الأم	27	%72.98
الأقارب	2	%5.40
المجموع	37	%100

يتبين من الجدول رقم (44) بأن نسبة (72.98 %) من المبحوثين الذين والـــديهم مطلقين أو متوفين يعيشون مع أمهاتهم،ونسبة (21.62 %) منهم يعيشون مع آبائهم ،فـــي حين نسبة (5.40 %) منهم يعيشون مع الأقارب.

نستنتج أن معية العيش مع الأم راجعة الى أن الشريعة الاسلاميـــــــة أو القـــانون الجزائري أوكلا مهمة الحضانة للأم فـــي حالة الطلاق أو الوفاة ولذا نجد نسبة كبيرة من أفراد العينة الأيتام منهم أو المطلقـــــو والديهم يعيشون مع أمهاتهم، لكن معية العيش هذه تؤثر تأثيرا سلبيا على حياة الحدث النفسية والاجتماعيـــة خاصة إذا تزوجت الأم كمـــا أن غالبا ما يلقى الطفل في بيت أهل والدته نـــوعا من الحرمان نتيجة تطليق أمه من طـــرف

أبيه فهو يعتبر عالة عليهم مما يجعله يحـــــاول التخلص من هذا الواقع المر الذي يعيشة ويترجم تخلصه هذا في الهرب إلى الشارع أين يلقى أقرانا لـــه من نفس المشكل فيكونون مجموعات أغلبها تتطور إلى تبني السلوكات المنحرفة.

وبذلك فأن الجوالطبيعي الملائم للنمو الوجداني للطفل هــو أسرته الطبيعية التـــي يلقي فيها رعاية والدية ويحس فيها بسلطة الأب وبحنان الأم وبالتماسك الـــذي ينعكس في العلاقات الطيبة و التعاون الصادق بينهما.

ولهذا فإن حرمان الطفل من رعاية الوالدين بسبب زواج الأب بـــإمرأة أخـــرى أو زواج ألم برجل آخر وإضطرار الطفل إلى الحياة في كنف زوج لأمه أو زوجـــة لأبيـــه يحـــــرمه من مقوماته الشخصية المتكامـــلة وينمى فيـــه النزعات العـــدوانية لـــــدرجة أن الإضطرابات السلوكية تتضاعف لدى الأطفال الذين يعيشون مع زوجـــة الأب أو زوج الأم.

الجدول رقم (45)

يبين توزيع المبحوثين الذين آبائهم متوفون أو مطلقون حسب شعورهم بالراحة مع الذين يعيشون معهم

الشعور بالراحة	التكرار	%
نعـــــــــــم	16	%43.24
لا	21	%56.76
المجموع	37	%100

يتبين من الجدول رقم (45) بأن نسبة (56.76 %) من المبحوثين الذين والـــديهم متوفون أو مطلقون لا يشعرون بالراحة مع من يعيشون، في حين نسبة (43.24 %) منهم يشعرون بالراحة مع من يعيشون.

إن عدم شعور المبحوثين الأيتام و الذين والديهم مطلقين مع من يعيشون بالراحة يدل على أن هؤلاء الأحداث يعيشون حياة صعبة ترجع إلى عدة عوامل وأسباب حالت دون تمكنهم من إيجاد الراحة والإستقرار فإتجهوا نحو الإنحرف ظنا منهم أنه السبيل الأنجع لإثبات وجودهم وتحقيق الإستقرار، هذه العوامل والأسباب تم التطرق إليها في الجداول السابقة (42)،(43) و(44).

الجدول رقم (46)

يبيت توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي للوالدين

المستوى التعليمي / الوالدين	أمي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		متوفي	المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		ك	%
الأب	12	%16.66	44	%61.11	7	%9.72	5	%6.94	4	%5.55	18	90	%100
الأم	47	%60.25	16	%20.51	8	%10.25	6	%7.69	1	%1.28	12	90	%100

يتبين من الجدول رقم (46) بأن نسبة (61.11%) من آباء المبحوثين ذوو مستوى تعليمي إبتدائي ونسبة (16.66%) من الآباء أميين، ونسبة (9.72%) دوي مستوى تعليمي متوسط، ونسبة (6.94%) مستواهم التعليمي ثانوي ،إلا أن نسبة الآباء الجامعيين كانت (5.55%) فقط.

في حين يتبين أن نسبة (60.25%) من الأمهات أميات، ونسبة (20.51%) ذوات مستوى تعليمي إبتدائي، ونسبة (10.25%) من الأمهات ذوات مستوى تعليمي متوسط، ونسبة (7.69%) من الأمهات ذوات مستوى تعليمي ثانوي، بينما نسبة الجامعيات منهن بلغت (1.28%) فقط.

نستنتج أن المستوى التعليمي عند والدي المبحوثين كان متدنيا جدا، الشيئ الذي يكون عائقا أمام التنشئة الأجتماعية السليمة، فالمستوى التعليمي والثقافي للوالدين يؤثر في تطبيع أبنائهم إجتماعيا إذ تميل الأسر المثقفة إلى توظيف ما تعلموه في نتنشئة أطفالهم كما

يهتمون بتحصيل الدراسي لأبنائهم بتوجيههم إلى المطالعة وحثهم على الإتزان الإجتماعي في المجتمع عكس الأسرة التي يكون فيها الوالدين أميين.[1]

فالمستوى التعليمي للوالدين يعمل علـــى جعل الحدث يتمتع ببعض حرية التعبيـــر داخل وخارج البيت مما يجعله يحس بداته ومكانته داخل الأســـرة مـــن خـــلال الحـــوار والتفاعل الحر،كمـــا تسود الأسرة المتعلمة الإحترام المتبادل بين أفرادها مما يسهل علـــى الأطفال عملية التكيف الإجتماعي والإندماج فـــي المجتمع ،فأمية الوالدين أو المـــستـــوى التعليمـــي المحدود لهما يصعب عليهم التعبير عن مـــشاعرهم إتجـــاه أبنـــائهم لجهلهـــم للأساليب السليمة لذلك مما يوسع الهوة بينهم وبين أبنائهم الأمر الذي يصبح عاملا مساعدا على الإنحراف السلوكي للأطفال.

كما يجبر الآباء الأميين أبنائهم على نماذج معيشية يجب إتباعها فـــــي التعامل مع الآخرين خاصة النازحين من الريف إلى المدينة كما صرح بذلك أحد النازحين الساكن في بيت قصديري بقوله"*إن أبي جاهل (يقصد أمي) فهو يفرض عقليته علي حتى فـــي التعامل مع الآخرين لا تقول السلام لهـــذا وقل لهذا، الـــدي يدرس ماذا فعل إذهب لتعمـــل على نفسك.*" ، فهذه المعاملات تجعل الحدث يصارع الأمـــــرين أميـــــــة والـــده وظروفـــه الإقتصادية المزرية الشيئ الذي يدفع به إلى الهروب من البيت نتيجة الحرمـــان العاطفي والمعيشي مما يوقعه في الإنحراف.

كما أن أمية الوالدين تجعلهم يستعملون الأساليب التأديبية غير الـــسليمة المتمثلـــة فـــــي الضرب المبرح والطرد من المنزل، كمـــا صرح بذلك بعض من أفـــراد العينـــة، ففي معنى قول أحد النازحين سكان البيوت القصديرية :"*نتيجة أمية والدي فهو يـــضربني بالعصا فـــي أي مكان من جسمي وتؤيده أمي أيضا بأن الوالد هو كل شيئ فـــي المنـــزل والطفل مـــــلك لأبيه يفعل به ما يشاء.*"

فالأمية تجعل الفرد يجهل الأساليب التي ينبغي على الوالدين إتباعها فـــي تنـــشئة الأطفال ومعاملتهم مما يساهم في تفشي السلوك المنحرف في صفوف الاحـــداث نتيجـــة هـــذا التفكك الأسري بفعل الحرمان من الرعاية والحماية والمعاملة الوالدية السليمة.

---

[1] رشيدي حسين عبده. **بحوث ودوريات في المراهقة**. دار المطبوعات الجديدة، مصر، 1983، ص12.

الجدول رقم (47)

يبين توزيع المبحوثين حسب سن الوالدين

السن / الوالدين	38_28		49_39		60_50		أكثر من60		متوفي	المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		ك	%
الأب	4	**%5.56**	41	**%56.94**	18	**%25.00**	9	**%12.50**	18	90	%100
الأم	22	**%28.21**	33	**%42.31**	19	**%24.36**	4	**%5.12**	12	90	%100

يتبين من الجدول رقم (47) بأن نسبة (56.94%) من آبـــاء المبحـــوثين ســـنهم يتراوح ما بين 39 _ 49 سنة، ونسبة (25%) منهم سنهم يتراوح ما بين 50_ 60 سنة، ونسبة (12.50%) سنهم أكثر من 60 سنة.

في حين يتبين أن نسبة (42.31%) من أمهات المبحوثين ســنهم يتــراوح مـــا بين39_49 سنة، ونسبـــة (28.21%) منهن سنهن يتراوح مـــا بـــين 28_38 ســـنة ، ونسبة (24.36%) سنهن يتراوح مـــا بين 50_60 سنة، ونسبـــة (5.12%) سنهن أكثر من 60 سنة.

نستنتج أن غالبـــية والدي المبحوثين هم من الفئة العمرية 39_49، فالبرغم من أن هذه الفئة العمرية تعتبر مرحلة الكهولة إلا أن الوالدين لـــم يستطيعـــوا أن يـــوفروا الجو الملائم للنمو النفسي والإجتماعي نظرا لضغط الظروف المعيشية والإقتصادية التي أحدثت كثيرا من المشاكل والمشاجرات أدت فـــي بعض الأحيان إلـــى الطلاق الذي فكك الأســـر وجعل الأطفال تائـــــهين بين زوجات آبائهم وأزواج أمهاتهم بسبب الســـن الذي يسمـــح للمطلقين بمعاودة الزواج مرة أخرى.

كما وجد كذلك أن نسبة من والدي المبحوثين سنهم في الخمسينات والسيتنات وحتى في السبعينات مما يدل أن السن كان له أثر سلبي على تنـــشئة الأطفـــال، فبفعـــل الـــسن المتقـــدم لا يستطيع الفرد أن يراقب أبنائه الشيئ الذي يجعل الضبط الإجتمـــاعي للأبنـــاء

ضعيف وقد يكون منعدم إذا كان الوالدين مصابون بالأمراض التي تنتشر عـــند كبـــار السن كـــإرتفاع ضغط الدم والسكري، فنتيجة هذه الأمراض فإن الأطفال يجدون نوعا من الحرية في القيام ببعض السلوكات المنحرفة خاصة الذين يعانـــون من الحرمـــان النـــاتج عـــن عدم تلبيـــــة متطلباتهم المادية والعاطفية مما يجعلهم يتجهون إلى السرقة أو العمل فـــي الأعمال غيـــر المستقرة التي توفر لهم حوافز إنحرافية وحتى إجرامية.

كما أن السن المتقدمة يتنج عنها صراع الأجيال، فالطفل الذي يكون الـــسن بينـــه وبين والديه كبير يجعله يعيش فـــي صراع ثقافي بيـــن العادات والأفكار القديمة للوالدين التي يحاولون غرسها في نفسية الأحداث بل حتـــى فرضها عليهم فـــي بعـــض الأحيـــان ،والقيم العصرية التي يحاول الحدث التأقلم معها نظرا لتأثير وسائل الإعـــــلام والتعليـــم والثقافة الغربية التي غزت المجتمع الجزائري بداية مـــن الثمانينيـــات والتـــي تنـــــادي بالإستقلالية في كل مظاهر الحياة الإجتماعية .

حيث بينت بعض الدراسات في إنجلترا كالتي قام بهـــــا "**واســـت و مكلنتـــوك**" أن الصراع الثقافي الذي حدث بين الآباء وأبنائهم نتج عنه إنحراف هؤلاء الأبناء. [1]

---

[1] علي مانع. مرجع سابق، ص110.

الجدول رقم (48)

يبين توزيع المبحوثين حسب معاملة الوالدين

المعاملة الوالدية	التكرار	%
حسنة	16	%17.78
جيدة	11	%12.22
عادية	31	% 34.44
سيئة	32	%35.56
المجموع	90	%100

يتبين من الجدول رقم (48) بأن نسبة (35.56%) من المبحوثين الذين معاملتهم سيئة من طرف والديه ونسبة (34.44%) من المبحوثين معاملتهم عادية من طرف والديهم، ونسبة (17.78%) من المبحوثين معاملة والديهم لهم كانت حسنة، في حين نجد نسبة (12.22%) من أفراد العينة كانت معاملة والديهم لهم جيدة.

نستنتج أن المعاملة الوالدين كانت سيئة وهذا يمكن إرجاعه إلى الظروف السكنية المزرية نتيجة ضيق المسكن وكثرة عدد أفراد الأسرة بالإضافة إلى الظروف الإقتصادية المزرية نتيجة النزوح من الريف إلى المدينة بسبب الأوضاع الأمنية التي أجبرت السكان الريف على ترك ممتلكاتهم وأرزاقهم والتوجه إلى المدينة مما أنتج إحباط كبير في نفسية النازحين لفقدانهم لهذه الممتلكات فالبعض ممن كانت حياتهم ميسورة أصبحت غير كذلك، كما أن عوامل الفقر وجهل الوالدين لأساليب التربية السليمة لأطفالهم تجعلهم يعاملون أبنائهم معاملة سيئة الشيئ الذي يؤثر على بناء شخصية الأبناء.

فالمراقبة الشديـــدة والحصار المستمـــر يدعوان الحدث إلـــى الثـــورة والعصيان وإستعمال وسائل غير سوية في التعامل مع الآخرين كإستعمال الغش والخـــديعة والكذب نتيجة المعاملة السيئة للوالين فهو يستعمل هذه الأساليب للفرار مـــن العقاب.

كما أن المعاملة السيئة للأبناء خاصة إستعمال العنف معهم يؤدي إلى انتشار العنف في الأسرة ومنه إلى المجتمع، فقـــد بينت بعض الدراســـات على وجود رابطة قوية بـــين سلوك الأطفال العدواني و بيـــن المعاملة السيئة مـــن طرف الوالدين فالطفل عندمـــا يقوم بالسلوك العدواني فهو يشعر بالرضا لكن عندما يعـــامله الوالدين معاملة سيئة فإنه يـــشعر بالإحباط والإستياء وهذا يقوده إلى المزيد من السلوك العدواني. [1]

الجدول رقم (49)

يبين توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين الوالدين

العلاقة	التكرار	%
حسنة	23	%25.56
عادية	28	%31.11
متوترة	39	%43.33
المجموع	90	%100

يتبين من الجدول رقم (49) بأن نسبة (43.33%) مـــن المبحوثين العلاقة بين والديهم متوترة ، ونسبـــة (31.11%) منهم العلاقة بين والـــديهم عاديـــة ، ونـــسبة (25.56%) العلاقة بين والديهم حسنة .

إن العلاقة الزوجية التوترة قد تعود إلى الأوضاع الإقتصادية المزرية التي تجعـــل الأب عاجزا عن تلبية حاجيات أسرته نتيجة ضعف الدخل أو إنعدامـــه بـــسبب البطالـــة، الشيئ الذي يدخله في مشادات ومشاجرات مع الزوجة طبيعة السكن الذي يتميز بالـــضيق

[1] عبد الرحمان محمد العيساوي.**سيكولوجية الإنحراف والجنوح والجريمـــة**. ط1، دار الراتـــب الجامعيـــة، 2001، ص88.

الذي ينتج الإزدحام، يجعل الخلوة والإستقـــرار مستحيلين، فرب الأسرة عندما يرجـع من عمله اليومي لا يلقى الراحة مـما يجعـله يصب غضبـه على الأم ،الشيئ الـــدي يجعل العلاقة بينهم متوتـــرة وتؤثر علـى النمو النفسي والإجتماعي للأبنـاء، فنتيجـة لهـــذه العلاقة المتوترة يضطر الأبناء إلى الهروب من البيت الذي يطبعه عدم الإسقرار والخوف بسبب المشادات والمشاجرات بين الزوجين التي تنتهي فـي غالبهـا بالـضرب باحثين عن الدفء العاطفي والإستقرار حيث الزمر المنحرفة والعصابات الإجرامية التي تستغل وضع الحدث المزري وتقحمه في عالم الإنحراف والجريمة بفعل ما تقدمه له مـن مغريات مادية كإعطائه بعض المال حين قيامه بعملية إجرامية ما أو معنوية كإحتـضانه في المجموعة على أساس أنه واحد منها الشيئ الذي يحسسه بالإستقرار الذاتي.

الجدول رقم (50)

يبين توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن وغياب الاب مدة طويلة عن المنزل

نوع المسكن / الإجابة	فله	شقة	بيت تقليدي	بيت قصديري	المجموع	%
نعم	1 **%2.86**	10 **%28.56**	2 **%5.72**	22 **%62.86**	35 **%100**	%38.89
لا	3 **%8.10**	11 **%29.73**	18 **%48.65**	5 **%13.52**	37 **%100**	%41.11
متوفي	3	4	6	5	18	%20.00
المجموع	7	25	26	32	90	%100

يتبين من الجدول رقم (50) بأن نسبة (62.86%) من المبحوثين الذين آبـــــائهم يغيبون عن المنزل مدة طويلة يسكنون في بيوت قصديرية، ونـــسبـــة (48.65%) مـــن المبحوثين الدين آبائهم لا يغيبون عن المنزل يسكنون في بيوت تقليدية، ونسبة(28.56%) من الذين آبائهم يغيبون يسكنون في شقق.

إن غياب رب الأســرة مدة طويلة عــن المنزل يشكل خطــرا جسيما يؤدي إلـــى إضطراب الأسرة نتيجة لإنهيار ركن أساسي مـــن مقوماتها وهـــو المعاشرة الزوجية وقد

يكون هذا الغياب إضطراريا كما يحدث في حـــالة سعى رب الأسرة بحثا عن الرزق في بلاد أخرى غير مقر إقامته، فهذا الهجر الجـــزئي الإضطراري مـــن طرف الأب يتـــرك الأحداث دون رقابة أبوية والتي تشكل الركن الأساسي لعملية الضبط الإجتماعي الأمـــــر الذي يترك لهم المجال ليعملوا ما يشائون، وبإعتبـــار الحـــدث فـــي مرحلـــة المراهقـــة وتكـــــوين الإتجاهات فإنه يقع في الإنحراف ولو جزئيا بسبب عدم التوجيه والمراقبـــة، حيـــــث بينت دراسة قام بها "قلواكس" في الولايات المتحدة على مجموعة من الأحـــداث الجـــانحين بينت أن الرقابة الأبوية كانت سببا مباشرة في جنوح هؤلاء الأحـــداث نتيجـــة عمل الاب فـــي أماكن بعيدة عن مقر الإقامة. [1]

الجدول رقم (51)

يبين توزيع المبحوثين حسب أسباب غياب الأب عن المنزل مدة طويلة

الأسباب	التكرار	%
العمل	21	%60.00
المشاكل في المنزل	9	%25.71
أخرى	5	%14.29
المجموع	35	%100

يتبين من الجدول رقم (51) بأن نسبة (60%) من المبحوثين الذين آبائهم يغيبـــون عن المنزل مدة طويلة كان بسبب العمل، ونسبة (25.71%) منهم بسبب المـــشاكل فـــي المنزل، في حين الاسباب الاخرى نسبة (14.29%).

نستنتج أن أسباب غياب الآباء عن المنزل كانت في أغلبها راجعة إلى البحث عـــن العمل في أماكن خارج مقر الإقامة وخاصة بالنسبة لأصحاب البيوت القصديرية النازحين من الريف إلى المدينة نتيجة عدم تأهيلهم المهني وإنعدام المستوى التعليمي الذي يمكنـــهم من إيجاد عمل مستقر ولو نسبيا فهم يضلون ينتقلون من مكان لآخر بحثا عن عمل عنـــد

[1] عبد الرحمان محمد العيساوي. مرجع سابق، ص54.

أصحاب المقاولات كبنائين ومساعدي بنائيين وعندما تنتهي مشاريع البناء ينتقل هـــؤلاء العمال مع أرباب عملهم إلى أماكن أخرى وهكذا دواليك وأبنائهم في معزل عن مـــراقبتهم يعملون ما يشائون مما يـــوقعهم فـــي الإنحراف لـــسبب أو لآخـــــر، حيـــث صـــرحت مجموعة كبيرة من أصحاب البيوت القصديرية بأن آبائهم يأتون إلى منـــازلهم مـــرة فـــي الشهر أو مرتان.

كما أن المشاكل الأسرية الراجعة الى عدة عوامل كظـــروف المعيـــشة المزريـــة والسكن الضيق يجعل الآباء يفرون من تلك المشاجرات والمنازعات للبحث عن الراحـــة تاركيـــن بذلك أبنائهم الحريةالتامة في التصرف، ولتأثير الرفقة السيئة التي تقودهم إلـــى شتى أنواع السلوك المنحرف.

الجدول رقم (52)

يبين توزيع المبحوثين حسب المشاجرة بين الوالدين

الإجابة	المجموع	%
نعم	50	%55.58
لا	20	%22.22
المجموع	90	%100

يتبين من الجدول رقم (52) بأن نـــسبة (55.58 %) مـــن المبحـــوثين والـــديهم يتشاجرون، في حين نجد نسبة (22.22 %) من المبحوثين والديهم لا يتشاجرون.

إن النزاع والشقاق بين الأباء والأمهات والخلافات والمشاجرات المستمرة تـــؤدى إلى سوء تكيف الصغار وإلى كثير من ألوان السلوك الخاطئ ودفعهم للبحث عن رفـــاق خارج البيت.

كما أن مشاجرات الوالدين والخلافات الأسروية، حول طريقة تربية الأبناء ،خاصة في ظل وجود إختلاف في المستوى التعليمي حيث يجبر الطرف الذي له مستوى تعليمي أعلى على فرض رأيه في طريقة تعليم الأبن أو تربيته مما يحدث مشاجرات مستمرة بين الزوجين، كما تحدث المشاجرات أيضا بسبب الطرق المستعملة في تأديب الأطفال،الشيئ الذي يجعل البيت عبارة عن جماعات غير رسمية فمجموعة من الأبناء في صف الأب ومجموعة في صف الأم وهذا ما يجعل الجو الأسري مشحونا يوميا مما يتسبب في انهيار البنية الأسرية وتنعدم الراحة العاطفية والإستقرار الوجداني للأطفال كما يجعل المنزل ثقيلا على الأبناء، فيهرب الأبن إلى الشارع حيث المكان الفسيح لرفاق السوء و الإبتعاد عن مراقبة الأهل واشرافهم ورؤية أشكال منحرفة من السلوك في الشارع.

كما أن هذه المشاجرات بين الزوجين تكون متسمة بعبارات السخرية والإحتقار من طرف لآخر كأن تحتقر الزوجة زوجها بتعييره بعدم القدرة على إعالة أسرته بشتى أنواع الكلام الذي يترك آثاره في نفسية الزوج خاصة في وجود الأطفال، الشيئ الذي يجعل الزوج في غالب الأمر يضرب زوجته أمام أبنائها وهذا تكون له نتائج سلبية على تنشئة الأبناء حيث تبنى شخصية الطفل متسمة بالخوف أو الإنتقام من المجتمع نتيجة روؤية أمه تضرب وهو غير قادر على الدفاع عنها، كما أن ضرب الزوجة يجعلها تفر إلى بيت والديها أو وليها وتترك الأبناء دون رعاية مما يدفعهم إلى السلوك المنحرف انتقاما من الواقع الذي يعيشونه وتلبية لحاجياتهم الشخصية التي حرموا منها.

الجدول رقم (53)

يبين توزيع المبحوثين حسب شعورهم بالراحة والطمأنينة في أسرهم.

الإجابة	التكرار	%
نعم	74	%82.22
لا	16	%17.78
المجموع	90	%100

يتبين من الجدول رقم (53) بأن نسبة(82.22%) من المبحوثين صرحوا أنهم يشعرون بالراحة في أسرهم، ونسبة (17.78%) صرحوا أنهم لا يشعرون بالراحة في أسرهم.

نستنتج أن الأحداث الذين صرحوا بشعورهم بالراحة والطمأنينة في أسرهم يمكن إرجاعه إلى الظروف التي هم عليها داخل مركز إعادة التربية والتأهيل، فنظرا لبعدهم عن أسرهم وأصدقائهم والمحيط الإجتماعي الذي نشؤوا فيه فهم يحسون بنوع من سلب الحرية ويحبذون الخروج من المركز، كما صرح بذلك الكثير منهم ففي قول أحدهم:" *أكتب أكتب نحن بأحسن حال في أسرنا الجحيم هنا في المركز أنام على الكرتون ولا أبقى هنا* "

بينما يصر آخرون على أن الشعور بالراحة في الأسرة مستحيل نظرا للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية لأسرهم فهم يحبذون البقاء في المركز على الذهاب للأسرة بسبب المعاملة السيئة من طرف والديهم أو زوجات آبائهم أو أزواج أمهاتهم بالنسبة للأيتام والمطلقوا والديهم، كما صرح به أحدهم :*"كيف أشعر بالراحة وزوجة أبي التي تنعدم فيها الرحمة في البيت أبقى في الشارع أو المركز ولا أذهب إليها، لقد تعمدت ضرب أحدهم عندما أتاحت لي الفرصة لكي آتي إلأى المركز هربا من الغول(زوجة الأب)"*.

نتائج الدراسة:

على إثر تحليلنا لمعطيات الدراسة بعد جمعها من ميدان البحث وتفريغ إستمارات المقابلة التي قمنا بها مع الأحداث الجانحين في مركزي إعادة التربية والتأهيل توصلنا إلى النتائج التالية:

1_لقد ارتبط الجنوح بمرحلة المراهقة، لمون غالبية المبحوثين من الفئة العمرية **15_16** نظرا لصعوبة هذه المرحلة في بناء شخصية الأحداث وعدم تمكن الوالدين من ضبط سلوك أبنائهم.

2_ المستوى التعليمي لغالبية المبحوثين إبتدائي بنسبة (**71.12**%) والذي حال دون إدراكهم للمعايير والقيم والقوانين التي تضبط المجتمع، نتيجة طردهم من المدرسة أو تخليهم عنها من محض إرادتهم بسبب كثرة إعادة السنة لمرات عدة، فالمستوى التعليمي المتدني جعل تفكيرهم ذا أبعاد محدودة تمثلت في محاولة إشباع حاجياتهم على حساب القيم والمعايير والقوانين التي تسير المجتمع.

3_تزداد نسبة الإنحرافات في الأحياء القصديرية باعتبار أن نسبة (**35.55**%) من المبحوثين من سكان هذه الأحياء التي تنقصها المرافق المادية، وحيث يكثر التجمع السكاني وترتفع درجة التزاحم، فنتيجة للإزدحام الشديد في الأسرة يشترك الأولاد والبنات في نفس المكان مع الكبار وأحيانا نع غير أعضاء الأسرة، وكذلك قد يشترك المراهقون من الجنسين في نفس الغرفة مما يحرك غرائز الجنسين فيدفعهم إما للكبت وبالتالي إعتلال الشخصية أو الوقوع في الإنحرافات الجنسية، وإما للهرب من المنزل كلما سمحت الفرصة والتجمع في الشارع كنتيجة لما يشعر به الحدث من توترات وصراعات مما يدفعه للإلتقاء مع غيره من الأحداث وتكوين عصابات ومزاولة أنماط السلوك المنحرف بشتى أنواعه بغية تحقيق الهروب النفسي من الواقع المؤلم الذي يعيشه الحدث.

4_ بينت الدراسة أن نسبة (**57.78**%) من المبحوثين مصابون بأمراض وترجع هذه أسباب هذه الأخيرة إلى الرطوبة في الأحياء العتيقة التي أدت إلى انتشار أمراض

الحساسية والربو بالإضافة إلى المزابل القريبة من البيوت القصديرية التي أنتجت الأمراض الجلدية المعدية بين الأحداث.

5_السرقة وتناول المخدرات كانت أهم الجنح التي إرتكبها المبحوثين، وهذا ناتج عن تحول الإقتصاد الجزائري من نمطه الإشتراكي إلى الإقتصاد الحر، مما ترتب عليه غلق المؤسسات العمومية وتسريح العمال، الأمر الذي جعل القدرة الشرائية للمواطن الجزائري تضعف فأصبح غير قادر على تلبية متطلبات عاءلته وخاصة ما يحتاجه الأطفال الذين اتجهوا إلى السرقة لتلبية هذه المتطلبات كما لجأوا إلى تناول المخدرات والكحول للهروب من الواقع المزري الذي يعيشونه.

6_ غالبية المبحوثين كان ترتيبهم وسط بين إخوتهم بنسبة (**41.12**%) مما تسبب في جنوحهم نظرا للإهمال الذي تعرضوا له نتيجة إهتمام والديهم باخوتهم ذوي المراتب الأولى والأخيرة.

7_ إرتبط الجنوح في هذه الدراسة لوجود غالبية المبحوثين في غرفة واحدة وبمعدل **5** أفراد فما فوق، الشيء الذي أثر على النمو النفسي والإجتماعي لهؤلاء الأحداث مما دفعهم تحت تأثير هذا الإكتضاظ إلى الهروب إلى الشارع والإندماج ضمن الزمر المتشردة والمنحرفة التي قادتهم إلى تبني السلوكات المنحرفة.

8_ دخل أسر غالبية المبحوثين ضعيف، حيث أنه محصور بين **10000**دج و**20000**دج خاصة سكان البيوت القصديرية، فالدخل الضعيف جعل والدي المبحوثين لا يستطيعون توفير المتطلبات لأفراد أسرهم خاصة الأبناء، ممل جعلهم يعتبرون أسرهم فقيرة واتجهوا إلى السرقة لتوفير الألعاب الترفيهية واللباس الجديد نتيجة حرمانهم منها وعدم تمكن أسرهم من تلبيتها وهم في أمس الحاجة إلى هذه المتطلبات التي تبين لهم أنها متوفرة عند أقرانهم ذوي الدخل الكافيلتوفير هذه المتطلبات.

9_ نتيجة عدم انتماء البيوت القصديرية إلى المحيط العمراني للمدن فهي غير موصولة بشبكات الماء الشروب وأنابيب صرف المياه القذرة وشبكات الغاز والكهرباء مما جعل الأبناء يقعون في الأنحراف بفعل ذهابهم يوميا لجلب الماء من الحنفيات العمومية التي لا

تتوفر بشكل يلبي متطلباتهم مما أدخلهم في مشاجرات وصلت إلى حد الإعتداءات الجسدية على بعضهم البعض، كما تسببت الروائح الكريهة الناتجة عن صرف المياه القذرة في العراء إلى هروب الاحداث من تلك الأحياء والتوجه إلى الأحياء التي ينعدم فيها الضبط الأسري وقاموا بالسلوكات المنحرفة نتيجة لتعرفهم الدائم على الزمر المنحرفة، كما أن ضيق تلك المساكن وانخفاظ دخل أصحابها حال دون تمكنهم من توفير التأثيث المنزلي المناسب مما أدخل الأحداث في عالم السرقة للحصول عليه.

10_ توجه المبحوثون للعمل في أعمال تعتبر مفسدة لسلوكاتهم والتي لم يتحصلوا فيها على دخل يمكنهم من تلبية متطلباتهم باعتبار أن غالبيتهم دخلهم أقل من **10000**دج كالبيع في السوق السوداء وبيع التبغ الذي قادهم إلى تناول المواد المخدرة ومن ثمه الوصول حتى إلى بيعها بعد الإدمان بغرض مساعدة الأسرة على الإنفاق وتلبية متطلباتهم الشخصية، أو كانوا قد أجبروا على العمل من طرف أمهاتهم على الذهاب إلى العمل مما ترك في نفسيتهم روح الإنتقام والإحباط النفسي الذي قادهم إلى ممارسة بعض الإنحرافات لكسب أكبر قدر ممكن من النقود أو الهروب من البيت أو من الواقع بتناول المخدرات، وكان غالبيتهم غير راضين عن الحالة الإقتصادية لأسرهم.

11_ ينفق المبحوثين العاملين دخلهم على أسرهم بنسبة كبيرة، الشيء الذي يدل على سوء الحالة الإقتصادية لأسرهم.

لقد تحققت الفرضية الأولى والمتمثلة في أن لسوء الأوضاع الأسرية في البيوت القصديرية علاقة بجنوح الأحداث نتيجة الإكتضاظ الناجم عن كثرة عدد الأفراد في الغرفة الواحدة الذي يتعدى **5** أفراد وانخفاظ الدخل الذي حال دون تمتع الأحداث بالراحة التي أصبحوا يبحثون عنها في الشارع أين يوجد قرناء السوء، بالإضافة إلى عدم توفر التأثيث المنزلي الذي أدخل الأحداث في عالم السرقة للحصول عليه، كما أن هذه البيوت القصديرية غير موصولة بشبكات الماء الشروب والتطهير مما جعلها ف حالة إقتصادية مزرية تدفع الأحداث نحو الجنوح.

12_ إن الضبط الديني كان ضعيفا عند المبحوثين بسبب عدم ممارستهم الشعائر الدينية من طرف غالبيتهم، مما أفقدهم السلطة الروحية التي تضبط جموح الفرد وتمنعه من التوجه إلى السلوكات المضادة للمجتمع خاصة الأحداث الذين كانوا لا يلقون عقابا من والديهم عند تركهم لهذه الشعائر مما ساعد كعامل عدم ضبط اجتماعي على إنحرافهم.

13_ تستعمل أسر المبحوثين الضرب كأسلوب تأديبي بنسبة (**34.44**%) بالإضافة إلى أسلوب الطرد من المنزل بنسبة (**27.87**%) الأمر الذي ساعد كعامل مباشر على جنوح الأحداث نتيجة للإحباط وروح الإنتقام التي يتخذها هؤلاء الأحداث للتعبير عن الحرمان والظلم الذي يتعرضون إليه، خاصة وأن عقوبة الطرد من المنزل تعرض الحدث إلى الإندماج ضمن الزمر المنحرفة والإجرامية التي تستغله لتنفيذ مخططاتها الإجرامية.

14_يلقى أفراد العينة الحرية التامة في اختيار البرامج التي تبث في التلفزيون وخاصة أفلام العنف والمغامرات والأفلام الجنسية التي كانت من بين أهم الأفلام المحبذة عندهم، بالإضافة إلى مطالعة المجلات الجنسية والرياضية، هذا الإعلام أثر عليهم سلبيا خاصة وأنهم في مرحلة المراهقة التي يسهل خلالها التأثر بأبطال أفلام العنف والإقتداء بهم مما أسقطهم في الجنوح من خلال تعديهم جسديا على زملائهم في المدرسة وسرقتهم الدكاكين وممتلكات الغير، كما ثارت غرائزهم الجنسية مما أسقطهم في الإنحراف الجنسي بتعديهم على أقربائهم البنات أو ممارستهم الجنس المثلي "اللواط".

15_نتيجة لانعدام دوريات المؤسسة الأمنية في الأحياء القصديرية بفعل الكثافة السكانية الضخمة وعدم وجود الطرق التي تمر منها العربات لضيق أزقة هذه الأحياء، بالإضافة إلى عدم تدخل رجال الأمن لفك المشاجرات لعدم التبليغ نتيجة العقلية الريفية التي تميز غالبية هؤلاء السكان فهم يعتمدون على الحل الشخصي لتلك المنازعات والمشاجرات لانتمائهم إلى عشيرة واحدة أو طبقة إجتماعية واحدة، جعل الضبط الإجتماعي القانوني منعدم مما ساهم كعامل مباشر في عدم خوف هؤلاء الأحداث من رجال الأمن وتوجهوا إلى ارتكاب السلوكات المنحرفة بدون خوف من الجزاء القانوني لمن يتعدى على معايير وقوانين المجتمع.

لقد تحققت الفرضية الثانية والمتمثلة في أن لانعدام الضبط الإجتماعي في البيوت القصديرية علاقة بجنوح الأحداث، وذلك نتيجة لانعدام الدوريات الأمنية في الأحياء القصديرية مم جعل الأحداث يتمتعون بنوع من الحرية الزائدة التي دفعتهم إلى تبني السلوكات المنحرفة، بالإضافة إلى الضبط الأسري بفعل عدم تنظيم مطالعة المجلات ومشاهدة التلفزيون والتي جعلت الأحداث يدمنون على مشاهدة الأفلام الإباحية والعنف والمغامرات، كما أرجع انعدام الضبط أيضا إلى عدم ممارسة هؤلاء الأحداث للشعائر الدينية التي تعتبر من بين أهم مكنزمات الضبط الإجتماعي للمجتمع الجزائري، الأمر الذي حال دون تجنبهم الأفكار التي لا تتلاءم ومعايير والقوانين التي تضبط المجتمع.

16_نسبة (**41.12**%) من المبحوثين نازحون من الريف إلى المدينة غالبيتهم نزحوا خلال سنوات **1994_1999**م بفعل الوضع الأمني السيء الذي كان يتميز به الريف الجزائري نتيجة المجازر الجماعية التي قام بها الإرهاب الأمر الذي جعل تلك المناطق الريفية مناطق طاردة للسكان الذين نزحوا إلى المدن واستقر عدد كبير منهم في البيوت القصديرية على هوامش المدن.

17_ المبحوثون النازحزن من الريف إلى المدينة لا ينتمون للنوادي الرياضية والجمعيات ويقضون معظم أوقات فراغهم في اللعب مما صعب عليهم عملية التكيف الإجتماعي مع الوسط الحضري لبقائهم على جهل بعادات وقيم المجتمع الحضري نتيجة عدم التفاعل مع أصحاب المدينة بتعرفهم على أصدقاء جدد يساعدونهم على معرفة هذه العادات والقيم.

18_ غالبية الأحداث النازحين في دراستنا هذه لديهم علاقات صداقة محصورة على المدرسة وفقط، الأمر الذي جعلهم غير قادرين على بناء علاقات صداقة جديدة مع سكان المجتمع الحضري لعدم إندماجهم في المجتمع عن طريق النوادي والجمعيات التي تقوم على مبادئ نشر ثقافة المجتمع بتلاحم أفراده وعدم التفرقة بينهم.

19_ غالبية المبحوثين غير راضين عن مساكنهم خاصة بالنسبة للنازحين الريفيين نتيجة لعدد الغرف القليل الذي لا يتعدى غرفتين كما أن غالبية النازحين من سكان البيوت

القصديرية التي تتميز بالطبيعة الريفية فهم يشكلون ريف جديد على هامش المدينة مما يجعل نظرة سكان المدينة لهم محتقرة، الشيء الذي جعلهم يبقون على معزل من تبني الثقافة الحضرية لإحساسهم الدائم بعدم الإنتماء إلى هذا الوسط الحضري ومحاولة تشكيل ثقافات فرعية تعيش على هامشه.

20_عزوف أسر المبحوثين النازحين عن زيارة الأسر القريبة منها وخاصة أسر الجيران وحصر زياراتهم على الأقارب فقط حفاظا منهم على ثقافة المجتمع الريفي وعادات وتقاليد الأسر الممتدة، الشيء الذي صعب عليهم تبني ثقافات جديدة تميز المجتمع الحضري منها التفتح والعلاقات العابرة نتيجة التغير المستمر في مكان الإقامة والكثافة السكانية المرتفعة، الأمر الذي جعل التكيف مع الثقافة الجديدة أمرا مستحيلا.

21_ اعتبر المبحوثون النازحون من الريف إلى المدينة أنفسهم غير متكيفين مع الحياة الحضرية ورغبت نسبة كبيرة منهم في العودة إلى الريف بسبب احتقار أهل المدينة لهم بفعل ثقافتهم الريفية التي لا تتلاءم والعيش مع الثقافة الحضرية.

وبذلك تكون الفرضية الثالثة قد تحققت والمتمثلة في أن لعدم تكيف النازحين الريفيين مع الحياة الحضرية علاقة بجنوح الأحداث في البيوت القصديرية نتيجة لعدم انتماء المبحوثين النازحين إلى النوادي الرياضية والجمعيات الثقافية وافتقارهم للصداقة خارج أحيائهم التي أغلبها قصديرية وتصريحهم مباشرة بعدم تكيفهم مع الحياة الحضرية ورغبة نسبة كبيرة منهم في العودة للريف.

22_ وجد أن التفكك المادي المتمثل في وفاة أحد الوادين أو كليهما أهم أسباب تفكك الأسرة عند المبحوثين الساكنين في بيوت قصديرية نتيجة المجازر الجماعية التي حدثت في الأرياف الجزائرية خلال سنوات التسعينيات بفعل الإرهاب، مما حرم الأحداث من الدفء العائلي وخاصة في غياب معيل الأسرة التي تركها في حالة إقتصادية مزرية ودون ضبط أبوي دفع الأحداث إلى ترك المدارس والتوجه إلى السرقة والعمل في أعمال غير مستقرة والتشرد في الشوارع مما أدخلهم في الإنحراف من بابه الواسع.

23_ترتفع حالات الطلاق عند المبحوثين بالنسبة لسكان الشقق بفعل كثـــرة المـــشاجرات وصعوبة المعيشة وغيرها مما ترك غالبية أبنائهم لا يشعرون بالراحة مـــع الطـــرف اذي يعيشون معه بسبب معاودة الزواج الذي حال دون تمتع الأبناء بالإستقرار العاطفي لغياب أحد الوالدين والإستقرار المادي الذي دفعهم إلـــى تلبيـــة حاجيـــاتهم المختلفـــة بـــالطرق الإنحرافية.

24_ وعلى العكس من ذلك فقد بقي أفراد المجتمع الريفي النازحين مـــن الريـــف إلـــى المدينة محافظين على العادات والقيم التي تميز مجتمعهم، حيث أن الطلاق كان شبه منعدم عند غالبية أسر المبحوثين سكان البيوت القصديرية، فالبرغم من الأوضـــاع الإقتـــصادية والإجتماعية المزرية والمشاجرات الأسرية المسامرة فإن الحال لم يصل إلى الطلاق نتيجة الزواج العائلي وتدخل الأقارب لحل النزاعات والمـــشاجرات بالإضـــافة إلـــى حـــرص الزوجين على عدم قطع الأرحام.

25_ إقترن المستوى التعليمي لوالدي المبحوثين بـــالجنوح لجهلهـــم بأســـاليب التنـــشئة الأجتماعية السليمة للأبناء وإستعمال الضرب كأسلوب تأديبي وانعدام الـــضبط الأســـري، فأغلب آبائهم ذوي مستوى تعليمي محدود "ابتدائي" وأمهاتهم أميات في الغالب مما تـــرك للأبناء الحرية التامة في التفاعل مع جميع الإغراءات التي دفعـــت بهـــم نحـــو الجنـــوح والإنحراف.

26_كما إقترن سن الوالدين بالجنوح بسبب الزواج المبكر بفعل إنتماء المبحوثين لآبـــاء من الفئة العمرية **38_48**، الأمر الذي ترتب عليه إنجاب عدد كبير مـــن الأبنـــاء ممـــا صعب على الوالدين تلبية متطلبات أبنائهموإستحال عليهم ضبطهم، خاصة في غياب الأب عن المنزل بتنقله المستمر من مكان لآخر بحثا عن المعاش لأسرته المتكونة من عدد كبير من الأفراد.

27_المعاملة الوالدية كانت سيئة عند غالبية المبحوثين نتيجة لجهل الوالـــدين لأســـاليب الضبط والمعاملة الحسنة، بالإضافة إلى صعوبة الحياة الإجتماعيـــة فـــي تلـــك الأحيـــاء

القصديرية نظرا لضيق المسكن والإزدحام السكاني الذي ترتب عليه مشاجرات يومية بين الجيران بسبب الأطفال.

28_ العلاقة الزوجية كانت متوترة عند غالبية أسر المبحوثين والتي تصل في أغلبها إلى العنف الأسري المتمثل في ضرب رب الأسرة لزوجته أمام الأبناء مما تسبب في نمو شخصية مضطربة عند الأحداث تدفع بهم نحو تبني سلوكات منحرفة نتيجة الظروف القاهرة التي يعيشونها والتي ترجموها في تعديهم امستمر على الأفراد والممتلكات انتقاما من والديهم باقحامهم في المشاكل ومن الواقع المزري الذي يعيشونه.

29_يتصف آباء المبحوثين الساكنين في بيوت قصديرية بالغياب عن المنزل مدة طويلة والذي يعتبر هجر جزئي أدى إلى الجنوح أبنائهم نتيجة لتركهم دون رقابة أبوية بالرغم من وجود الأقارب قرب هؤلاء الأحداث الذين أصبحوا لا يبالون بأحد وبدون حماية، الأمر الذي جعلهم يبحثون عن الإشباع العاطفي والنفسي والمادي ضمن الزمر المنحرفة التي قادتهم إلى السلوكات غير المتوافقة ومعايير وقيم وقوانين المجتمع السوية.

30_غالبية المبحوثين لا يشعرون بالراحة والطمأنينة في أسرهم بنسبة (**82.22**%) مما يدل على أن الإستقرار العاطفي والمادي منعدم لدى هؤلاء الأحداث نتيجة انهيار البنية الأسرية بفعل المشاكل بين الوالدين التي انتهت بجنوح الأبناء.

وبناءا عليه فقد تحققت الفرضية الرابعة جزئيا والمتمثلة في أن للتفكك الأسري في البيوت القصديرية علاقة بجنوح الأحداث لكون غالبية المبحوثين الساكنين في بيوت قصديرية أسرهم تطبعها المشاجرات والعلاقات المتوترة بين الزوجين والذي ترجم في معاملة الأبناء معاملة سيئة جعلتهم يفرون إلى الشارع للإشباع العاطفي والمادي، كم أن الآباء يغيبون عن المنزل مدة طويلة بسبب العمل والخلافات المستمرة بينهم وبين زوجاتهم، الشيء الذي يعتبر هجر جزئي تسبب في الجنوح، إلا أن مؤشر الطلاقعند أسر المبحوثين الساكنين في بيوت قصديرية لم يتحقق لعدم وجود حالات طلاق عندهم مما يدل على محافظة المجتمع الريفي على بنائه وعاداته.

الخـــاتـــمـــة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة ما إذ كانت هناك علاقـــة بـــين البيـــوت القصديرية وجنوح الأحداث في المجتمعـــالجزائري منطلقـــين مـــن مقاربـــة إيكولوجيـــة وبالتطرق إلى العوامل التي ساهمت في ظهور وانتشار البيوت القصديرية في المجتمعات الأوروبية والعربية وفصلنا العوامل التي أدت إلى ظهور هـــذه البيـــوت فـــي المجتمـــع الجزائري، بالإضافة إلى تبيان أشكال الجنوح في الجزائر ونظام العدالة الجنائيـــة التـــي تتبعها الجزائر اتجاه الأحداث، وبالنزول إلى ميدان البحث مـــن خـــلال المقـــابلات مـــع الأحداث الجانحين في مركزين لإعادة التربية والتأهيل توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين البيوت القصديرية وجنوح الأحداث من خلال تحقق فرضيات الدراسة والمتمثلة فـــي أن لسوء الأوضاع الإقتصادية الأسرية في البيوت القصديرية علاقـــة بجنـــوح الأحـــداث لوجود دخل هؤلاء السكان ضعيف وتأثيث منازلهم يكاد يكون منعدم نتيجة عـــدد الأفـــراد الكبير وعدد الغرف القليل، كما أن انعدام الضبط الأجتماعي نتيجـــة الـــدوريات الأمنيـــة المنعدمة في الأحياء حال دون سوية أحداث سكان هذه البيوت الذين وجدوا أنفسهم يعملون ما يشاؤون دون سلطة قانونية تضبطهم، بالإضافة إلى عدم تكيف النازحين الريفيين مـــع الحياة الحضرية نتيجة عدم اندماجهم في المجتمع الحضري من خلال الجمعيات والنوادي وبقائهم على معزل من الثقافة الحضرية ومحاولتهم تشكيل ريف جديد يعيش علىهـــامش المدينة، وكذا التفكك الأسري الناجم عن الهجر الجزئي لرب الأسرة في البيوت القصديرية بفعل العمل خارج مكان الإقامة وكثرة المشاجرات والمنازعات بينه وبين زوجتـــه ممـــا تسبب في إهمال الأبناء الذين انحرفوا عن قيم المجتمع الـــسوية محاولـــة مـــنهم تحقيـــق الإستقرار العاطفي وحتى المادي، الشيء الذي يجعلنا نطرح سؤالا مفاده هـــل مـــشروع المليون سكن الذي وعد به رئيس الجمهورية الجزائرية "عبـــد العزيـــز بوتفليقـــة" كفيـــل بالقضاء على الأحياء القصديرية التي تنتشر يوما بعد يوم؟

وهل تحقيق المسكن لأصحاب البيوت القصديرية يحول دون إنحراف أحداثهم؟

وهل توفير المسكن للنازح من الريف إلى المدينة يمكن أن يساعده على التكيف مع الحياة الحضرية ويندمج فيها؟

المراجع

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1_الكتب:

1_ ابن خلدون عبد الرحمان .**المقدمة**.المكتبة التجارية، القاهرة، د س.

2_ أبو عباس عبد الإله . **مدينة عمان دراسة في الهجرة الداخلية والتضخم الحضاري**. منظمة الدول العربية، الكويت،1976.

3_ أبو عياش عبد الإله . **أزمة المدينة العربيـــة**. ط1، وكالـــة المطبوعـــات، الكويـــت، 1980.

4__أنور محمد الشرقاوي.**إنحراف الأحداث في مصر**.دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ،1977.

5_ الجندي أبو السعد كامل. **إنحراف الاحداث والجناح**. دار المعارف، القاهرة، 1971.

6_ الجوهري محمد وآخرون.**دراسات في علم الإجتماع الريفـــي والحـــضري**.ط3، دار الكتاب ، القااهرة،1979.

7_ الجوهري محمد و شكري علياء . **علم الإجتماع الريفي والحضري**. دار المعـــارف، القاهرة، 1980.

8__ الخشاب مصطفى .**دراسات في علم الإجتماع العائلي**.دار القومية للطباعة والنـــشر، القاهرة،1966.

9__ الخولي سناء .**الزواج والخلافات الزوجية**.دار النهضة العربية،بيروت،1998.

10_ الدبريس جير . **المدينة ونموها بتأثير الهجـــرة**:ترجمة مظفر الجابر،مكتبة الأندلس، بغداد، بدون سنة.

11__ الدوري عدنان.**أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامـــي**. ط3،منـــشورات دات السلاسل، الكويت ،1984.

12_ الدويبي عبد السلام . **حقوق الطفل ورعايته**. دار الجماهيريـــة للنـــشر والتوزيـــع والإعلام، ط1، بنغازي، 1982.

13__ الدويدي رجاء وحيد .**البحث العمي:أساسياته النظرية وممارساته العلمية**.ط1،دار الفكر ،دمشق،2002.

14__ الساعاتي سامية حسن .**الثقافة والشخصية**.دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983.

15_ السنهوري عبد المنعم يوسف . **الخدمة الإجتماعية في مجال الإنحراف الإجتماعي**. كفر الشيخ، 1995.

16__ السهوي عبد القادر و الشادلي فتوح عبد الله .**علم الاجرام والعقاب**.دار الجامعة الجديدة للنشر،القاهرة،1998.

17_ السويدي محمد . **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري:تحليلي سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير الإجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر**.....،الجزائر، 1990

18_ السويف مصطفى .**المخدرات والمجتمع**: نظرة تكاملية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996.

19_ الشادلي فتوح عبد الله .**علم الإجرام والعقاب**.منشورات الحلب الحقوقية،ط1، 2006.

20_ العصرة منير وطه أبو الخير .**إنحراف الأحداث في التشريع العربي والمقارن**.ط1،منشأة المعارف،1961.

21_ العيساوي عبد الرحمان محمد . **سيكولوجية الجنوح والإنحراف والجريمة**. ط1، دار الراتب الجامعية،2001.

22_ الكبير ياسين علي .**المهاجرون إلى طرابلس**.دراسة حالة التماثل، ط1، بيروت ،1982.

23_ الملكاوي فتحي حسن .**بحوث المؤتمر التربوي**.جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، الأردن،1991.

24_ الهلوبي عبد الرزاق . **الهجرة من الريف إلى المدينة في العراق**. مطبعة النجاح، بغداد، 1958.

25_ إيكهوون أوجيست . **الشباب الجامح**:ترجمة سيد محمد غنيم، دار المعارف، مصر، د س.

26__ بوعناقة علي .**الاحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والإجتماعية على الشباب**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.

27_ بوكراع إلياس . **الجزائر الرعب المقدس**:ترجمة خليل أحمد خليل، ط3، دار الفرابي، 2003.

28__جابر سامية محمد. **الإنحراف الإجتماعي**.دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

29_ جابر سامية محمد .**الإنحراف والمجتمع**.دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1987.

30_جاليه بيي. **مكانة العالم الثالث في الإقتصاد العالمي**.بدون مكان النشر،دمشق، 1980.

31_ جوردي ميشال فؤاد .**الهجرة من الريف إلى المدينة في جمهورية مصر العربية**. منظمة المدن العربية، الكويت، 1977.

32_ حتاتة نيازي ، **ملاءمة إنشاء شرطة الأحداث من الوجهة الشرطية**، بحث مقدم إلى الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة،القاهرة، 1963.

33_ حجازي محمد فؤاد . **الاسرة والتصنيع**. مكتبة وهبة، مصر، 1975.

34_ حجازي مصطفى .**الأحداث الجانحون**:دراسة ميدانية نفسية إجتماعية،دار الحقيقة،بيروت، 1976.

35_ حسن محمود . **مقدمة الى الرعاية الاجتماعية**.مكتبة القاهرة الحديثة،القاهرة،1976،

36_ حسني محمد نجيب . **دراسة تشريعية مقارنة في معاملة الاحداث المشردين**. بحث مقدم الى الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة.

37_ خريف حسين . **المدخل إلى الإتصال والتكيف الإجتماعي**. مخبر علم الإجتماع الإتصال، جامعة منتوري، قسنطينة،2005.

38__ دليو فضيل وآخرون. **التحديات المعاصرة**. مخبر علم إجتماع الإتصال ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2004.

39_ رأس المال عبد العزيز . **كيف يتحرك المجتمع**. ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

40_رشيدي حسين عبده. **بحوث ودوريات في المراهقة**. دار المطبوعات الجديدة، مصر، 1983.

41_ سعفان حسن شحاته ،**دراسات في علم الإجتماع الإقتصادي**،المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1981.

42_ سلامة محمد و غبارة محمد .**مدخل علاجي جديد لإنحراف الأحداث**.المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،1989.

43_ شارلز ليوناردو، **لمادا ينحرف الأطفال**: ترجمة رأفت محمد نسيم ، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1960.

44_ شبيب سهيلة كامل .**دور البحث الإجتماعي ومراقبة السلوك في معالجة ظاهرة إنحراف الأحداث**. بحث مقدم الى الحلقة السادسة لمعالجة الانحراف، بغداد، 1981.

45_ صمي عبد الكريم محمد . **الهجرة إلى القاهرة**. تقرير مقدم إلى اللجنة العليا للتخطيط القاهرة الكبرى، المركز الديموغرافي ، القاهرة،1962.

46_ عبد الحليم أحمد مهدي .**مناهج التعليم الإبتدائي في الدول العربية**.دار الكتب القطرية، قطر، 1992.

47__ عبد الخالق جلال الدين رمضان والسيد .**الجريمة والإنحراف من منظور الخدمة الإجتماعية**. الإسكندرية،1991.

48_ عريم عبد الجبار .**الطرق العلمية الحديثة في إصلاح وتاهيل المجرمين والجانحين**.مطبعة المعارف،بغداد،1975.

49__ عوفي عياش محمد .**دراسات في علم إجتماع الصناعي**.دار المعرفة الجامعية، الناصرة ،1987.

50_ عويني عبد الرحمن محمد.**تكنولوجية جنوح الأحداث**.منشآت المعرف،بدون سنة.

51_ عيسى البحر منى جمعة . **الأسرة وجنوح الأحداث**. جمعية الإجتماعيين،الشارقة، الإمارات المتحدة العربية، 1991.

52__ عيسى محمد طلعت .**الرعاية الإجتماعية للمنحرفين**.ط1،دار الثقافة للنشر،مصر،1963.

53__غريب سيد أحمد.**علم الإجتماع و دراسة المجتمع.** دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،2000.

54__ غيث محمد عاطف .**المشكلات الإجتماعية والسلوك الإنحرافي**.دارالمعرفة الجامعية، بيروت ،بدون سنة.

55_ فتح الباب عبد العزيز . **ملاءمة وجود شرطة الاحداث من وجهة نظر الخدمة الإجتماعية**. بحث مقدم إلى الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة، القاهرة،1963.

56_فكوستيلو. **التحضر في الشرق الأوسط**:ترجمة رمضان عريبي خلف الله،ط1، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984.

57__ فهمي مصطفى .**التكيف النفسي**.ط4،دار مصر للطباعة،القاهرة،بدون سنة.

58_ قواسمية محمد عبد القادر .**جنوح الأحداث في التشريع الجزائري**.المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1992.

59_كاملحسين .**تاريخ أوربا الإقتصادي**.دار النشر الثقافية،الإسكندرية،1958.

60__ كسال مسعودة .**مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**.ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1986.

61__مانع علي. **جنوح الأحداث والتغير الإجتماعي في الجزائرالمعاصرة**.ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1996.

62_ محجوب محمد عبده . **الإتجـــاه الـــسوسيو انتروبلـــوجي فـــي دراســـةالمجتمع**.وكالـــة المطبوعات، الكويت، بون سنة.

63__مصباح عامر.**النتشئة الإجتماعية والسلوك الإنحرافي لتلميد المدرســـة الثانويـــة**. ط1، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2003،

64__ مغربي سعد .**إنحراف الأحداث**.دار الثقافة،بيروت،1963.

65_ ميردوك جورج بيتر .**كيف تتبدل الحضارة في الإنسان الحضارة والمجتمـــع**:ترجمة عبد الكريم محفوظ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق،1978.

68_ هيرسشي ترانيس . **أسباب جنوح الأحداث**:ترجمة سلامة محمد و غباري محمـــد ، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 1987.

2_البحوث والرسائل العلمية:

1_ المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري **قاض الأحداث والعلاقات الانسانية** . بحـــث مقدم إلى الملتقى الوزاري المشترك لحماية الشباب، 1974

2_ بوعناقة علي .**العمران غير المخطط،دراسة ميدانية للأحياء الشعبية بقسنطينة**.رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،1979.

3_رفيق محمد فوزي وآخرون.دراسة اجتماعية اقتصادية:دراسة ميدانيـــة بحـــي بلعيـــد بلقاسم.مذكرة ليسانس، جامعة عنابة،1980_1981.

4_سمير اثو رمضان وآخرون،**الأحياء القصديرية عوامل نـــشوؤها والاثـــار المترتبـــة عليها**،مدكرة ليسانس،جامعة قسنطينة،1980.

5_ ياسين جعفر الأمين .**اثر التفكك العائلي في جنـــوح الأحـــداث**،ماجـــستير فـــي علـــم الإجتماع، بيروت، 1986.

3_ المجلات:

1_ أمين جلال،"كيف ندرك الوجه الحقيقي للتنمية".**مجلة العربي**. ع531،وزارة الإعلام، الكويت،جانفي 2003.

2_ بحوش عمار،"الهجرة تقييم عام للقضية"**.مجلة الثقافة**.وزارة الاعلام والثقافة الجزائرية،ع17،اكتوبر_فوفمبر، 1973.

3_ بسيسو سعد. **مجلةعلم النفس الجنائي**.ج1، مطبعة النقض، بغداد، 1949

4_سلامة مأمون. "إجرام العنف"**.مجلة القانون والاقتصاد**.العدد2، القاهرة، 1977

5_ شنودة أمنيل فهمي حنا."مشلكة الإدمان بين الطلبة"**مجلة كلية الطلبة**،،العدد10،ج2،المنصورة،1989.

6_ هاووزر فيليب ، "التحضر السريع ومشكلاته":ترجمة مرفت أمين سيف الدين،

7_**المجلة الجزائرية لعلم النفس**،ع1995،94.

8_ **مجلة الجيش**، ع204، الجزائر، 1981.

9_**مجلة الشؤون الاجتماعية**، ع66،الامارات العربية المتحدةالشارقة،2000.

10_**مجلة عالم الفكر**،ع33،بيروت،1991.

4_الجرائد:

1_ **يومية الخبر**،العدد 4634، 22فيفري2006.

2_ **يومية المجاهد**، 1981/10/20.

5_التقارير:

1_ التقريرالوطني للتنمية البشرية،الجزائر،2005.

2_ الملتقى الوزاري المشترك لحماية الشباب، 1974.

3_الميثاق الوطني الجزائري،1976.

4_ المعهد العربي للتخطيط ،**تقرير ندوة جامعة الدول العربية**، (13_15 ديسمبر)، 1998.

5_تقرير الأمم المتحدة ، **التمدن في الدول العربية**، 1970.

6_ تقرير الأمم المتحدة، **الهجرة الريفية والتمدن في الدول العربية**،1967.

7_ تقرير الأمم المتحدة . **وضع السكان في العالم**.صندوق الأمم المتحدة للسكان، 1992.

8_تقرير وزارة التخطيط الوطنية جزائرية،1979.

9_ مشروع التقرير الوطني الجزائري حول التنمية البشرية،2000.

10_قانون الإجراءات الجنائية الجزائرية.

11_قانون العقوبات الجزائري.

ثانيا:_لمراجع باللغة الأجنبية:

1-les livres:

1_ Benamrane Djilali, **agriculture et développement en Algérie**, société national d'édition et de diffusion, Alger, 1980.

2_ Boukhabza M'hamed, **ruptures et transformations social en Algérie**, v2, O, P, U Alger, 1989.

3_, Chazal Jean, **Etudes de criminologie juvénile**, presse universitaire, de France, Paris, 1952.

4_ C.w.guthind Peter,**urbananthropologg**,vagorcum,Etcomps Assen,the Netherlands,1974.

5_ Etienne Jean et Mendras Henri, **les grands thèmes de la sociologie par les grands sociologues**, Armande colin, paris, 1999

6 _ Garnier Jean pierre**, une ville une révolution:la havane**, éditions Anthropos, Paris, 1973.

7_ Guend Abdelhani, **la population de l'Algérie**, évolution passé et perspective d'avenir, OPU, Alger, 1994.

8_ Hoyois Giovanni, **sociologie rurale**, encyclopédie universitaire, éditions universitaires, Paris, 1968.

9_Moscovici Serge et autres**, Psychologie social**, presses Universitaire de France, 1990.

10_ Muscele Anne, **individu et mémoirre familliare**, édition Nathan, Paris, 1996.

11_ Segalen Martin, **sociologie de la famille**, armand colin, 1996.

2_ Documents:

1_CENEAP, **Tendance des migrations internes en Algérie**, mai 2001.

2_ONS,Collection statistiques, N8**, recensement général de la population et de L'habitat**, 1998., Alger, 1999

. 3_ Site internete

1_Http/www.gahoo.fr.ngclopédie.voir**:les migrations contemporaines.**

الملاحق

الملاحق:

إستمارة المقابلة:

المحور الأول:البيانات الشخصية:

1_ السن: 13_14 ( )، 15_ 16 ( )، 17_18 ( ).

2_المستوى التعليمي: أمي ( )، ابتدائي ( )، متوسط ( )، ثانوي ( ).

3_ نوع المسكن: فله ( )، شقة ( )، بيت تقليدي ( )، بيت قصديري ( ).

4_ الحالة الدراسية: مطرود ( )، متخلي عن الدراسة ( )، لا يدرس ( ).

5_ هل تعاني من بعض الأمراض؟ نعـــم ( )، لا ( ).

6_في حالة نعم ما هي؟.....

7_ما هو سبب تواجدك في المركز؟ السرقة ( )، العـــدوان ( )، التـــشرد ( )، تنـــاول المواد المخدرة أو الكحول ( )، الهروب مـــن البيـــت ( )، الإتـــصال الجنـــسي غيـــر الشرعي ( )، أخرى أذكرها.....

8_ترتيبك بين الإخوة: الأول ( )، الأوسط ( )، الأخير ( )

المحور الثاني:الأوضاع الإقتصادية للأسرة:

9_عدد الإخوة: 1 ( )، 2 ( )، 3 ( )، 4 ( )، 5 ( )، 6 فأكثر ( ).

10_عدد الغرف في المنزل: غرفة ( )، غرفتين ( )، 3غـــرف ( )، 4 غـــرف ( )، 5غرف فأكثر ( )

11_ما هو دخل أسرتك في الشهر تقريبا؟ أقل من 10000دج ( )،من 10000دج إلـــى أقل من 20000دج ( )،من 20000دج إلـــى أقـــل مـــن 30000دج ( )، أكثـــر مـــن 30000دج ( ).

12_هل تعتبر أسرتك؟ فقيرة ( )، متوسطة ( )، غنية ( ).

13_هل يتوفر منزلكم على: ثلاجة ( )، فرن ( )، مدفأة ( )،تلفـــاز ( )،راديـــو ( )، برابول ( )، آلة غسيل ( ).

14_هل منزلكم موصول بشبكات: الغاز ( )، الكهرباء ( )، الماء الشروب ( )، أنابيب صرف المياه القذرة ( )، لا ( ).

15_ هل توفر لك أسرتك: الأدوات المدرسية ( )، اللباس الجديد ( )، الألعاب الترفيهية ( )، لا توفر ( )

16_هل تعمل؟ نـــعم ( )، لا ( )

17_في حالة نـــعم فما هو نوع العمل؟.....

18_كم تقبض شهريا؟.....

19_فيما تنفق المال الذي تكسبه؟.....

20_من طلب منك العمل؟ الأم ( )، الأب ( )، آخر ( )، لا أحد ( )

21_هل أنت راض عن الحالة الإقتصادية لأسرتك؟ نـــــــــعم ( )، لا ( )

المحور الثالث: الضبط الإجتماعي:

22_هل تقوم بالشعائر الدينية؟ الصلاة ( )، الصوم ( )، لا أقوم ( )

23_إذا كان نعم هل تعاقب على تركها؟ نعم ( )، لا ( )

24_ما هي الأساليب التأديبية التي تبعها أسرتك؟ النصح ( )، اللامبـــالاة ( )، التهديـــد بالحرمان ( )، الضرب ( )، الطرد من المنزل ( )، أخرى أذكرها؟.....

25_هل تطالع المجلات والجرائد؟ نعم ( )، لا ( )

26_في حالة نعم فما نوع هذه المجلات والجرائد؟ جنسية ( )،رياضية ( ) ثقافيـــة(..)، علمية ( )، أخرى أذكرها.....

27_هل تشاهد التلفزيون؟ نعم ( )، لا ( )

28_في حالة نعم فما نوع البرامـــــج التي تشاهدها؟ حصص ترفيهية ( )، ثقافيـــة ( )، أفلام ( )، حصص الأطفال ( )

29_إذا كنت تشاهد الأفـــلام فـــما نوعها؟ أفلام خيالية ( )، أفلام علميـــة ( )، أفـــلام ثقافية ( )، أفلام جنسية ( )، أفلام المغامرات والعنف ( )

30_هل يخصص لك والديك وقتا لمشاهدة التفزيون؟نعم ( )، لا ( )

31_ هل يقوم رجال الشرطة أو الدرك بدوريات في حيك؟ نعم ( )، لا ( )

32_ إذا كان نعم فهل هذه الدوريات: دائما ( )، أحيانا ( )، نـــــادرا ( )

33_إذا حدث شجار في حيك هل تأتي الشرة أو الدرك؟ نـــعم ( )، لا ( )

34_هل تخاف من الشرطة أو الدرك؟ نعـــم ( )، لا ( )

المحور الرابع:تكيف النازحين الريفيين مع الحياة الحضرية:

35_هل نزحت من الريف إلى المدينة؟ نعم ( )، لا ( )

36في حالة نعم في أي سنة.....

37_هل أنت عضو في: نادي رياضي ( )، جمعية ثقافية ( )، جمعيات أخـــرى ( )، لا أنتمي إلى أي جمعية ( )

38_ أين تقضي وقت فراغك؟ الجلوس في البيت ( )، مع الأصـــدقاء ( ) اللعـــب ( )، أخرى أذكرها.....

39_هل أنت راض عن مسكك الحالي؟ نعم ( )، لا ( )

40_إذا كنت غير راض فهل هذا يعود إلـــــــى: نوع الحي ( )، الجيـــران ( )، عـــدد الغرف ( )، أخرى أذكرها.....

41_هل تقم أسرتك بزيارة أسر قريبة منها؟ نعـــم ( )، لا ( )

42_ في حالة نعم فما نوع هذه الأسر؟ الأقارب ( )، الجيران ( )

43_هل لديك أصدقاء خارج حيك؟ نعم ( )، لا ( )

44_في حالة نعم كيف تم التعرف عليهم؟ في المدرســـة ( )، فـــي النـــوادي الرياضـــية والجمعيات الثقافية ( )، أخرى أذكرها.....

45_هل تعتبر نفسك متكيف مع الحياة الحضرية؟ نعم ( )، لا ( )

46_ هل أنت راض عن الحياة في المدينة؟ نعم ( )، لا ( )

47_في حالة لا لمـــــــــاذا؟.....

48_هل ترغب في العودة إلى الريف؟ نعم ( )، لا ( )

49_في حالة نعم فهل هذا يعود إلى: احتقار أهل المدينة لك ( )، كرهك للمدينة ( )، أخرى أذكرها.....

.....

المحور الخامس: التفكك الأسري:

50_هل أحد الوالدين ميت؟ الأب ( )، الأم ( )، لا أحد ( )

51_هل الوالدين مطلقين؟ نعم ( )، لا ( )

52_ إذا كان الوالدين مطلقين أو أحدهما متوفي مع من تعيش؟ مع الأب ( )، مع الأم ( )، مع الأقارب ( )

53_هل تشعر بالراحة مع من تعيش؟ نعم ( )، لا ( )

54_المستوى التعليمي للوالدين:

_ الأب:أمي ( )، ابتدائي ( )، متوسط ( )، ثانوي ( )، جامعي ( )

_الأم : أمي ( )، ابتدائي ( )، متوسط ( )، ثانوي ( )، جامعي ( )

55_ سن الوالدين: الأب.....، الأم.....

56_هل معاملة الوالدين لك: جيدة ( )، حسنة ( )، عادية ( )، سيئة ( )

57_هل العلاقة بين والديك: حسنة ( )، عادية ( )، متوترة ( )

58_هل يغيب الأب مدة طويلة عن المنزل؟ نعم ( )، لا ( )

59_ في حالة نعم فهل هذا الغياب بسبب: العمل ( )، المشاكل في البيت ( )، أخرى أذكرها.....

60_ هل يتشاجر والديك في المنزل؟ نعم ( )، لا ( )

61_ هل تشعربالراحة والطمأنينة في أسرتك؟ نعم ( )، لا ( ).